



بکلیج لائیکو کتاب

قدوری



Süleyman ve G. Gülpınar
Kış AMCA ZADE
Yeni HAVVA
Eski Kütüphane 221

AMCA ZADE

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة على سيد المرسلين
والرحمة على كتاب الطهارة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا
برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين ففرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة
ومسح الرأس والرفاق والكعبان يدخلان في الغسل والفروض هي مسح
الرأس مقدرا لما صيته وهو ربع الرأس لما روي في المغيرة بن شعبه
أن النبي عليه السلام أتى سبا طر فوقف قال وتوضأ ومسح على ناصيته
وخفيه وسنن الطهارة غسل اليدين قبل إدخالهما الأماناء إذا استيقظ
المتوقضي فرفعه وتسميته لله تعالى في ابتداء الوضوء والسواك والضمضة
والاستنشاق ومسح الأذنين وتخليل اللحية والأصابع وتكرار الغسل

إلى الثلث ويستحب للمتوقضي من نوى الطهارة ويستوي عباءة أو ستر المسح
ويرتب الوضوء فيبدأ بالماء الذي يذكره وبالماء من الماء الذي التناوضه
الوضوء كله يخرج من السبيلين والدم والقيح والصدأ إذا أخرج من اليد
فتجاوز إلى موضع ليحفظ حكمه النظير والقيح إذا كان ماء الفم والنور مضطجعا
أو متكيا أو مستنداً إلى شيء لو نزل عند سقوط الغلبة على العقل بالإغناء
والحنق والقهقهرة في كل صلاة ذات ركوع وسجود وفرض الغسل المضمضة
والاستنشاق وغسل سائر البدن وسنن الغسل ابتداء للغسل بغيره
فيغسل يده وفرجه وينزل النجاسة إن كان على بدنه ثم يتوضأ وضوءه
للصلاة لا بوجبه ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً ثم يتنحى
عن ذلك المكان فيغسل جليده وليس على المرأة أن تنفض خفافها في الغسل
إذا بلغ الماء أصول الشعر والمعاني للموجب للغسل أنزال المني على وجهه والفرق
والشهوة من الرجل والمرأة حاله النور والبقظة والنقاء الختانين من غير أنزال
والحيض والنفاث وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للمجعة والعيدين

والاحياء وليس في المدي والودي غسك فيها الوضوء والطهارة من الحدث
جائز بقاء السماء والارضية والعبودية والابار والبحار والبحر ماء اعتصر الشجر
والثمر والاباء غلبت عليه فخرج طبع الماء كالاشربة والكل وماء الورد
وماء الباقلي والمرق وماء الزهر ج واجخرج من العصف ويخرج الطهارة بماء طاهر
شيء طاهر غير احد او صاف ماء المذ والماء الذي يختلط بالاشنان والصابون والشمع
وكل ماء وقع فيه نجاسة لم يجر الوضوء به قليلا كان او كثيرا وان لم يصب عليه السلام
او حفظ الماء عن النجاسة فقال ابو نؤل لحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه
من الجنابة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فليستن
بده في الماء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدهري ابن بشيدة فاما الماء الجاري
اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه اذا لم يزلها اثرها لا تستقر مع
جوان الماء والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر
اذا وقعت نجاسته في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر اذا اظهر
اثر النجاسة لا يصل اليه وموت ليس له نفس سايلة في الماء لا ينحسر كالنبي الكذا

والزنايب

والزنايب والعقارب وموت ما يعيش في الماء لا يفسده كالسمك
والضفدع والسرطان والماء المستعمل لا يجوز استعماله ثانيا في طهارة
الاحداث والمستعمل كل ماء انزل به حدث او استعمال في البدن على وجه
القربة وكل هابت من فقد طهر وجاز في لصاوة فيه والوضوء منه لا
جلد الخزيروا لادتي وشعر الميتة وعظمها وقرنها ووصوفها وطلاؤها طاهر
وان وقع في اللبن نجاسته زحف وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها
فان ثابث فيها عصفور او فارة او صعوة او سودانية او سائر برص
نزع منها ما بين عشرين ذراعا الى ثلثين ذراعا يحسب كبر الذل وصغرها
وان ثابث فيها حمامة او دجاجة او سنور نزع منها ما بين اربعين ذراعا
الى ستين ذراعا وان ثابث فيها كلب وشاة او اذني نزع جميع ما فيها
فالماء وان انتفخ ليمول او تفسخ نزع جميع ما فيها من الماء صغير الجوز
او كبرها وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسط للمستعمل الابار في البلدان
فان نزع منها بدلو عظيم قدره باسبع من الدلو الوسط احتسب ب

والزنايب

وان كانك لئير معينا لا تخرج وجب نزع ما فيها اخرجوا منها مقدرا كان فيها
 من الماء وقد روي عن محمد بن حنبل رحمه الله انه قال يخرج منها ما تاد لول في تلك فائز
 واذا وجد في البر فارة او غيرها ولا يدرون متى وقعت لم تستفح اءا صلوته
 لو لم يكن اذ كانوا توضعوا منها وغسلوا كل شيء لصابه ماء وها و ان تفتحت
 او تفسحت عاك واصلوة لله اياهم ما في قول في حنيفة رحمه الله
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ليس عليهم اكل شيء حتى يتحققوا مني وقعت
 وسور الاودي وما يؤكل لحمه طاهر وسور الكلب خيره وسباع البهايمة
 وسور الحرة والدجاجنة المخلاف وسباع الطير وما يسكن في البيوت من الحية
 والفارعة مكروه وسور الحمار والبغل مكروه فيهما فان لم يجد غيرهما توضع بهما
 وتيمموا بهما بقاء جانر **باب الاستيمم**
 ومن لم يجد الماء وهو مسافر او كان خارجا من المدينة ونزل في موضع ليس فيه ماء
 لو كان يجد الماء الا انه مريض فخاف ان يستعمل الماء اشند مرضه وخاف
 الجنين ان يغتسل بالماء ان يقتله البري لو لم يضره فانه تيمم بالصعيد والتيمم

وتستفح

ضربتان

ضربتان مسح بايديهما ومجهروا بالافري يديهما الى المرفقين واليتم في الجنة
 والحديث سوله وبخور التيمم عن ابي حنيفة ومحمد رحمه الله بلك كان جنب
 الارض كالزيت الرهل والحجر والحصاة والنورة والكلاب واليرنج وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يجوز الا بالزيت والرمل حاصنه واليتم فرض في التيمم مستحبة
 في الوضوء وينقض التيمم كل ما كان ينقض الوضوء وينقض ايضا ريق الماء
 ان قدر على استعماله ولا يجوز التيمم الا بصعيد طاهر ويسحب لمن لا يجد
 الماء في اول الوقت وهو جواز جده في اخر الوقت ان يؤخر الصلوة الى اخر
 الوقت فان وجد الماء توضع ولا يتيتم ويصلي تيممه فانه من الغرض
 والنوافل وبخور التيمم للصحيح في المصالح احضر جنازة والوحي غيره فخاف
 ان يشتغل بالطهارة ان تقوته الصلوة وتيمموا كذلك من جمل العبد فخاف
 ان يشتغل بالوضوء ان تقوته صلوته العيد تيمم وصلي وان خاف من شدة الجوع
 ان يشتغل بالطهارة ان تقوته صلوته العيد لم تيمموا لكن توضع فان درك
 الجمعة صلاتها والاصل الطهر بها وكذلك ان اضاف الوقت في شيء من نوا

فان الوقت لم يتيمم ولكن تَوَضَّأَ وَبَصَّلِي فابتنه والمسا فرادى السبي الماء
 في رحله فيتميمه وصلي ثم ذكر الماء لم بعد صلواته في قول لي حنيفه وحكمها
 لله وقال ابو يوسف رحمه الله يعيد وليس على المنيهم ان المني على غنظته انك
 ماء لم بخر له لنته تم قبل ان يظلمه وان كان مع رفيقه ماء طلب منه قبل ان يتم
 فان نعه منه يتيمم **باب المسح على الخفين** المسح على الخفين جائز بالنسبة
 من كل حدث موجب للوضوء اذ البسهما على ظاهرهما كما ملتهما حدث فان كان
 مقيما مسحا يوما وليلة وان كان سافرا ثلثة ايام وليالها وابتداء ما عقيب
 الحدث والمسح على الخفين على ظاهرهما خطأ بالا صابع وببداءه مقلد الاصابع
 الى الساق وفرض لك مقدار ثلثة اصابع من اصابع اليد ولا يجوز للمسح
 على حفر خرق كبير تبين منه مقدار ثلثة اصابع من اصابع الرجل
 وان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز للمسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل
 وينقض المسح ما ينقض الوضوء وينقضه ايضا نزاع الخف ومضي المدة فان
 مضت نزع خفيه وغسل رجليه وصلي ليس عليه اعادة بقية الوضوء وان

ابتداء

ان يقره ماء ان يطله الماء فان غلب على غنظته

ابتداء المسح وهو مقيم سافرا قبل تمام يومه وليلة مسح ثلثة ايام وليالها
 وراثة المسح وهو سافرا ثم لقاه فان كان مسحا يوما وليلة او اكثر لزمه
 نزع خفيه وغسل رجليه وان كان اقل من يومه وليلة تم مسح يومه وليلة
 ومن لبس الجربوق فوق الخف مسح عليه ولا يجوز للمسح على الجربوق عند
 لي حنيفه رحمه الله لان يكونا مجلدين ومنعلاين وقالا يجوز اذا كانا
 ثخينين لا ينشقان الماء ولا يجوز للمسح على العمامة والقلنسوة والبرقع
 والقفازين ويجوز للمسح على الجباير ونسبها على غير وضوء فان سقطت
 عن غير برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء بطل **باب**
الحيض اقل الحيض عندنا ثلثة ايام وليالها فانقص من ذلك فهو
 استحاضة واكثر الحيض عشرة ايام وليالها فان زاد على ذلك فهو مستحاضة
 وطارقه للمرأة من الحرة والصفرة والكدرة في ايام الحيض فهو حيض حتى
 تري البياض الصا والحيض يسقط عن الحائض الصلاة ويحرم عليها الصوم
 ونقض الصوم ولا تقضي الصلاة ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت

ولا يأتها زوجهما ولا يجوز لها يصف للجنب قراءة للفرس ولا يجوز للمحدث
 من المصحف أن يأتها خذ بغلافه وانقطع عن الحيض لا قدر عشرة أيام
 لم يجز وطئها حتى تغسل ويضي عليها وقت صلوة كامل ان تقطع يها
 لعشرة أيام جاز وطئها قبل الغسل والطهر اذا تحلل بين ذلك في مدة
 الحيض فهو كالدم الجاري واقل الطهر عشرة شربوط ولا غائبة لا كثره ودم
 الاستحاضة هو ما تراه للمرأة لقل من ثلثه أيام أو اكثر من عشرة أيام حكمه
 للرعاف لا يبرأ لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطئ وان زاد الدم على
 العشرة للمرأة عاكة معروفته رقت إلى أيام عاكتها وما زاد على ذلك
 فهو استحاضة وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة أيام
 من كل شهر والباقي استحاضة ولو استحاضت وعين سلس البول والرعاف
 لا يبرأ والخرج الذي لا يرفأ يتوضو لوقت كل صلوة ويصلي بذلك
 الوضوء في الوقت سائوا من الفريضة والنوافل فاذا خرج الوقت بطل
 وضوءه وكان عليها سنياف الوضوء لصلوة اخرى والنقاس هو الدم

الخارج

عقب الولد

عقب لولادة والد الذي تراه الحامل وما تراه المرأة في حال اديتها
 قبل خروج كثر الولد استحاضة واقل النفاس حد له واكثره اربعون يوما
 وما زاد على ذلك فهو استحاضة واذا جاوز الدم على اربعين قد كانت
 المرأة ولدت قبل ذلك ولها عاكة معروفة في النفاس ردت إلى أيام عاكتها
 وان لم تكن لها عاكة فابتداء نفاسها اربعون يوما واذا ولدت ولدين في
 بطن واحد فنفاسهما ما خرج من الدم عقب لولاد اول عند لي خيفة
 والي يوسف رحمهما الله وقال محمد بن محمد بن الوليد الاخير **باب**
النجاس تطهير النجاسة واجب عند المصلي وثوبه للمكان
 الذي يصلي عليه ويجوز ان النجاسة بالماء وبكل ما ينجس طاهر يمكن انزالتها
 بما كثره ماء الورق ونحو ذلك وان اصابك نجاسة فهاجر
 نجفت فذلك بالارض طبر والماء نجس بجعل رطب ولو جفف على الثوب
 اجراه فيه للفرك والنجاسة اذا اصابك المرأة او السيف اكنفى بسمها
 وان اصابك ارض نجاسة نجفت بالشمس وزهبت لثها جازت للصلوة

عليها ولا يجوز التيمم بها وإذا أصابت التوب نجاسة للغلظة كالدم
والغائط والبول والحز قد لا يدرى ما كان وما لم يكن فجازت لصلاة معه
وإن زاد لم يجز وإذا أصابت نجاسة لم يفت بكونها أو كل حمأة جازت
لصلاة معه ما لم يبلغ ربع التوب تطهير التوب من النجاسة التي يجب غسلها
على نوعين فما كان منها عين حرة فطهارتها وإزالة عينها إلا أن يبقى من أثرها
ما يشق إزالتها وليس له عين حرة فطهارتها أن يغسل بالماء حتى يغيب
ظن العاقل أنه قد طهر ولا يستنجاء سنة يجوز فيه الحجر والمدر وما فافهما
يستحب في تنقيدها في غير عدد مسنوخ في غسلها بالماء فضا ولا نجاسة
لنجاسة يخرجها الحجر فيه لا الماء ولا يستنجى بغيره ولا يبرؤ ولا يطعم
ولا يمينه إلا أن يكون عذرك **كتاب الصلوة**
أول وقت الجواز طلوع الفجر الثاني وهو البياض لمعرضة الإفق واخرونها
ما لم تطلع الشمس أول وقت الظهر إذا زالت الشمس واخرونها عند حنفية
رحم الله عليه إذا صار ظلك كل شيء مثليه سوى في الزوال وقال أبو يوسف

ومحمد إذا صار ظلك كل شيء مثله وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر
على القولين واخرونها ما لم تغرب الشمس وأول وقت المغرب إذا غابت الشمس
واخرونها ما لم يغيب الشفق وهو البياض الذي في الأفق بعد الحرة
عند أي حنفية رضي الله عنه وقال أبو الحرة وأول وقت العشاء إذا أظلم
الشفق واخرونها ما لم تطلع الفجر وأول وقت المغرب العشاء واخرونها
ما لم يطلع الفجر ويستحب السفر الفجر والبر بالظهر في الصيف بقية
في الشتاء ونا، خبر العصر ما لم تغرب الشمس وتجعل المغرب ناء خير العشاء
لأن قبل ذلك الليل ويستحب في الوقت ما ينفصل صلاة الليل من وقتها
إلى آخر الليل فإن لم يتوكل ابتداء أو قبل النوم **باب**
الأذان إذا نسي صلاة أو لم يسمعها أو لم يسمعها أو لم يسمعها
وصفها إذا نسي أن يقول الله أكبر الله أكبر إلى آخره ولا ترجع فيه وإذا
في أذان الجهر بعد الفلاح الصلوة خير من اللغو من تركه وإقامته مثل الأذان
إلا أن يرد فيها بعد الفلاح قد قامت لصلاة مرتين في الأذان

ويجدر في الاقامة ويستقبل بها القبلة فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح نحو
 وجهه يمينا وشمالا ويؤذن للفائتة ويقدر فان تشبه صلواتك في ذلك
 واقام وكان يجتراني الثانية ان شاء الله عز وجل واقام وان شاء الله عز وجل
 وينبغي ان يؤذن ويقدر على طهر فان كان على غير وضوء جاز وكيفية ان
 على غير وضوء او يؤذن من جنب لا يؤذن لصلوة قبل دخولها في
باب شروط الصلوة التي ينفذها
 يجب على المصلي ان يقدر على طهارة من الحدث والنجاس على ما ذكرناه
 ويستعصر ثوبه والعورة من الرجل ما تحت السرة الى الركبة والركبة من العورة
 وبدن المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها وما كان عورة من الرجل فهو
 عورة من المرأة وطهرها عورة وما سوى ذلك فليس عورة
 وعلم يجب ان يلبس النجاسة صلى معها ولم يعد وعلم يجب ان يلبس عرايا
 قاعد ابو حنيفة الكرمي والسنون فان صلى قايما اخراه والا فافضل وينبغي
 للصلوة التي يدخل فيها بنية لا يفضل بينها وبين التيمم بغير نية القبلة

الوان

الا ان يكون خافيا فيصلي الى اي جهة قدره فان شئت عليه القبلة وليس
 بخبره خسران عنها اجتهد وصلي فان علم ان خطاء بعد ما صلى فلا
 اعادة عليه وان علم ذلك فهو في الصلوة استدراكا الى القبلة وبني عليها
باب صفات الصلوة فربط الصلوة سنت التيمم والقيام
 والقرأة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدم للشهد وما زاد
 على ذلك فهو سنة واذا دخل الرجل في الصلوة كبر ورفع يديه مع الكبر
 حتى يحاذي باهاميه شحمته اذ ينه فان قال بذكر الكبر الله اجل واعظم
 او الرحمن اكبر اخراة عند الحنفية ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يجوز الا بلفظ التكبير ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى
 ويضعها تحت سترته ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
 وتعالى جدك ولا إله غيرك ويستعيد بالله من الشيطان الرجيم ويقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم ويسر بها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها
 او ثلث يان غزالي سورة ناء واذا قال لا اها و لا الضالين قال الامين

ويقولها الموتر ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتمد بيمينه على ركبتيه ويفرج أصابعه
 وبسط ظهره ولا يرفع رء سر ولا ينكسر ويقول في ركوعه سبحان ذي العظم
 ثلثا وذلك إذا نه ثم يرفع رء سر ويقول سمع الله لمن حده ويقول الموتر
 ربنا لك الحمد فإذا استوى قائما كبر وسجد واعتمد بيمينه على الأرض وضع
 وجهه بين كفيه وسجد على أنفه وجهته فإذا انقضى على أحد مما جاء عند
 أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يجوز إلا بقصر على الأقل أو عذر فإن
 سجد على كونه عامته أو فاضل ثوبه جاز وبدي ضبعه وبجاني بطنه
 عن خذيه وبوجر أصابع حليته نحو القبلة ويقول في سجوده سبحان ذي
 الأي على ثلثا وذلك إذا نه ثم يرفع رء سر ويكبر فإذا اطمان جالساً كبر وسجد
 فإذا اطمان ساجداً كبر واستوى قائماً على صدره قدميه ولا يتعد ولا
 يعتمد بيمينه على الأرض ويفعل في الركعة الثانية مثلاً فاعلم في الأولى
 إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى فإذا
 رفع رء سر السجدة الثانية في الركعة الثانية فترش جملته اليسرى فجلس عليها

ونصب اليمنى

ونصب اليمنى نصباً وتجهل أصابعها نحو القبلة ووضع يمينه على خذيه
 وبسط أصابعه وتشهد والتشهد التحيان لله والصلوات على الطيبين
 السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين تشهد ثم لا اله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ولا
 ينزل على هذا في القعدة الأولى ويقراء في الركعتين الأولى فاتحة الكتاب
 فإذا جلس في آخر الصلوة جلس على جوف في الأولى وتشهد وصلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم وركعاً ساء ما يشبه لفاظاً للقراءة أو غير ذلك أو
 ولا يدعو ما يشبه كل ذلك ثم يسلم عن يساره فيقول السلام عليكم و
 رحمة الله ويسلم عن يمينه مثل ذلك ويجهر بالقراءة في الجهر والركعتين الأولى
 وإن كان منفرداً فهو خير إن شاء الله وسمع نفسه وإن شاء خاف ونحى
 إلا ما قرأه في الظهر والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام
 ويقنت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ويقراء في كل ركعة الموتر
 بفاتحة الكتاب سورة معها فإذا أراد أن يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت

ر

من المغرب والعشاء إن كان ما
 ويجزئ القراءة فيما بعد الأولى

ولا يقف في صلاة غيرها وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها الا بحري
غيرها وبكره ان يتخذ سورة بعينها الصلوة لا يقرأ غيرها وادنى ما يحري في القراءة
في الصلوة ما يتساو لما سئل عن الذي في حيفه رضي الله عنه وقال لا يحري
اقل من ثلث ايات قصار او اية طويلة ولا يقرأ الموتر خلف الامام ومن ادخل
الدخول في صلاة غير محتاج الي نيتين نية الصلوة ونية المتابعة والجماعة
سنة مؤكدة ولو في الناس بالامامة اعلمهم بالسنة فان تساؤوا فافهم
فان تساؤوا فافهم فان تساؤوا فافهم وبكره تقديم العبد والاعوان
والفاسق والاعشى وولد الزنا فان تقدموا جاز ونبيغي الامام
ان لا يطول بهم الصلوة وبكره للنساء ان يصليان وحدهن جماعة فان
وقفت الامام وسطا وعرج صلي مع واحد اقامه عن يساره فان كان
اثنين تقدم عليهما وامنح للرجال ان يقفوا باحداة ولا يصلي بصيف
الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء فان قامت امرأة الى جنب رجل
وهما مشركان في صلاة واحدة فسدت صلاته وبكره للنساء حضوا

الجماعة

الجماعات والاباء من ان تجرح الجرح في الفجر والمغرب والعشاء ولا يصلي
الطاهر خلف من سلس البول ولا الطاهر ان خلف المستحاضة ولا الفاسق
خلف الاقي ولا المكنتي خلف العربان يجوز ان يؤمر الميت لمريضين
و لما سمع علي الحفان لغاسلين و يصلي لفايم خلف لفاعد ولا يصلي
الذي برقع وسجد خلف لمومي ولا يصلي لمفرض خلف لمنفك وامن
يصلي فضا خلف من صلي فضا آخر و يصلي لمنفك خلف لمفرض و فاضل
بامام ثم علم انه على غير وضوء اعاك الصلوة وبكره للمصلي ان يعثب ثوبا
او يجسده ولا يقلب الحصى لان مكنته السجود فيسوي مرة واحدة ولا ترفع
اصابعه ولا يتخضر ولا يسدل ثوبه ولا يعقص شعره ولا يكف ثوبه
ولا يلتفت ولا يقعي ولا يرد السلام بلسانه ولا يبرج الا عن عله
ولا ياء كل ولا يشرب في سبقة الحدث نصرف فان كان ما استخلف
وتوضاء وبني على صلاته والاستيناف فضل ان ناولا حمله او حن
اول غمي عليه او فقه ساء نفل الصلوة وان بكره في صلاته عامدا او ساءا

بطلت صلواته وان سبقه الحدث بعد الشاهد توفاء وسلم وان تعذر الحدث
 في هذه الحالة او تكلم او عمدا في الصلاة من صلواته وان رأى للمتيمة
 الماء في صلواته بطلت صلواته وان رآه بعد ما قعد قدر الشاهد او كان
 ماسحا فاقضت مدة مسحه او خلع خفيه على فقل وكان ماسحا فاعلم
 سورة او عرابا فوجد ثوبا او موبيا قدر على الركوع والسجود او تذكرات
 عليه صلوة قبل هذه او احدث الامار القاري فاستخلف اميا او طلعت
 الشمس في صلوة الفجر ودخل وقت العصر في الجمعة او كان ماسحا على كبرية
 فسقطت عنه بطلت في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال من صلواته
باب قضاء الفوائت ومرفائت صلوة قضاها اذ ذكرها
 وقد ماعلى صلوة الوقت لان يخاف فوز صلوة الوقت في قدر صلوة
 الوقت ثم يقضيها وان فاتت صلوات ربه في القضاء كما وجبت في الاصل
 الا ان نريد الفوائت على ست صلوات فيسقط الترتيب فيها **باب**
الوقاات التي يكره فيها الصلوة لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس

ولا عند

ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها ولا يصلي على جنازة ولا يسجد للصلاة
 الا عصر يوم عند غروب الشمس ويكره ان تنقل بعد صلوة الفجر حتى تطلع
 الشمس وبعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس واما من يصلي في هذا الوقتين
 الفوائت ويسجد للتداوة ولا يصلي ركعتي الطواف ويكره ان تنقل بعد طلوع
 الفجر اكثر من ركعتي الفجر ولا تنقل قبل المغرب **باب النوافل**
 السنن في الصلوة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربعا قبل الظهر وركعتين
 بعد ما واربعا قبل العصر واربعا ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعا قبل
 العشاء واربعا بعدها وان شاء ركعتين ونوافل النهار ان شاء يصلي
 ركعتين بتسليمة واحدة وان شاء اربعا وتكره للراية على ذلك فاما
 نافلة الليل قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان يصلي ثمان ركعات بتسليمة
 جازية وتكره للراية على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله لا يندب بالليل
 على ركعتين بتسليمة والقراءة في الفرض واجب في الركعتين الاولى
 وهو مخير في الاخرين ان شاء قراء وان شاء سكت وان شاء سبح والقراءة

واجبة في جميع النفل وفي جميع الوتر ومن خلف صلاة النفل ثم
 لفسد ما قضاها وان صلى اربع ركعات وقعد في الاولين ثم افسد
 الاخيرين قضى ركعتين ويصلي لنا فلذا قاعد مع القعدة على القيام
 وان افتحتها فاما ثم قعد جازع عند اي حنيقة رضي الله عنه وقال لا يجوز
 الا بعد ذلك ومن كان خارجا للصلاة فقل على ابته الي الجنة او جهنم يوحى اياه
باب سجود السهو سجود السهو في الزيادة والنقصان بعد
 السلام سجدين ثم تشهد ويسلم والسهو يلزم ان لا يرد في صلوة فلا
 فحسبها ليس منها او ترك فعلا مسنونا او ترك قراءة فاتحة الكتاب او التوسعة
 او التشهد او تكبيرات العيد ين وجها لا ما فيها يخاف وخاف فيها جهر
 وسهوا لا ما هو واجب على المؤتمر السجود فان لم يسجد الا ما هو لم يسجد المؤتمران
 سهوا لمؤتمرا لم يلزم الا ما هو لا المؤتمرا السجود ومن سجد في القعدة الاولى ثم
 تذكر وهو في حال القعود اقرب عاكر فجلس تشهد وان كان في حال القيام
 اقرب لم يعد وسجد للسهو ومن سجد في القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة

رجع الى القعدة ما لم يسجد والى الخامسة وسجد للسهو فان قعد الخامسة سجدة
 بطل فرضه وتحولت صلوة نفل او كان عليه ان يصنع لها ركعة ساقية
 وان قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام الى الخامسة ولم يسلم بطلت القعدة
 الاولى عاد الى القعود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم وان قعد الخامسة
 ضم له ما ركعة اخري وقد تمت صلوة والركعتان له نافلتين وعشرك في
 صلوة فلم يدر انك اصابته او لم يصبك او ذلك اول ما عرض له ان شاء الله الصلوة
 فان كان لك شك يعرض له كثيرا في علي غالب ظن ان كان له ظن ان لم يكن له ظن
 بني على اليقين **باب صلاة المريض** اذا تعذر على
 المريض القيام صلى قاعدا اربع وسجد فاذا لم يستطع الركوع والسجود
 لومي اياه وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الي وجهه شيئا
 يسجد عليه فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجليه الى
 القبلة ولا يمي بالركوع والسجود فان استلقى على جنبه وجهه الى القبلة
 ولا يمي جازع فان لم يستطع الاجزاء براء سرخر الصلوة ولا يمي بعينه

ولا بقلبه ولا بما جيبه فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود
لم يلزمه القيام وجلس ان يصلي فاعد ايوي ايماء فان صلى الصحيح بعض صلواته
فانما حدث به عرض تمها فاعد اكثر ركع وسجد او يوي ان لم يستطع الركوع
والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود ورجل في فاعد اكثر ركع وسجد
لمرض بر ثم صرح نبي على صلواته فانما فان صلى بعض صلواته بايماء ثم قدر على الركوع
والسجود استاء نفل للصلوة ومن اغني عن خمس صلوات فلكونها فاضاها
ان اصح وانزل تنه بالانحاء اكثر من ذلك لم يقض **باب**

سجود التلاوة سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر في آخر
الاعراف وفي الرعد والفرقان والملك والنبأ والجن والزلزال والانشقاق
والفرقان والملك والنبأ والجن والزلزال والانشقاق
واقرأ باسم ربك والسجود واجب في هذه المواضع على التام والاسماع
سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد وان اذلا الامور ايت سجدتها
وسجد الماء هو معد وانزل الماء هو من سجد الماء هو معد وانزل الماء هو معد

وان سمعوا وهو في الصلوة ايت سجدته من رجل ليس معه في الصلوة لهم
يسجدونها في الصلوة وسجدوها بعد الصلوة فان سجدوا في الصلوة
لم يخبرهم ولم يفسد الصلوة وغر لا ايت سجدته فله سجدتها حتى دخل في الصلاة
للصلوة فتلاها وسجد لها الجزاء السجدة عن التلاوة وان تلاها في غير
الصلوة فسجد ثم دخل في الصلوة فتلاها وسجد لها ولم يجز السجدة التي
وكرت تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد لجزء سجدة واحدة
ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رء سجد ولا يشهد
عليه ولا سلام **باب صلاة المستافر** السفر الذي
تغير به الاحكام ان يقصد الانسان موضعاً بينه وبين المقصد مسيرة
ثلثة ايام يسير اياك مشي لا قد امو لا يعتبر في ذلك السير الماء
وفرض المسافر عندنا في كل صلوة رابعة ركعتان لا يجوز له الزيادة
عليها فان صلى اربعاً وقد قعد في الثانية مقد له التشهد اجزاً ثم الركعة
عن فرضه وكانت اخوانك لنا فله ان لم يقعد فسدت صلواته

وخرج مسافرا صلى ركعتين اذا فارق بيوت مصر ولا يزال على حكم السفر
 حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوما فصاعداً فيلزمها إتمام الركعتين
 الإقامة قل في ذلك لم يتم وغر دخل بلداً ولم ينزل فيقيم فيه خمسة عشر يوماً
 وإنما يقول غداً يخرج أو بعد غد يخرج حتى يتي على ذلك سنين صلى ركعتين
 وإذا دخل العسكر أرض الحرب فنوا الإقامة خمسة عشر يوماً لم يتموا
 الصلوة وإذا دخل المسافر في صلوة للمقيم مع بقاء الوقت لم تزل الصلوة
 وإن دخل مع رفيق فإيته لم يخرج صلواته خلفه وإذا صلى المسافر بالمقيمين
 ركعتين سلم ثم لم يزل المقيمون صلواتهم ويستحب له إذا سلم أن يقول
 آمين صلواتكم فانا قور سفر وإذا دخل المسافر مصر أملا الصلوة وإن
 لم ينو الإقامة فيه وعز كان له وطئ فانشغل عنه واستوطن غيره ثم سافر فدخل
 وطنه أو لم يزل الصلوة وإذا نوى المسافر أن يقيم ببلدة ومنا خمسة
 عشر يوماً لم يزل الصلوة وغر فأنشد صلوة في السفر قضاها في الحضر ركعتين أو
 فأنشد صلوة في الحضر قضاها في السفر ركعتين أو العاصي والمطيع في سفره في الركعتين

باب صلاة الجمعة لا تقبل الجمعة إلا في مصر جامع أو في مدينتي مصر ولا يجوز في غيرها
 ولا يجوز إقامتها إلا للسلطان أو من أذن له السلطان وغر شرطها الوقت
 فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده وغر شرطها الخطبة قبل الصلوة
 بخطب أو امر خطبتين يفصل بينهما بقعدة ويخطب قائماً على الطهارة
 فإن فاقصر على ذكر الله تعالى جاز عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال
 لا بد من كبر طويل يسمي خطبة وإن خطب قائداً أو على غير طهارة جاز
 وبكره وغر شرطها الجماعة وأقلهم عند أبي حنيفة رضي الله عنه ثلثة
 سوى الإمام وقال اثنان سوى الإمام وبكره الإمام والقراءة في الركعتين
 وليس فيها قراءة سورة بعينها ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا
 مريض ولا عبيد فإن حضروا وصلوا مع الناس إخراجهم عن فرض الوقت
 ويجوز للمسافر والعبد والمريض أن يؤخروا الجمعة وعصى الظهر في منزله
 يوم الجمعة قبل الصلوة الإمام ولا عذر له كره له ذلك وجازت الصلوة فلا
 بد إلا أن يحضر الجمعة فتوجب ركعتين صلاته الظهر عند أبي حنيفة رضي الله عنه

بالسعي وقال لا تبطل حتى يدخل مع الامام ويكبر ان يصلي المغرب والظهر
بجماعة يوم الجمعة وكذلك لاهل البصرة من ادرك الامام يوم الجمعة
صلى معه ما ادرك وبني عليه بالجمعة فان ادرك في التشهد او في سجود
الاستسقاء صلى بالجمعة عند اي حنيقة واني يوسف رحمه الله قال
رحم الله ان ادرك معه اكثر من ركعة الثانية بني عليه بالجمعة وان ادرك اولها
بني عليه بالظهر واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام
حتى يفرغ من خطبته واذا اذن المؤذن يوم الجمعة الا اذن الاول ترك
الناس البيع وتوجهوا الى الجمعة واذا صعد الامام المنبر جلس الى المؤذن
بين يدي لمنبره فاذا فرغ من خطبته اقاموا **باب صلوة العيد**
يستحب في يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج الى المصلي غوتيل
ويتطيب ويتوجه الى المصلي ولا يكبر في طريق المصلي عند اي حنيقة
رضي الله عنه وعندهما يكبر ولا يتنفل في المصلي قبل صلوة العيد فاذا
حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل قمتا الى الزوال فاذا زالت الشمس

خرج وقتها وصلى الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الاعتقاد
وثلاثا بعدها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة ويكبر تكبيرة يركع بها ثم تشهد
في الركعة الثانية بالقراءة فاذا فرغ من القراءة بكبر ثلاث تكبيرات
وكبر تكبيرة رابعة يركع بها ويرفع يده في تكبيرة العيد ثم يخطب
بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها ومن
فاته صلوة العيد مع الامام لم يقضها فان غلبه الهم على الناس فشهدوا
عند الامام برؤيته لاهل الزوال صلى العيد والغد فان حدث
عذر منع الناس من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعده واستحب في يوم
الاثنين ان يغتسل ويتطيب ويخرج الى المصلي في يوم العيد الى
المصلي وهو يكبر ويصلي اربعين ركعتين كصلوة الفطر ويخطب بعد
خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وكبيرات التشريق فان حدث عذر
منع الناس من الصلوة في يوم الاثنين صلىها من الغد وبعد الغد ولا
يصلها بعد ذلك فتكبر التشريق وللعقب صلوة الفجر يوم عرفة

وأخوه عقيب صلاة العصر يوم النحر عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال
 إلى صلاة العصر نخل بامر الشروق والتكبير عقيب لصوات المفروضة
 الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله أكبر حتى
باب صلاة الكسوف إذا انكسفت الشمس صلى الإمام
 بالناس ركعتين كهيئة لنا فله في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة
 فيها ويخفي عن أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يجزئ ثم يدعو بعدها
 حتى تجلي الشمس ويصلي بالناس لا ما رواه الذي يصلي بهم الجماعة فإن اجتمع
 صلاحها الناس فرادي وليس في خسوف القمر جماعة وإنما يصلي كل واحد
 بنفسه وليس في الكسوف خطبة **باب الاستسقاء**
 قال أبو حنيفة رضي الله عنه ليس في الاستسقاء صلاة مستنوتة
 في جماعة فإن صلى الناس وحدها جازوا إنما الاستسقاء الدعاء
 والاستغفار وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله صلى الإمام بالناس
 ركعتين يهرق فيها بالقراءة ثم يخطب يستقبل القبلة بالدعاء ويقول اللهم

رداءه ولا يقلل لقوله رديتموه ولا يحضر أهل الذمة الاستسقاء
باب قيام شهر رمضان يستحب أن يجتمع الناس في شهر
 رمضان بعد العشاء فيصلي بهم الإمام خمس ركعات في كل ركعة
 تسليمات ويجلس من كل ركعة ويحسب مقدار ركعة ويحسب ثلثيها
 يصلي لو تر جماعة في غير شهر رمضان **باب صلاة الخوف**
 إذا اشتد الخوف جعل الإمام للناس طائفتين طائفة في وجه العدو
 وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فإذا رفع سجد
 من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو وجاءت تلك
 الطائفة فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهد وسلموا وسألوا
 وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى فصلوا وحدها ركعة
 وسجدتين بغير قراءة وتشهدوا وسألوا ومضوا إلى وجه العدو وجاءت
 الطائفة الأخرى فصلوا ركعة وسجدتين بقراءة وتشهدوا وسألوا
 فإن كان الإمام مقيماً صلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعتين

ويصلي بالطائفة الاولى في ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة ولا يقف
 في حال الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم وازال شدة الخوف
 صلوا وحدها ركبا ثانيا يومئذ بالركوع والسجود الى اي جهة شاؤا
 اذا لم يقدر وراعى التوجه **باب الجنايز**
 اذا احتضر الرجل فجاء الى القبلة على شقه الايمن ولقوا الشهاكتين
 فافامات شد الحيسر ونمضوا عينيه فان ارادوا غسله وضوءه
 على سريته وجعلوا على عورتهم خرقة ونزعوا ثيابه وضوءه ومضمض
 ولا يستنشق ثم يفيض الماء عليه ويحمر سريته وترا وبغلي الماء بالسدة
 او بالحصى وان لم يكن فالماء للقراح ويغسل رءس سنة وحيسة بالخطي ثم
 يوضع على شقه الايسر فيغسل بالماء والسدة حتى يري ان الماء قد
 وصل الى ما يلي الخنث منه ثم يوضع على شقه الايمن فيغسل حتى يري
 ان الماء قد وصل الى ما يلي الخنث منه ثم يجلسه ويستندة اليه ويسج
 بطنه مسخا رفيقا فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ثم يشف

في ثوب ويجعله في الكفانة ويجعل الخنوط في رءس سنة وحيسة والكفا
 على مساجدة والسنة ان يكون الرجل في ثلثة اوثاب الزاير ومقيصر
 ولفافة فان قصروا على ثوبين جاز فان ارادوا الف اللفافة عليه
 ابتدوا بالجانب الايسر فالقوة عليه ثم الايمن فان خافوا ان ينشر
 الكف عليه عقدوه وتكفل الملة في خمسة اوثاب الزاير ومقيصر ونحان
 وخرقه تربطها نديها ولفافة فان قصروا على ثلثة اوثاب جاز وكذا
 الحمار فوق القميص تحت اللفافة ويجعل شعرها على صدرها ولا يشرح
 شعر الميت ولا حيسة ولا يقصر ظفوه ولا يعقص شعره ويحمر الكفان
 قبل ان يذبح فيها وترافا فرغوا منه صلوا عليه واولي الناس بالصلاة
 عليه السلطان ان حضر وان لم حضر يستحب تقديم امر الحى ثم لوي ثم
 صلي عليه غير لوي والسلطان على الوتي وان صلي لوي لم يجز احد
 ان يصلي بعده فان دفر لم يصل عليه صلي على قبره والصلوة ان تكبر تكبيرة
 يحمد الله عقيبها ثم تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تكبيرة

يدعو فيها النفس والليت والمسلمين ثم بكبيرة رابعة ويسلم
 ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة فاذا حلوه على سريره اخذوا بقولهم
 الاربع ويشنون من سره من دون الخشب فاذا بلغوا الى قبره كره للناس
 ان يجلسوا قبل ان يوضع عن غاف الاحياء يحفر القبر ويجد ويدخل
 الميت مما يلي القبلة فاذا وضع في حدة قال الذي يصنع به الله على
 على ملائكة رسول الله ويوجهه الى القبلة ويجعل القعدة ويسوي للابن
 عليه ويكره الاجر والخشب اباؤا من بالقصب ثم يمالئ انراب عليه ويستمر
 القبر ولا يسطح ولا يستعمل بعد الواسية ستمى غسله عليه وان
 لم يستعمل اذ برح في حرقته ولم يصلي عليه **باب الشهيد**
 الشهيد حرقته المشركون او وجد في المعركة وبرئت الجراحة او قتل
 المسلمون ظلما ولم يجب قبلة دينه فيكفروا يصلي عليه ولا يغسله اذا
 استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وكذلك الصبي قلا
 لا يغسله ولا يغسل عن الشهيد دفن ولا يترج عن ثيابه ويترج عن القرف

والخف والحشو والسلاح ومن ارتث غسله امرئاث ان يا كل الشئ
 لو يد اوي او بقي حيا حتى يمضي عليه وقت صلوة وهو يعقل ان يقل
 من المعركة ومقتله في حدة او قصاص غسله صلى عليه ومقتله من
 البغاة او قطاع الطريق لم يصلي عليه **باب الصلوة في الكعبة**
 الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فان صلى امام جماعة فعمل
 بعضهم ظهرا الى ظهرا امام جاز ومخربا من ظهره الى وجهه امام
 لم يخرج صلواته فان صلى اماما في المسجد الحرام تحلق الناس حول الكعبة
 وصلوات الصلوة اماما من كان منهم اقرب الى الكعبة فالا امام جاز
 صلواته اذا لم يكن في جانب امام ومن صلى على ظهر الكعبة جازت
 صلواته **كتاب الزكاة** الزكاة واجبة
 على كل المسلم البالغ العاقل الذي املك نصيبا ملكا تاما وحال عليه الحول
 وليس عليه صبي ولا مجنون ولا مكاتب زكاة ومن كان عليه دين بخط
 ماله فلا زكاة عليه وان كان ماله اكثر من الدين كي الفاضل اذ بلغ نصيبا

وليس في دفر السكينة وثياب البدن واثاث المنزلة واولاد الزكوة
وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكوة ولا يجوز اداء الزكوة الا بنية
مقارنة الاداء او مقارنة الغل مقدار الواجب وخرصه صدق جميع ماله
لا ينوي الزكوة سقط فرضها **باب زكوة الاب**
ليس في اقل من جنس في وصدقة فاذا بلغت خمسا سايمة وحالها
الحول فيها شاة الى تسع فاذا كانت عشر ففيها شانان الى اربع عشرة
فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شاة الى تسع عشرة فاذا كانت
عشرين ففيها اربع شاة الى اربع وعشرين فاذا كان خمسا وعشرين
ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت
لبون الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة الى ستين
فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا كانت
ستا وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين
ففيها حقتان الى مائة وعشرين ثم تساء نف الفريضة فيكون في الجنس

شاة مع الحقتين وفي العشرين شاتان وفي خمس عشرة شاة وفي عشرين
اربع شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث
حقات ثم تساء نف الفريضة ففي الجنس شاة وفي العشرين شاتان وفي خمس
عشرة ثلث شاة وفي عشرين اربع شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض
وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها
اربع حقات الى مائتين ثم تساء نف الفريضة ابدا كما تساء نف في الجنسين
التي بعد المائة والجنسين والنحو العراب سواء **باب**
زكوة البقر ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت
ثلثين سايمة وحالها الحول ففيها بتبع او تبعة وفي اربعين مسنة
فاذا زادت على اربعين وجب في الزبارة بقدر ذلك الى ستين
عند ابي حنيفة رحمه الله ففي الواحد ربع عشر مسنة وفي اثنين نصف
عشر مسنة وفي الثلثة ثلث اربع عشر مسنة وفي الاربعة ربع عشر مسنة
حتى يبلغ ستين فيكون فيها بتبعان وتبعات وفي سبعين مسنة

وتسبع وفي مائتين مستثنان وفي تسعين ثلثا يتغير وفي مائة
تبعان ومئة وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشرة تسبع إلى مئة
والجواميس والبق سواها **باب زكاة الفضة**
ليس في قلح أربعين شاة صدقة فإذا كانت أربعين سائمة وحال
عليها الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين من زاد الزاد واحدة ففيها شاتان
إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه فإذا بلغت أربعين ففيها
أربع شياه ثم في كل مائة شاة والضأن والمغز سواها **باب**
زكاة الخيل إذا كانت الخيل سائمة ذكر أو أنثا فصاحبها
بالخيار أن يشاء يعطي عن كل فرس نيارا وإن شاء قوتها ويعطي عن كل مائتي
درهم خمسة دراهم وليس في ذكورها منفردة زكاة وقال الزكاة في الخيل
والإشئ في البغال والحمير لأن تكون للتجارة وليس في الفضل والحمير والحمير
صدقة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله إلا أن يكون معاكبا وقال أبو
يوسف رحمه الله فيها واحدة منها وخرج عليه من فلوق جد أخذ المصدق

أعلامها ودرها الفضل وأخذ درهما وأخذ الفضل ويجوز دفع القيمة
في الزكاة وليس في العلول والعلوف صدقة ولا ياء أخذ المصدق خيار
المال ولا زكاة التروياء أخذ الوسط وخيار له نصابا يستفاد في إنشاء
الحول من خمسة ختم اليرزكاة وبرو السائمة هي التي تكفي بالرعي في
الكرجولها فإن عليها نصف الحول وأكثر فلا زكاة فيها والزكاة عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله في النصاب من العفوق وقال محمد بن حنبل
فيها وإذا هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة على الحيوان
وهو مالك للنصاب جانبا **باب زكاة الفضة**
ليس فيها درهما في درهم صدقة فإذا كانت مائتي درهم وحال عليها الحول
ففيها خمسة دراهم وإشئ في الزكاة حتى تبلغ أربعين فيكون فيها درهم
ثم في كل أربعين درهما درهم وقال ما زاد على المائتين ذكاة تحسب بها
وإذا كان الغالب على الورق لفضة فهي في حكم الفضة فإن كان الغالب
عليها الغش فهي في حكم العروص تعتبران بثلث قيمتهما نصابا

باب زكوة الذهب ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا وحال علمها العول فيها نصف مثقال ثم في كل أربعة مثاقيل قرطان وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله وفي تبرك الذهب والفضة وحليهما والائنة منها الزكوة **باب زكوة الغروض** للزكوة واجبة في غروض التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا فالغرض ولو كان يقوم بها هو يقع للفقراء والمساكين منها وان كان النصاب كما في غرض في الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة وتضم قيمة الغرض الى الحول في ذلك يضم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يضم الذهب الى الفضة بالقيمة ويضم بالاجزاء **باب زكوة الزروع والثمار** قال ابو حنيفة رضي الله عنه في قليل ما اخرجت الارض كثيرة العشر سؤلا سقي سحبا او سقنت السماء الا الخطب والقصب والخشيش وقال لا يجز



العشر الا فيما لمرة باقية اذا بلغت خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وليس في الخضر اوت عندهما عشر وما سقي بغرب ولا لينة او سائنة فغير نصف العشر في العول وقال ابو يوسف رحمه الله فيما لا يوسق كالزعفران واللفظ بحسب العشر اذا بلغت قيمة خمسة اوسق فما دونها يدخل تحت الوسق وقال محمد بن العباس اذا بلغ الخارج خمسة مثاقيل فما يقدر به نوعه فاعبر في لقط خمسة احمال في الزعفران خمسة امنا وفي العسل اذا اخذ من ارض العشر قل او كثر وقال ابو يوسف لا شيء فيه حتى يبلغ عشرة اوزاق وقال محمد بن احمد بن محمد بن ابراهيم والفرق ستة اوزاق وطلا وليس في الخارج من ارض الخراج عشر **باب زكوة الصدقات من لا تجوز** قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها اللقمة قلوبهم لان الله تعالى اغفر لاسلامهم واغنى عنهم والفقير من له ادي شيء

والمسكين من لا شيء له والعامل يدفع اليه الامار بقدر عمله والزكاة
بعان لمكاتبون في فكر قايهم والغارم من ضردين وفي سبيل الله
منقطع للزكاة وابن السبيل من كان له مال في وطنه وموتى مكان لا شيء
له فيه فهذه جهات الزكاة ولما كان يدفع الى كل واحد منهم وتقسيم
على صنف واحد ولا يجوز ان يدفع للزكاة الى ذمي ولا يبنى منها مسجد
ولا يكفرها ميت ولا يشرى بها رقبة تعتق ولا تدفع الى غني
ولا يدفع للمزكي زكوة تدا الى ابيه وجده وزنعا ولا الى ولده ولا
ولده وارسله لا الى امرائه ولا تدفع للمرأة الى زوجها عند الحنفية
حينئذ رضي الله عنه وقال تدفع اليه ولا يدفع الى مكاتبه وامواله
وامواله عني ولا ولد غني اذا كان صغيرا ولا يدفع الى بني هاشم
وهذا علي وآل عباس وآل جعفر وآل عبيد وآل طاهر بن عبد المطلب وآلهم
وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يدفع الزكاة الى رجل نطينة فقير ثم ياتي
لانغني او هاشمي وكافرا ودفع في ظلمة الى فقير ثم ياتي ناطقة اول ابنه

فلا اعانة عليه وقال ابو يوسف رحمهما الله لا اعانة ولودفع الى شخص
ثم علم انه عبده او مكاتبه لم يجز في قولهم جميعا ولا يجوز دفع الزكاة
الى من ملك نصبا ما من اي مال كان يجوز دفعها الى من ملك اقل من ذلك
وان كان صحيحا مكشبا ويكفر نفل الزكاة من بلد الى بلد وانما تفرق صدقة
كل قوم فيهم الا ان تنقلها الى انسان الى فراسته او الى قومهم لخرج من

باب صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على كل المسلم اذا كان فاكما لمقدار التضارب فضلا
عن مسكنه ونيابه واناء وفرس وسلاح وعبيد يخرج ذلك عن
نفسه وعزل ولادة الصغار وعن مالك للحذمة واي يودي غرضه وجته
ولا عزاء لادة الكبار وان كانوا في عياله ولا يخرج عن مكاتبه ولا عبيده
للتجارة والعبد بين شريكين لا فطرة على واحد منهما ويؤدي المسلم الفطرة
على عبده الكافر والفطرة نصف صاع من بزر او صاع من تمر او شعير او صاع
عند ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله ثمانية ارطال بالبرقي وقال ابو يوسف خمسة

اوطا ان ذلك طوك وجوب الفطرة يتعلق بطول الفجر ونوع الفطر وخراف
 قبل ذلك لم تجب فطرته وخراسم او وجد بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته وسحب
 للناس ان حرموا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلي فان قد قوها قبل يوم
 الفطر جائز وان خروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها 
كتاب الصوم  الصور ضرابان واجبت
 فالواجب ضرابان منها يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والذنر
 للمعين فيجوز صومه نيية عن الليل فان لم ينو حتى يصبح اغرا تة النيية ما بينه
 وبين الزوال والضرب الثاني ما يثبت في اللذة كفضاء رمضان والذنر
 المطلق فلا يجوز الا نيية عن الليل والفلاكل يجوز نيية قبل الزوال وينبغي
 للناس ان يلبسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان راوه
 صاموا وان غمروا عليهم اكلوا عدة شعبان ثلثين يوما صاموا وخرابي
 هلال رمضان وحده صاموا وان لم يقبلوا الامام بها كنوا وان كان بالسماء
 علمه قبل الامام بها كة الواحد العدل في رؤيته الهلال جازا كان وامرأة

حر كان وعبدًا وان لم يكن بالسماء علمه لم يقبل الشهادة حتى يراه جميع كثير
 يقع العلم بخبرهم ووقل اصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس
 والصوم هو الامساك عن اكل والشرب الجماع منها مع النيية فان اكل
 الصائم او شرب وجامع ناسيا لم يفطر وان ناسيا فاحتمل او نظر الى امرأة فالتق
 او اقهر او اجتمعا او كتما وقبل لم يفطر فان انزل بقبلة او ليس فعليه القضاء
 ولا باء من القبلة اذا امن على نفسه ويكره ان يركبها يفرق ان ذكر عن النبي لم يفطر
 وان استقاء عامدا اداء فيه فعليه القضاء وخراب تلغ الحصاد والحديد ^{او سببه وغلبه}
 افطر وخراب عامدا في احد السبيلين واكل وشرب ما يتغذي به
 او يند اوي به فعليه القضاء والكفارة مثل كفارة الظهار وخراب مع في
 ما في الفرج فانزل فعليه القضاء ولا كفارة عليه وليس في نساء الصوم
 في غير رمضان كفارة وخراب خفرا او استعطا او اقر في لذينة او راوي
 جافتا او امتر بد واء فوصد الى جوفه او دما عن افطر وان اقر في احليله
 لم يفطر عند اي خيفة رضى عنه وقال ابو يوسف رحمه الله يفطر وخراب

لم يقض اليوم الذي حدث فيه انقضاء وقضى ما بعده واذا انقضى
 في بعض رمضان قضى ما مضى منه واذا حاصت المرأة افطرت وقضت
 واذا قدم للمسافر او طهرت الحائض في بعض النهران لمسكاً بغير يومها
 تسحر وهو ينظر في الفجر لم يطلع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غربت ثم يتردد
 ان الفجر قد طلع او ان الشمس لم تغرب قضى ذلك اليوم ولا كفارة عليه
 ومراي هلال الفطر وحده لم يقط وانما كان بالسماء علة لم يقبل في هلال
 الفطر اسمها في رحاين ورحاين امرأتين وان لم يكن بالسماء علة لم يقبل
 الاسماء كما جماعتهم **باب الاعتكاف**
 الاعتكاف مستحب وهو البث في المسجد مع الصوم ونيت الاعتكاف
 ويحرم على المعتكف لو طئ واللمس والقبلة ولا يخرج من المسجد الا لحاجة
 الانسان والجمعة والاباء من نبيح وبتاع في المسجد غير ان يخرج السلح
 ولا يتكلم لا بنحو ويكره له الضم فان جامع المعتكف لئلا يراها ابطر
 اعتكافه وغاؤه على نفسه اعتكافاً يار من اعتكافه بلياليها وكانت

لم يقض اليوم الذي حدث فيه انقضاء وقضى ما بعده واذا انقضى
 في بعض رمضان قضى ما مضى منه واذا حاصت المرأة افطرت وقضت
 واذا قدم للمسافر او طهرت الحائض في بعض النهران لمسكاً بغير يومها
 تسحر وهو ينظر في الفجر لم يطلع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غربت ثم يتردد
 ان الفجر قد طلع او ان الشمس لم تغرب قضى ذلك اليوم ولا كفارة عليه
 ومراي هلال الفطر وحده لم يقط وانما كان بالسماء علة لم يقبل في هلال
 الفطر اسمها في رحاين ورحاين امرأتين وان لم يكن بالسماء علة لم يقبل
 الاسماء كما جماعتهم **باب الاعتكاف**
 الاعتكاف مستحب وهو البث في المسجد مع الصوم ونيت الاعتكاف
 ويحرم على المعتكف لو طئ واللمس والقبلة ولا يخرج من المسجد الا لحاجة
 الانسان والجمعة والاباء من نبيح وبتاع في المسجد غير ان يخرج السلح
 ولا يتكلم لا بنحو ويكره له الضم فان جامع المعتكف لئلا يراها ابطر
 اعتكافه وغاؤه على نفسه اعتكافاً يار من اعتكافه بلياليها وكانت

متابعة وان لم يشترط الشاي **كتاب الحج**
الحج واجب على احرار البالغين العقلاء الاصحاء اذا قدر واعلى الزاد
والراحلة فاضلا عن المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله الى جبرجوده
وكان لطريق لبناء ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم يحج بها لو زوج
ولا يجوز لها ان تحج بغيرها ان كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلثة ايام
والمواقف التي لا يجوز ان تجاوزها الانسان الا محرم اهل المدينة
ذوالخليفة واهل العراق ذات عرق واهل الساحل الحفنة
واهل نجد قرن واهل اليمن لم يملك فان قدر الاحرام على هذه المواقف
جاء ومكان بعد المواقف فوقفه الحرام وكان يكتفي فانه في الحج
الحرم واذ اراد الاحرام اغتسل وتوضاء والغسل افضل وليس بواجب
جديدين لو غسلا من ازار او رداء ومس طيبا ان كان له وصلي
مركبتين وقال اللهم اني اريد الحج فتسره لي وتقبله مني ثم يلبي عقيب
صلوته فان كان مفردا بالحج نوي بتليسته بالحج والتليسة ان يقول ببيتك

اللهم لبيك لا شريك لك ببيتك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك
لك ولا ينبغي ان تخل شي من هذه الكلمات فان نزل فيها جاز فاذا
لبا فقد احم فليتيق ما ينزل الله عن الرفق والفسوق والجدال
ولا يقتل صيدا ولا يسير ليرا ولا يدرك عله ولا يلبيس قميصا ولا
سراويل ولا عمامة ولا فلسوة ولا قباء ولا خفين الا ان لا يجد
التعاليين فيقطعها اسفل الكعبين ولا يعطي رداءه سرا ولا وجهه
ولا يستطبا ولا يحلق رداءه سرا ولا شعر يديه ولا يقصر من خفيه
ولا من طفره ولا يلبيس ثوبا مضبوغا بوترس ولا زعفران ولا عصفور
الا ان يكون غسلا لا ينفذ ولا باء سر ان يغتسل ويدخل الحرام يستظل
بالبيت والمحك يشد في وسطه لهميان ولا يغسل رداءه سرا ولا يجند
بالخطمي ويكثر من التليسة عقيب الصلوات وكلما علم سقيا او هبط
وادبا او لقي ركبا او بالاسفار فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد الحرام
فاذا عاين البيت كتب وهلك ثم ابتداء بالحج الاسود فاستقبله بكت

ورفع يديه فاستلمه وقبله ان استطاع من غير ان يؤذي مسلماً
 ثم اخذ عن يمينه ما يلي الباب وقد اضطلع قبل ذلك في طواف البيت
 سبعة اسواط وجعل طوافه وراء الخطيم ويرى في الاسواط الثلثة
 الاول ويمشي في الباقي على هيئته ويستلم الحجر كما عرفت ان استطاع ويختم
 بالاسواط طوافه ثم يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين او حيث تيسر
 من المسجد وهذا الطواف طواف القدوم وهو سنة وليس واجب
 وليس على اهل مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل
 البيت وبكبر ويملك ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحبه
 ويخط نحو المروة ويمشي على هيئته فان بلغ الى بطن الوادي سعى نيل الملائكة
 الاخضرين سبعاً حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كل فعل على الصفا
 وهذا اسوط في طواف سبعة اسواط مبتدئ بالصفا ويختم بالمروة ثم
 يقيم بمكة حراً يطوف بالبيت كلما بدا له فاذا كان قبل يوم الزوية
 يؤمر خطيب الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج من مكة والصلوة بعرفات

والوقوف والا فاضته فاذا صلى الفجر يوم الزوية بمكة خرج الى منى
 فاقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها فاذا
 زالت الشمس خرج يوم عرفة فصلى الامام بالناس الظهر والعصر مبتدئ بخطبة
 قبل الصلوة خطبة يعلم الناس فيها الصلوة والوقوف بعرفة والمزنية
 ثم على الجمار والنحر وطواف الزايرة فيصلي بهم الظهر والعصر في وقت
 الظهر باذان واقامتين وغصلي في رحله صلى الله عليه وسلم واحدة منها في وقتها
 عند بني خنيفة رحما لله وقال ابو يوسف محمد رحمهما الله يجمع بينهما المنفرد
 ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل وعرفات كلها فوقف لا يبط عنهما
 وينبني الامام من فوق على راحلته ويدعو ويعلم الناس المناسك
 ويستحب ان يغسل قبل الوقوف ويجهد في الدعاء فاذا غربت الشمس
 افاض الامام والناس معاً على هيئتهم حتى ياتوا ليلتهم فيزولوا بها
 والمستحب ان ينزل الجبل الذي عليه الميقات يقال له رشح ويصلي الا
 امام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة وغصلي المغرب في ليلتهم

عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فإذا طلع الفجر صلى الله عليه وآله والناس في
 بغلهم ثم وقف وقفا للناس فعد دعي والمزاد لفتن كلها موقفا لا
 بطريق مستقيم فافضل الله ما هو الناس قبل طلوع الشمس حتى يأتوا مناسا
 فيستدي جمره العقبة فيرميها بخربط الوادي سبع حصيات مثل حب
 الخذف وبكر مع كل حصاة ثم يذبح لربها ثوبا ثوبا ويقرض الخلو
 افضل وقد حل لكل شيء الا النساء ثم ياتي مكة من موكب ذلك او من
 الغدا او بعد الغدا فيطوف بالبيت طواف الزايرة سبعة أو ثمانية
 فان كان سعي بين الصفي والمروة عقيب طواف الغد وهو من موكب في هذا
 الطواف لا سعي عليه وان لم يكن قد سعى في مكة في هذا الطواف وسعي
 بعده على ما قدمناه وقد حل للنساء وهذا الطواف هو للفرض والحج
 وبكره ما ذكره عن هذه الآثار فان خرم عنها لم يضر وعند أبي حنيفة
 رحمهم الله يعود إلى منى ويقيم بها فإذا زالت الشمس خرج إلى مكة الثاني
 والخروج إلى الجمار الثلث يستدي بالتي في المجد فيرميها بسبع حصيات

بكر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم يرمي التي يليها مثل ذلك
 ويقف عندها ثم يرمي جمره العقبة كذلك ولا يقف عندها فإذا كان
 من الغد رمي الجمار الثلث بعد ذلك والشمس كذلك فإذا اراد أن يستدي
 نفر إلى مكة وان اراد أن يقيم رمي الجمار الثلث يوم الرابع بعد ذلك
 والشمس في ذلك اليوم في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر خارج
 عند أبي حنيفة رضي الله عنه وبكره ان يقدر ان يمشي إلى مكة ويقف
 حتى يرمي وإذا نفر إلى مكة نزل بالمحطبة ثم طاف بالبيت سبعة أو ثمانية
 لا يرمي فيها وهذا طواف الصدور وهو واجب لا على أهل مكة ثم يعود
 إلى أهله فان لم يدخل المحجر مكة ثم توجه إلى عرفات ووقف بها
 على ما قدمناه سقط عنه طواف القدوم ولا ينسئ عليه تركه وغدا
 الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر
 فقد ادرك الحج وغدا تشرع في رميها وهو ما لا ينبغي عليه ولا يعلم أنها فريضة
 اجزاء ذلك عن الوقوف والملاءة في جميع ذلك كالرجل غير أنها المكشوفة

وهو يوم رمي الجمار
 طواف

وتكسف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترفل في الطواف لا سحر
 بين الميادين ولا تخلق ولكن تقصر **باب القرآن**
 القرآن افضل عند الناس للتمتع والافراد وصفه القرآن ان يحل بالعمرة
 والحج معا والمسقات ويقول عقبك لصلوة اللهم اني اريد العترة
 والحج فبستهمالي وتقبلها مني فاذا دخل مكة ابتداء فطاف
 بالبيت سبعة اشواط برهة في الثلث الاول منها وسعى بعدها بين
 الصفا والمروة وهذه افعال العمرة يطوف بعد السعي طواف القدوم
 وسعى بين الصفا والمروة كما يتينا في المفرد واذا رمى الجمرة يوم النحر نحر
 سائلا وبقر او يدنت او سبغ بدنته فهذا دعاء القواف فان لم يكن له ما يحج
 صاع ثلثة ايام في الحج اخرها تومعة فان فاته الصوم حتى في يوم النحر
 لم يجزه الا الدعاء يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله وان صامها
 بمكة بعد فراغ الحج جاز وان لم يدخل مكة وتوجه الى عرفات
 فقد صار رافضا لعمرة بالوقوف وبطل عنه دو القرآن وعليه دو الفطر

العمرة وعليه قضاءها **باب التمتع**
 التمتع افضل من الافراد عندنا والمتمتع على وجهين متمتع يسوق
 الهدي ومتمتع لا يسوق الهدي وصفه التمتع ان يبتدئ من الميقات
 فيحرم بعمرته ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى ويحلق او يقصر وقد حل
 من عمرته ويقطع التلبية اذا ابتداء بالطواف ويقسم بمكة حلالا فاذا كان
 يوم النحر ويره احم بالحج للسجدة وفعل ما يفعل الحاج للمفرد وعليه دم
 التمتع فان لم يجد صاع ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع واذا اراد
 التمتع ان يسوق الهدي احم وساق هديه فان كانت بدنة قلدها
 بمزادة او بغيره واستعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد وهو ان يسبق
 ساعها من الجانب الايمن ولا يسوع عند ابي حنيفة فانه اذا دخل مكة طاف
 وسعى ولم يتحلى حتى يحرم بالحج يوم النحر ويهوان قدوة احم قبله جاز
 وعليه دية فاذا حلق يوم النحر فقد حل من الاجامير وليس لاهل مكة
 تمتع ولا قرأت وانما الحكم الافراد خاصة وان اعاد التمتع الى بلده بعد فراقه

في العرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه وخرجوا بالعمرة قبل السهر الحج
 فطاف لها اقل من اربع سنين سوا طم دخلت السهر الحج فتمها وخرجوا بالحج
 كان متمتعاً وان طاف لعمرة قبل السهر الحج لم يرد سوا طم فصاعداً ثم حج
 مرة اخرى لم يكن متمتعاً والسهر الحج سوا طم والبقعة وعمرى الحج فافترقوا بالحج
 علمها جازعاً لم ينعقد حجاً وان احاض المرأة عند لا طم وغسلت في وضوء
 كما يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تهرق وان احاضت بعد الوقوف
 وطواف الزيادة انصرفت من مكة ولا يفي عليها الا ذلك طواف الاستسار
باب الخنايات اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة
 فان طيب عضو كاملاً فان زاد فعليه دعاء وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة
 وان لبس ثوباً مخيطاً او غطي رأسه بوجه كاملاً فعليه دعاء وان كان
 اقل من ذلك فعليه صدقة وان حلق راسه بوجه فصاعداً فعليه دعاء
 وان حلق اقل من الربع فعليه صدقة وان حلق مواضع الحاجم فعليه
 عند ابي حنيفة رجم الله وقاله عليه صدقة وان قصر اظافر يديه وحليه

فعليه دعاء وان قصر يداً او رجلاً فعليه دعاء وان قصر اقل من خمسة
 اظافر فعليه صدقة وان قصر خمسة اظافر متفرقة فله يد يديه وحليه
 فعليه صدقة عند ابي حنيفة واي يوسف رجم الله وقال محمد عليه
 وان تطيب وحلق وليس من عمره فهو مخير ان شاء ذبح شاة وان
 شاء تصدق على ستة مساكين بثلثة اصوع من طعام وان شاء
 صاع ثلثة ايام وان قبل ولم يسهو فله صدقة فعليه دعاء وخرج في احد
 السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة وبمضي في الحج
 كما مضى لم يفسد الحج وعليه القضاء وليس عليه ان يغتسل او اعاده
 اذا حج بها في القضاء وخرج مع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه
 بدنة وان جامع بعد الحلق فعليه شاة وخرج مع في عمرة قبل ان يطوف
 لربع سنين سوا طم افسدها ومضى فيها وقضاها وعليه شاة وان ولجى
 بعد ما طاف لربع سنين سوا طم فعليه شاة ولا يفسد عمرته وخرج مع
 ناسياً كان ممن جامع عامداً او غطاف طواف القدوم ومحدثاً فعليه

والجدأة والذئب والحيت والعقب والفارة بجاء وليس في
 قتل البعوض للبراغيث والقارسي ومقتل قلة تصدق بماء
 ومقتل جراد تصدق بماء ومدة خبر جراد ومقتل ما لا يؤكل
 لحمه الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجاء ولا يتجاوز قيمة ما ساءا وإذا
 صال السباع على محرقة فله ما يشاء عليه فإن اضطر المحرم إلى كل لحم للصيد
 فقتله فعليه الجاء ولا بقاء من ذبح المحرم المساء والبق والبعير والكلب
 والبط والكسرى وإن قتلها ما فسروا ^{أو وظيفا مستاء نساء فعليه الجاء}
 وإن ذبح المحرم صيدا ^{أو نسوت إلى الكسرى ما يشاء} فإنه لا يحل أكلها ولا بقاء من أكل
 المحرم صيدا لصطادة حلال وذبحه إذا لم يد له اللحم عليه ولا أمة
 بصيده وفي صيد الحمر إذا ذبحه الحلال الجاء وإن قطع حشيش الحمر أو شيء
 الذي ليس بمأكول وهو مما ينبت الناس فعليه قيمة وكل شيء فعله الفارس
 مما ذكرنا أن فيه للمفرد فعليه دية أو عتقته ودون عتقه إلا أن يتجاوز
 الميقات فغيره لو أمره المحرم بالجمعة والحج فيلزمه دية وإذا اشترك

محرمات في قتل صيد في كل واحد منها الجاء الكامل إذا اشترك حلالان
 في قتل صيد الحمر فعليه الجاء واحد وإذا باع المحرم صيدا أو ابتاعه فالبيع
باب الاحصاء إذا احصر المحرم بعدوا وأبنا
 عرض منه من البقي حله للتحلل قبله أو بعثته تذبح في الحرم وإذا عُد
 من جملها بواقي بعينه بذبحها فيه ثم تحلل وإن كان قارنا بعث بدمين
 ولا يجوز ذبح دوا الاحصار إلا في الحرم ويجوز ذبحه قبل أو بعد ما في خيفة
 وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز الذبح للمحصر بالجمعة إلا في يوم الخميس ويجوز
 للمحصر بالجمعة أن يذبح متى شاء والمحصر بالجمعة إذا تحلل عليه جمعة وعرة وعلي
 المحصر بالجمعة القضاء وعلى الفارس جمعة وعمران وإذا بعث المحصر هديا
 وواعدهم أن يذبحوه في يوم بعينه ثم زال احصاره فله ذبحه على إدراك
 الهدى والحج لم يجز له التحلل ولا فطر البقي وإن قدر على إدراك الهدى دون
 الحج تحلل وإن قدر على إدراك الحج دون الهدى جاز له التحلل استحسانا ومن
 احصر مكنته وهو ممنوع من الوقوف والطواف كان محصرا وإن قدر على إكمالها

فليس يحضر **باب الفوائد** ولا يحرم بالحج
 ففائدة الوقوف بعرفة حتى طلعت الفجر يوم النحر فقد فاته الحج وعليه
 ان يطوف ويسعى ويحلق ويقضي الحج مرقا بل وادرج عليه العمرة لا تقوت
 وهي جائزة في جميع السنين الخمسة أيام ركبه فعلها فيها يوم عرفة
 ويوم النحر واما الشترق والعمرة سنة وهي احول والطواف والسعي
باب الهدى الهدى ادناه شاة وسوا ثلثة انواع
 الابل والبقر والغنم بحري في ذلك الثني فصاعدا الامر الصنا فان
 الجذع منه بحري ولا يجوز في الهدى مقطوع الاذن او اكترها ولا مقطوع
 الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهية العين ولا الجفأ والرجاء
 التي لا تسمى الى المنسك والساة جائزة في كل شيء الا في موضعين من
 طواف الزيادة جنباً ومجايع بعد الوقوف بعرفة فانه لا يجوز لا بدنة
 ولبدنة والبقرة بحري كل واحد منهما عسبعة اذا كان كل واحد منهما
 يريد القرية فان اراد احدهما نصيبه اللحم لم يجز للباقيين ويجوز الاكل

الحج والعمرة
 من كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

من هدي لقطوع والمنع والقران ولا يجوز الاكل ببقية الهدايا ولا
 يجوز ذبح هدي لقطوع والمنع والقران الا في يوم النحر ويجوز ذبح
 بقية الهدايا اتي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم ويجوز
 ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا
 ولا افضل في البذر النحر وفي البقر والغنم الذبح والاولى ان يشترط
 الانسان في بحما بنفسه ان كان يحسن ذلك ويتصدق بحالها
 وخطاها ولا يعطى اجرة لبحار منها وغساق بدنة فاضطر الى كرها
 ركبها ولا يستغني عن ذلك لم يركبها وان كان لها لبن لم يحلها
 ضربها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن وغساق هديا فعطيت
 فان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان عرفا فليدفعه
 مقامه وان صابره عيب كبير فام غيره مقامه وصنع بالمعيب شاة
 واذا عطبت لبدنة في الطريق فان كانت تطوعا خررها وصنع بغيرها
 بدنها وضربها صفحتها وسامها ولما يكمل منها هو ولا غيره

وغيره انظر فلاحها

وان كانت واجبة اقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء، ويقعد
هدي لتطوع والمتعة والقران ولا يقعد دوا احصار ولا
در الجنایات **كتاب البيوع**
البيع ينقذ بالاجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي واذا اوجب
احد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار ان شاء، قبل في المجلس وان شاء
رده ولها ما قلوه في المجلس قبل القبول بطل الاجاب واذا حصل الاجاب
بجانب والقبول لغير البيع واخيار لواحد منهما لا اثر غيب وعد
رؤية والاعراض المشار اليها لا يحتاج الي معرفة مقدارها في جواز
البيع والاثمان المطلقة لا تصح الا ان يكون معروفة القدر والصفة
وبحوز البيع ثم خال او مؤجل اذا كان اجل معلوماً لا يطلق التمسك في البيع
كان على نقد البسلة وان كانت النقود مختلفة فالبيع فاسد
الا ان يبين احدها وبحوز سلع الطعام والحبوب مكايلا ومجتمعة
وبناء بعينه لا يعرف مقدارها وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقدارها ومن

باع صبرة طعام كل فقير بدرهم جاز البيع في قفزة واحد عند الحنفية
رهم لئلا لا ان يسمى جنة قفزا منها وزراع قطع غير كل شاة بدرهم
فالبيع فاسد في جميعها وكذلك زراع ثوبا مذلعة كل ذراع
بدرهم ولم يسترحل الذرعان وزراع صبرة على انها ما يترقي كناية
درهم فوجدتها اقل كان المشتري بالخيار ان شاء، اخذ الموجود بحسبه
خالفه وان شاء، فسح البيع وان وجدها اكثر فالزكاة للبايع ومشتري
ثوبا على عشرة اذرع بعشرة درهم او ارضا على انها بائر ذراع بائر درهم
فوجدتها اقل المشتري بالخيار ان شاء، اخذها بجمع الثمن وان شاء، تركها
وان وجدها اكثر الذرع الذي سماه فهو للمشتري واخيار للبايع
وان قال بعتهما على انها بائر ذراع بائر درهم فوجدتها
ناقصه فهو بالخيار ان شاء، اخذها بجمع الثمن وان شاء، تركها وان وجد
زائدة كان للمشتري بالخيار ان شاء، اخذ الجميع كاذراع بدرهم وان شاء،
فسح البيع وزراع دارا دخلناؤها في البيع وان لم يسمه وزراع ارضا

دخل فيها من النخل والسج في البيع وان لم يسمه ولا بدخل الزرع في بيع
 الارض لا بالسمة وغناغ نخل او سجر فبمدة فمتر للبايع الا ان
 يستطاع المبتاع ويقال للبايع اقطعها واسلم البيع الى المبتاع وغناغ مدة
 لم يذ صلاهما او قد بدا جاز البيع ووجب على المشتري قطعها في
 الحال فان شرطتها على النخل فسد البيع ولا يجوز ان يبيع مدة ويستثنى
 منها الرط لا معلومة ويجوز بيع الحنظل في سبيلها والباقي في قشرة
 وغناغ دارا دخل في البيع مفاتيح اغارها ولجوة الكيال وناقذ التمر على
 البايع ولجوة وزان التمر على المشتري وغناغ سلعة يمين قبل المشتري
 ادفع التمر او لا واذا دفع التمر قبل للبايع سلم البيع وغناغ سلعة
 او ثمن قبل لهما سلعا **باب خيار الشرط**
 خيار الشرط جاز في البيع للبايع والمشتري ولهما الخيار ثلثا يامر فما
 دونها ولا يجوز اكثر من ذلك عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 وقال يجوز ان يسمي مدة معلومة وخيار البايع يـ

خروج البيع من ملكه فان قبضه المشتري فملك في يده ضمنه بالقيمة وخيار
 للمشتري لا يمنع خروج البيع من ملك البايع الا ان المشتري لا يملكه عند
 ابي حنيفة رحمه الله فان هلك في يده هلك بالتمن وكذلك ارض خلد عبي
 وغر شرط الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار ولان بخيرة فان جازها
 بغير حصة صاحب جاز وان فسخ لم يجز الا ان يكون الاخر حاضر او ان ملك
 من له الخيار بطل خياره ولم يتقبل الى ورثته وغناغ عبد على اخیان
 او كات فكأن بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بجميع
 الثمن وان شاء ترك **باب خيار الرقبة**
 وعمل شري سبنا لم يرفق بالبيع جاز ولر الخيار ان رآه ان شاء
 اخذه وان شاء ترك وغناغ مالم يرفق فلا خيار له وان نظر الى وجه الصبة
 او الى ظاهر الثوب مطولا او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكفلها
 فلا خيار له وان رأى مخول الدار فلا خيار له وان لم يشاهد يوتها وبيع
 الاعبي وشراؤه جاز ولر الخيار ان اشترى ويسقط خياره بان يحسن

المبيع اذا كان يعرف بالجسر او يستمد اذا كان يعرف بالسم او بدوقه
 اذا كان يعرف بالذوق ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له
 وخارج ملك غيره فالملك بالخيار ان شاء اجاز المبيع وان شاء فسح والراجح
 اذا كان المعقود عليه باقيا وللمعاقدان بحالهما وخرواي احد التوسين
 فاسترها تم رأي الخروج ان لم يرددها وخلافه وله خيار الرقبة
 بطل خياره وخرواي شيئا ثم استراه بعد مدة فان كان على الصنف الذي
 رآه فلا خيار له وان وجدته متغيرا فلا خيار **باب**
خيار الغيب اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار
 لذئاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده وليس له ان يسكه وباء اخذ
 النقصان وكلما اوجب نقصان الثمن في عاكة التجار فهو عيب لابق
 والبواقي في الفرائس والبسرة عيب في الصغير ما لم يبلغه فاذ لم يبلغ فليس
 ذلك بيع حتى يفاوضه بعد البلوغ والنجس والذفر عيب في الجارية
 وليس بعيب في الغلام الا ان يكون من ذاء والزنا وولد الزنا عيب

في الجارية دون الغلام واذا حدث عند المشتري عيب ثم اطلع على عيب
 كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان الثمن العيب او يرد المبيع لانه
 ان يرضى البائع ان يراه خذه بعينه وان قطع للمشتري التوبة فاطم
 او صبغها او لثا لتوثق بتميز ثم اطلع على عيب يرجع بنقصانه
 وليس للبائع ان يراه خذه وراشترى عبدا فاعتقه او مات ثم اطلع
 على عيب يرجع بنقصانه فان قتل المشتري عبدا او كان طعاما فاكله
 لم يرجع عليه شي في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وخارجا عبدا فباعه
 ثم رد عليه بعيب فان قبله بقضاء القاضى فله ان يرد عليه على ما يرد وان قبله
 بغير قضاء القاضى فليس له ان يردده وراشترى عبدا او شرط البراءة
 من كل عيب فليس له ان يردده بعيب ان لم يسم العيوب لم يعدها
باب البيع الفاسد اذا كان احد العوضين
 او كلاهما محرما فالبيع فاسد كالبيع بالميت او بالدم او بالجزء من الجوز
 وكذلك اذا كان غير مملوك كالحرة وسبع او الولد والمذبة والمكاتب

المشتري

فاسد ولا يجوز بيع السمك في الماء ولا بيع الطير في الهواء ولا يجوز بيع
 الحمار ولا النخيل ولا بيع اللب في الفروع والصوف على ظهر الغنم وذراع
 من ثوب وجذع في سقف وضربة القابض ^{القابض الضابط} بيع المذنب ^{منه} وبيع
 التمر على الخمار صرتمرا ولا يجوز البيع بالقاء الحجر والملا مسر ولا يجوز
 بيع ثوب غروبين وغراب عبد على ان يفتقد المشتري ويؤثره او يكافئه
 او يباع امرا على ان يستولدها فالبيع فاسد وكذلك لو باع عبد على
 ان يستخدمه البائع شهرا او ذراعا على ان يسكنها او على ان يقرضه المشتري
 درهما او على ان يهدي له هدية وغراب عينا على ان لا يسلمها اليه كسر
 الشئ فالبيع فاسد وغراب جارئة الاحملها فسد البيع وعمل شري ثوبا
 على ان يقطع البائع ويخيط قيصا لوقباء او نعل على ان يجذوها
 او تبشرها فالبيع فاسد والبيع الى البئر وبز والمهراجان ^{الفضل} وصورة الفضل
 وفطر اليهود اذ لم يعرف لمبايعات ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى الهام
 والدباس والعطاف وقد مر الخراج فان تراضيا باسقاط الاجل

القبض الضابط
 من الرطب ثم او الموز
 القدر

ان كان من ماله الخلف
 ان كان من ماله الخلف

والبيع من ماله الخلف

قبل ان يخذ الناس في الحصار والدباس قبل تدوير الخراج والبيع
 واذ قبض المشتري المبيع في البيع العاسد باع البائع وفي العقد
 عوضات كل واحد منهما مال ملك المبيع وله قيمة وكل واحد من
 المتعاقدين فسخا فانه المشتري نقد بيعه وخرج مع بن خوي عبد
 او شاة ذكيرة وميتة بطل البيع فيها وان جمع بين عبد ومذنب
 او بين عبدين وعبد غيره صح العقد في العبد بخصته والتموهي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن النخس وغر السوء على سوغ غيره وغر ثلثة
 الجلبك بيع الحاضر للبادي والبيع عند اذن الجمعية وكل ذلك نكراه
 ولا يفسد به العقد وعملك مملوكين صغيرين احدهما ذر وجره من
 الاخر لم يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما كبيرا فان فرق بينهما
 كره لذلك وجاز البيع وان كانا كبيرين فلا باس بالفرق بينهما
باب الاقال الاقال جارية في البيع بمثل الثمن
 الاول فان شرط اقل منه او اكثر فالشرط باطل يرد من الثمن الاول

ان كان من ماله الخلف
 ان كان من ماله الخلف

وبى فسخ في حوال المتعاقدين سعة جديد في حق غيرهما في قول الحنفية
 وملاك التمسك بالمنع صحة اقالته وهلاك البيع منع منها فان هلك بعض
 البيع جازت اقالته في باقيه **باب المراجعة والتولية**
 للمراجعة نقل فملكه بالعقد لا قبل التمسك الاول مع زيادة ربح والتولية
 نقل فملكه بالعقد لا قبل التمسك الاول مع زيادة ربح ولا يصح للمراجعة التولية
 حتى يكون العوض مالم يملك ويجوز ان يضيف الى مال اجرة الفضان
 والصباع والطرز والقتل لوجه حمل الطعام ويقول فاعلى بكذا ولا
 يقول اشتريه بكذا فان اطلع المستري على خيانه في المراجعة فهو الخيار
 عند الحنفية مضافا الى انهما اخذت بحسب بيع التمسك وانما فسخ
 وان اطلع على خيانه في التولية اسقطها عن التمسك وقال ابو يوسف سقط
 فيها وقال محمد رحمه الله لا يحط فيها وعاشري شيئا ما ينقل ويحول
 لم يخرج بيعه حتى يقبضه ويجوز بيع الفقار قبل القبض عند الحنفية
 والي يوسف وقال محمد لا يجوز وعاشري مكيلا مكيلا او قوزا قوزا

انظر الى ان
 في راسي
 في راسي
 في راسي

فاكاله او اقرنه ثم باعه مكيلا او قوزا لم يجز للمستري منه ان يبيعه
 ولا ياء كله حتى يعيد اليك الوزن والتصرف في التمسك قبض جانين
 ويجوز للمستري ان يزيد البائع في التمسك ويجوز للبائع ان يزيد في البيع
 ويجوز ان يخطو التمسك ويتعلق لا استحقاق جميع ذلك وغرضه
 بمنزلة حاله ثم اجله اجلا معلوما صله هو جلا وكل من حاله اذا اجله
 صاحبه صار مؤجلا لا القرض فانما جيله لا يصح **باب**
الربوا الربا محرم في كل مكيل وموز وبيع بجنسه فالعقد المكيل
 مع الجنس والوزن مع الجنس فاذا بيع المكيل او الموز بجنسه
 مثلا بمثل جاز البيع وان تفاضلا لم يجز ولا يجوز بيع الجيد بالردى
 ما فيه الربا الا مثلا بمثل فاذا غدر الوصفان الجنس والمعنى المضموم
 حلك لتفاضل النساء واذا وجد حجم التفاضل والنساء واذا وجد
 احدهما وغدر لا يخرجك لتفاضل وحجم النساء وكل شيء تصور سوا
 الله في العمل لم يجرم التفاضل فيه كالا فهو مكيل ابدان وان تراك

في راسي
 في راسي
 في راسي

الناس لكيل فيه مثل الخنطرة والسعير والتمر والملح وكل ما نص على بحرم
التفاضل فيه وزنا وموزون بدلا من الذهب والفضة وما مل
ينص عليه فهو محمول على علة الناس وعقد العرف ما وقع على جسر
الأمان يعتبر فيه قبض عوضه في المجلس وما سواه ما فيه لا يعتبر
في التعيين ولا يعتبر فيه التفاضل ولا يجوز بيع الخنطرة بالدينار
ولا السويق ويجوز بيع التمر بالجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف ^{لها}
وجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل والعنب بالزبيب ^{انكروا} ولا يجوز بيع الزيتون
بالزيت ^{انكروا} والتسميم بالسيرج حتى يكون الزيت والسيرج كثر مما في الزيت
والتسميم فيكون له دهن مثله والزايعة بالخمر ويجوز بيع اللبان
المختلف بعضها ببعض متفاضلا وكذلك البان البقر والغمر وقل
الدق خل العنب ويجوز بيع الخبز بالخنطرة والدقيق متفاضلا
ولا يزول بين المولى وعبد ولا بين المسلم والحرني في دار الحرب
باب السلم السلم ما بين في المكيلات والموزونات

والمعدونات التي لا تنفاوت كالجوز والبيض وفي المذروعات
ولا يجوز السلم في الجوز لا في لطفه ولا في الجلود عددا ولا
في الخطب حفا ولا في الرطبة جفرا ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه
موجودا من غير العقد إلى حين المحل ولا يصح السلم إلا مؤجلا ولا مباح
الأباجيل معلوم ولا يصح السلم بمكيل رجل بعينه ولا بذراع رجل
بعينه ولا في طعام قرية بعينها أو ثمة بخلة بعينها ولا يصح السلم
عند أبي حنيفة رحمه الله إلا بسبع شرايط تذكر في العقد هي جنس
معلوم ونوع معلوم وصف معلوم ومقدار معلوم وإحدى معلوم
ومعرفة مقدار المال إذا كان ما يتعلق بالعقد على قدره كالمكيل
والموزون والمعدون وتسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان
لرجل ومؤنة وقال أبو يوسف رحمه الله لا يخرج إلى تسمية رأس
المال إذا كان معينا ولا إلى مكان التسليم ويسلم في موضع العقد
ولا يصح السلم حتى يقبض له من المال قبل أن يغيره ولا يجوز النصف

في مال او في المسلم فيه قبل قبضه ولا يجوز الشركة ولا التولية
 في المسلم فيه ويجوز السلم في الثياب او اسلحة او عرضا ورقعة ولا يجوز السلم
 في الجواهر ولا في الخنزير ولا في السم في اللبن ولا يجوز اذا سمي ثلثا معلوما
 وكلما امكن ضبط صفة ومعرفة مقدار جاز السلم فيه ولا تضبط صفة
 ولا يعرف مقدار لا يجوز السلم فيه ويجوز بيع الكلب والقط والبياع
 ولا يجوز بيع الخنزير والخنزير ولا يجوز بيع دوا الفرس الا ان يكون
 مع الفرس ولا الغل الا مع الكوارات واهل الذمة في البياعات كالمسلمين
 الا في الخنزير والخنزير خاصة فان عقدهم على الخنزير كعقد المسلمين على العصير
 وعقدهم على الخنزير كعقد المسلمين على الشاة **كتاب**
الصف للصف هو البيع اذا كان كل واحد من الطرفين
 فان باع فضة بفضة او ذهب بذهب لم يجز لامثالا بمثل والاختلاف
 في الجودة والصياغة ولا بد من قبض العوضين قبل الاختراق وان باع
 الذهب بفضة جاز التفاضل وجب التفاضل وان فرق في الصف

قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد ولا يجوز الصرف في الصف
 قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بفضة مجازفة وخراج سيفا محلا بما
 درهم وحملة مسون مما دفع من ثمنه خمسين درهما جاز البيع
 وكان المقبوض من خصصة الفضة وان لم يبين ذلك وكذلك ان قال
 خذ هذه الخمسين من ثمنها فان لم يتفابضا حتى لفرق بطل العقد في
 الحلية والسيف ان كان لا يتخلص الا بضر لفسدهما وان كان يتخلص بغير
 ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية ومن باع لانا فضة ثمة
 لفرقا وقد قبض بعض ثمنه بطل العقد فيما لم يقبض وصح فيما قبض وكل
 الا اذا اشركت بينهما وان اشترى بعض لانا كان المشتري باختيار ان شاء
 اخذ الباقي بحصته وان شاء ردة وخراج قطعة نقرة واشترى بعضها
 اخذ الباقي بحصته ولا خيار له وخراج درهمين ودينارا بدنيا رين
 ودرهم حبل السبع وجعل كل واحد من الخمسين الجسر الاخر وخراج واحد
 عشرة درهما بعشرة درهم ودينارا جاز البيع وكانت عشرة مائة لها

والذي يشار به درهم و بجنون ربع درهم و بجنون درهم غلة بدرهم صحيح
 و درهم غلة و اذا كان الغالب على الدرهم الفضل في فضته و اذا كان
 الغالب على الدنانير الذهب في ذهب يعتبر فيها غير النخل
 ما يعتبر في الجياك و اذا كان الغالب عليها الغش فليس في حكم الدرهم
 و الدنانير فاذا بيعت بحسنها متفاضلا جاز و اذا اشترى بها سلعة
 ثم كسدت و ترك الناس المعاملة بها بطل البيع عند ابي حنيفة
 و قال ابو يوسف رحمه الله عليه قيمتها بولع و قال محمد بن حماد عليه
 قيمتها لغو ما تعامل الناس بها و بجنون البيع بالفلوس النافق و لا يعتد
 و ان كانت كاسدة لم يحل البيع بها حتى يعينها و اذا باع بالفلوس
 النافق ثم كسدت بطل البيع عند ابي حنيفة رحمه الله و خراسي
 شيئا بنصف درهم فلوس جاز البيع و عليه ما يباع بنصف درهم من
 الفلوس و اعطى القير في درهم فقال اعطني بنصف فلوسا
 و بنصف نصف الاجرة فسد البيع في الجميع عند ابي حنيفة رضي الله عنه

و قال اجماع البيع في الفلوس و بطل ما بقي و لو قال اعطني نصف درهم
 فلوس و نصف الاجرة جاز و كانت الفلوس و النصف الاجرة بدرهم
كتاب الرهن الرهن عقد بائنا بجا الفلوس
 و يتم القبض فاذا قبض المهر الرهن مخموزا فمهر العقد فيه و الم
 يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء سلمه و ان شاء رجع غر الرهن فاذا سلمه الم
 فقبضه دخل في ضمانه و لا يصح الرهن الا بدین مضمون و مضمون
 بالارقاله قيمته و من الذي يذاهلك في يد المهر و قيمته و المهر
 صار المهر مستوفيا لدينه حكما و ان كانت قيمة المهر اكثر من الفضل اما ان
 و ان كانت قل سقطت الدين بقدرها و رجع للمهر بالفضل و لا يجوز
 رهن المشاع و اهره ثمرة على رؤس النخل و النخل و الخبز في الارض
 دون الارض و لا يجوز رهن النخل و الارض دونها و لا يصح الرهن بالامانة
 كالوديع و المضاربات و مال الشركة و صح الرهن بلس مال السلم و الرهن
 و المسلم فيه فان هلك في مجلس العقد انصرف السلم و صار المهر مستوفيا

وإذا اتفقا على وضع الرهن على يد عدل جاز وليس للمتعز ولا للرهن اخذه
 من يده فان هلك في يده هلك ضمان المتهنز وجوز رهن الدار والديار
 والمكبل والموزون فان رهنت جسمها هلكت بمنزلة ما رهن في ان اختلفا
 في الجودة وخر كان لردن على غرة فاخذ منه مئالا سيرا فانفق ثم علم
 انه كان زبونا فلا شيء له عند ابي حنيفة ومحمد رهنهما لسوقا لا يوفوا
 رهنهما لغيره مثل الزبوف يرجع بالجوارح رهنه عدي بن القدر هره
 فقبض حصرا احدهما لم يكن له ان يقبضه حتى يؤدى باقي للدين ولو
 وكل الرهن لغير الرهن او العدا او غيرها ^{الرهن} يبيع عند حلول الدين فالوكان الخابرة
 فان شرطت في عقد الرهن فليس للرهن عن رهنها فان غلب الرهن
 وانفاد الرهن لم يغزل ولم تعزل ان يطالب الرهن بدنه وبحسبه
 وان كان الرهن في يده فليس عليه ان يكتنه من بيعه حتى يقضى الدين منه
 فاذا قضا الدين قيل له سلم الرهن اليه وان اباى الرهن للرهن بغير الرهن
 فالبيع موقوف وان اجاز له الرهن جاز البيع وان قضا الرهن بغيره

وان عتق الرهن عبد الرهن نفذ عتقه فان كان الدين حال طوبى لدار
 الدين وان كان موقعا اخذ منه قيمة العبد فجعلت رهنا مكانه
 حتى يحل الدين وان كان الرهن مغسرا استثنى العبد في قيمة فقضى
 به الدين ثم يرجع العبد على مولاه وكذلك ان استملك الرهن الرهن
 وان استملكه اجنبي فالرهن هو الحصر في تضمينه واما خذ القيمة
 فيكون رهنا في يده وجناية الرهن على الرهن مضمونة وجناية الرهن
 عليه تسقط عن الدين بقدرها وجناية الرهن على الرهن وعلى المتهنز وعلى
 مالها هدر واجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على الرهن واجرة الراعي
 على الرهن ونفقة الرهن على الرهن وماؤه للرهن فيكون رهنا مع الاصل
 فان هلك هلك بغير شيء وان هلك الاصل وبقي الثمن افتكر الرهن
 بخصته ^{الدين} صورته قيمة الاصل عشرة وقيمة الثمن خمسة
 الدين ثني عشر فيقسم الدين على قيمة الاصل والثمن فيما الاصل ثمانية
 اصاب الثمن اربعة فبعطى الرهن للرهن بغيره واحذر الثمن الى

و يقسم الدين على قيمة الرهن و القبط في قيمة النماء و لو لم يكن كذا
 فما اصاب اصل سقط غرض الدين و اصاب النماء افنك الرهن و يجوز للرهن
 في الرهن و لا يجوز في الدين عند ابي حنيفة و محمد رحمهما الله و لا يصير الرهن
 رهنا بها و اذا رهن عينا واحدة عند رجلين ندين لكل واحد منهما جائر
 و جميعا رهن عند كل واحد منهما و المضمون على كل واحد منهما حصته من ثمنها
 فان قضى احدهما دينه كانت كلمته في يد الآخر حتى يستوفي دينه و من باع
 عبدا على ان يرهق المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع للمشتري من تسليمه للرهن
 لم يجز عليه و كان البايع بالخيار ان يشاء رضى بترك الرهن و ان شاء لم يسلح
 الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن رهنا و للرهن ان يحفظ
 للرهن بنفسه و زوجته و ولده و خادمه الذي في عياله و ان حفظه غيره
 من في عياله او و دعه فمروا ان تعدي للرهن في الرهن ضمنه فان الغصب
 بجميع قيمته و اذا اعاد للرهن الرهن للرهن فخرج من الرهن
 فان هلك في يد الرهن هلك بغرضي و للرهن ان يسترجع الرهن الى يده فان اخذه

رهنه

عاكا الصناعات و اذا مات الرهن باع و صيد الرهن و قضى الدين و انزل
 يكن له و قى نصيب القاضى له و صبا و امره ببيع **كتاب**
الحجر الاسباب الموجبة للحجر الضيق و الرق و الجور و لا يجوز
 تصرف الصغير الا باذن وليه و لا تصرف العبد الا باذن سيده و لا يجوز
 تصرف المجنون الا لغلوب بحال من باع من هؤلاء شيئا او ستره و يعقل
 البيع و يقصد فلو باع بالخيار ان شاء اجازته اذا كان فيه مصلحة و ان
 شاء فسخر و هذه المعاني الثلاثة توجب الحجر في الاقوال و في الافعال
 فالصبي و المجنون لا يمتنع عقودهما و لا افراهما و لا يقع طلاقهما و لا
 عتاقهما و ان تلقيا شيئا لزمهما ضمانه و اما العبد فاقول ان نافذة في حق
 نفسه غير نافذة في حق مولاه فان قرأ له لم يرد له الحرية و لم يرد له الحال
 و ان قرأ بجد او قصاص لم يرد له في الحال و ينقد طلاقه و قال ابو حنيفة رحمه الله
 لا يخرج على السفيرة اذا كان غائلا بالغائلا و تصرفه في الجائر و ان كان مبيعا
 مفقدا يتلف له في ما لا غرض له فيه و لا مصلحة له الا ان قال ان المبيع المملوك

لم يسلم اليه ما الرحتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك
 فقد ترقى وان بلغ خمساً وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يوثق
 منه الرشيد وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يحجر علي السفيه و يمنع من
 التصرف في ماله فان باع لم ينفذ بيعه وان كان فيه صلحة اجازة الحاكم
 وان اعتق عبداً فقد عتقه وكان على العبد ان يسعي في قيمته وان تزوج
 امرأة جازت نكاحه فان ستمها مهر جاز منه مقدار مهر مثلها وبطل
 الفضل والاف في ماله غير رشيد ابدفع اليه ماله ابد اخي يوثق منه
 الرشيد ولا يجوز ترقى فيه ويخرج الزكاة من ماله السفيه وينفق على اولاده
 وزوجته ومن يجب نفقته من وى امر حرمه فان لم يراد بخت لا سائر ما منع
 منها ولا يسلم القاضى لنفقة اليه ويسلمها الي ثقت من الخراج ينفقها عليه
 في طريق الحج فان مرض او وصى بوصايا في القرب ابواب الخير جاز ذلك
 في ثلثه وبلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والامتنان اذا وطئ فان
 لم يوجد ذلك فحتى ينزل ثمانى عشر سنة عند أبي حنيفة رضي الله عنه

وبلوغ الجارية بالاحتلام والحيض والجلد فان لم يوجد ذلك فحتى
 تتم لها سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا تم للغلام
 والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا واذا راها هو الغلام والجارية واشكل
 امرهما في البلوغ فقالا قد بلغنا فالقول قولهما واحكامهما احكام البالغين
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يحجر في الدين واذا وجبت الذينة على
 رجل فطلب غمارة حبسه والحجر عليه لم يحجر عليه وان كان له مال
 لم يتصرف فيه الحاكم ولكن حبسه ابد حتى يبيعه في دينه فان كان له
 درهم ودينه درهم فضاها القاضى بغير امواله وان كان دينه درهم
 ولله درهم فضاها القاضى في دينه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 اذا طلب غمارة للمفلس الحجر عليه حجر القاضى عليه ومنعه من البيع
 والتصرف والاقرار حتى لا يضر الغمارة وباع ماله ان امتنع للمفلس من
 بيعه وقسمه من غمارة بالخصم فان لم يقر في حال الحجر باقر له ذلك
 بعد قضاء الديون وينفق على المفلس من ماله وعلى زوجته وعلى

اولاده الصغار وذوي ارحامه وان لم يعرف للفلس مال وطلب
 غمائه حبسه وهو يقول انا في حبس الحاكم في كل دين لزمه دلا على
 حصل في يده كمن المبيع وبدل للقرض في كل دين لزمه بعقد كالماتر
 والكفالة ولم يحبس فيما سوي ذلك كعوض المغضوب وارث الجانيات لا
 ان يقول البتة ان له مالاً واذا حبس القاضى شهرين وثلاثة شال
 عن حاله فان لم ينكشف له مال خلى سبيله وكذلك اذا اقام البتة انه
 له مال له ولا يجوز سجنه وبين غمائه بعد خروج الحبس بل هو مشر
 ولا يمنعونه من التصرف في السفر وباة خذوا من فضلك سيرة ويقسم بينهم الحصص
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله ان فلس الحاكم خال بينه وبين غمائه لا
 ان يقول البتة انه قد حصل له مال ولا يجوز على الفاسق ان كان مضمناً
 ثامه والفسق الاصلي والطارئ سواء وخافس وغده متاع لرجل بعينه
 ابتاع منه فصاحب المتاع لسوء الغفاء فيه **كتاب الاقرار**
 اذا اقر الخ البائع العاقل بحق لزمه اقراره مجهولاً كان القريب له معلوماً

ويقال له بين الجمهور فان قال الفاسق على شيء لزمه ان يثبت ما لقيمة والقول
 فيه قول مع ينسب لزمه على المقر له اكثر من ذلك واذا قال له على مال فالدفع
 في بيان له وبما قوله في القليل والكثير وان قال ما اخطى لم يصدق في اقل
 غمائي درهم وان قال درهم كثيرة لم يصدق في اقل عشرة دراهم وان قال درهم
 في ثلثه الا ان يثبت اكثر منها وان قال كذا كذا درهم لم يصدق في اقل واحد عشر
 درهما وان قال كذا لو كذا درهم لم يصدق في اقل واحد وعشرين درهما وان قال
 له على او قبلي فقد اقر بدين وان قال عندي ومعى فهو اقرار بما ثمة في يده وان
 قال له رجل لي عليك الف درهم فقال انزها او اتصدقها او اجلي بها او قد
 قضيتكما فهو اقرار وغر اقر بدين هو خير فصدق المقر له في الدين وكذب
 في التاجيل لزمه الدين حالا ويختلف المقر له في اقراره اقرار واستثنى
 متصلاً باقراره صحيح الاستثناء ولم يثبت الباقي سواء استثنى اقل او اكثر
 فان استثنى الجميع لزمه اقراره وبطل الاستثناء وان قال له على ما درهم
 الا دينار او لا فغير حنظ لزمه ما نذر درهم الا قيمة الدينار او الفير وان قال

له على مائة ودرهم فاما انه قد قال ما ينه وتوب له ثوب واحد
 والمرجع في تفسير المائتين البدر في القرحة وقال ان شاء الله متصلا باقراره
 لم يلزم الاقرار وغرق وسط الخيار له لا قرار وبطل الخيار وغرق بدل
 واستثنى بناءها النفس للمقر للذكر والبناء وان قال بناء هذه الدار لي
 والعصرة لفلان فهو كما قال وغرق قبري في قوصة له المدة والقوصة
 ومن اقرب دابة في اصطبيل له الدابة خاصة وان قال غصبت ثوبا
 في منديل لراه جميعا وان قال له على ثوب في ثوب لراه وان قال على
 ثوب في عشرة ثواب لم يلزم عند ابى يوسف رحمه الله الا ثوب واحد
 وقال محمد يلزم احد عشر ثوبا وغرق بعض ثوب وجا بنوب مغيب
 فالقول فيه قوله وكذلك لو اقرب درهم وقال هي ثوبتان قال له على
 خمسة في خمسة يربد الثوب الحساب لزم خمسة واحدة وان قال في خمسة
 مع خمسة لزم عشرة وان قال له على درهم في عشرة لزم تسعة عند
 ابى حنيفة رضي الله عنه بلزمه ابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال

ابو يوسف ومحمد رحمه الله لزم عشرة كلهما واذا قال له على الف درهم
 من ثوب عبيد اشترتني منه فان ذكر عبدا بعينه قبل المقر كما اشترت
 فسلم العبد وخذ الالف والاف لا شيء لك وان قال من ثوب عبيد ولم يعينه
 لزمه الالف عند ابى حنيفة رضي الله عنه ولو قال له على الف من ثوب خير اخبر
 لزمه الالف ولم يقبل تفسيره ولو قال له الف من ثوب ساج وهي ثوب
 وقال المقر له جيا لزم الجيا في قول ابى حنيفة رحمه الله وغرق لغيره
 بخاتم فله الخلق والفقر وان قال له بسيف فله المضل والجفن والحائد والقر
 بحلة فله العبد انزول الكسوة واذا قال له فلانة على الف فان قال او صلي
 فلان او مات بوجه فوريه فالأمر صحيح وان لم يقر له لم يصح
 عند ابى يوسف اذا اقر بجل جارية او حلة ثوب لرجل صحيح لا قرار لزمه
 واذا اقر الرجل في عرض مائة يدور عليه ديون في صحته وديون لزمته
 في عرضها سباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالاسباب فقد
 فاذا قضيت وفصل شيء كان فيما اقرب في حال المرض ان لم يكن عليه

ذُبُونٌ فِي صَحْتِهِ جَائِزٌ لِقَرَارِهِ وَكَانَ الْمَقُولُ أَوَّلُ عَمَلٍ لِقَرَارِهِ
 لَوْلَا بَطْلُ الْإِثْبَاتِ بِصَدَقَةِ بَقِيَّةِ الْوَرْتِ وَغَيْرِ اجْتِنَابِي فِي عَرْضِ
 ثُمَّ قَالَ مَوْلَانِي ثَبَتَ نَسَبُهُ وَبَطْلُ الْقَرَارِ لَهُ وَلَوْلَا اجْتِنَابِي تَرْجِيحًا
 لِمَبْطُلِ الْقَرَارِ لَهَا وَخَطُوقِ زَوْجَتِهِ فِي عَرْضِ ثَلَاثِ أَرْفَاقِهَا بَيْنَ وَهَاتِ
 فَلَهَا لَا قَوْلَ خِلَافٍ فِي نَسَبِهَا مِنْهَا مِنْ قَوْلِهَا بِوَلَدٍ مِثْلُهَا وَلَيْسَ
 نَسَبُهَا مَعْرُوفٌ لِأَنَّ ابْنَهُ وَصَدَقَ الْعِلْمُ بِثَبَتِ نَسَبِهِ وَإِنْ كَانَ عَرِضًا وَثَبَتَ
 الْوَرْتُ فِي الْمِيرَاثِ وَبِحُجُوزِ الْقَرَارِ الرَّجُلَ بِالْوَالِدِينَ وَالْوَلَدَ وَالزَّوْجَةَ وَالْمَوْلَى
 وَيَقْبَلُ الْقَرَارُ الْمَاءَ بِالْوَالِدِينَ وَالزَّوْجِ وَالْمَوْلَى وَلَا يَقْبَلُ بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ
 يَصْدَقَ قَبْلَ الزَّوْجِ أَوْ تَمُوتَ أَوْ أَحَدُهُمَا قَابِلًا وَغَيْرُ نَسَبٍ خِصَمِ الْوَالِدِينَ
 وَالْوَلَدِ مِثْلَ الْخِصَمِ وَالْعَمَلُ يَقْبَلُ الْقَرَارَ فِي النِّسْبِ فَارْكَانُ الْمِيرَاثِ
 مَعْرُوفٌ قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ فَهَوَاوِي بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْمَقُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِقَرَارِهِ
 اسْتَحَقَّ لِلْقَرَارِ الْمِيرَاثَ وَغَيْرُ ذَلِكَ بَوَاقٍ تَابَعُ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ الْخَيْرِ وَيُشَارَكُ
 فِي الْمِيرَاثِ **كتاب الأجار** الأجرة عقد على المنافع

برك

بَعْضٌ وَلَا يَصَحُّ حَتَّى يَكُونَ لِلْمَنَافِعِ مَعْلُومَةٌ وَاجْتِمَاعُ مَعْلُومَةٍ وَاجْزَائُهَا كَوْنُ
 الثَّمَرِ فِي الْبَيْعِ جَائِزًا يَكُونُ اجْتِمَاعُ الْمَنَافِعِ تَأْتِي تَصِيرُ مَعْلُومَةً بِالْمَدَّةِ كَالْأَجَلِ
 سَيِّجَارُ الدَّوَرِ لِلْسَّكِينِ وَالْمَرْضِي لِلزَّاعِدِ فَيُفْعَلُ الْعَقْدُ عَلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ
 لِي مَدَّةٍ كَانَتْ وَتَأْتِي تَصِيرُ مَعْلُومَةً بِالْعَمَلِ وَالتَّسْمِيَةِ كَمَنْ سَاءَ جَرُّ حَبْلًا
 عَلَى صَبْنِ ثَوْبٍ وَخِيَاطَتِهِ أَوْ سَاءَ جَرُّ دَابَّةٍ لِيَحْمَلَ عَلَيْهَا مَقْدَارُ مَعْلُومَةٍ
 أَوْ يَرَكُهَا مَسَافَرَتَهَا وَتَأْتِي تَصِيرُ مَعْلُومَةً بِالْبُعْدِ وَالْإِسَارَةِ كَمَنْ
 اسْتَأْجَرَ حَبْلًا لِيَنْقُلَ لَهُ هَذَا الطَّعَامَ وَبِحُجُوزِ سَيِّجَارِ الدَّوَرِ وَالْمَوْلَى
 لِلْسَّكِينِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَجْعَلُ فِيهَا وَلَمْ يَنْجِ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا اخْتِارًا وَلِإِقْصَارِ
 وَالطَّحَانِ وَبِحُجُوزِ سَيِّجَارِ الْأَرْضِ لِلزَّاعِدِ وَلَا يَصَحُّ الْعَقْدُ حَتَّى يُسَمِّيَ
 مَا يَدْرَعُ فِيهَا أَوْ يَقُولَ عَلَى أَنْ يَذْرَعُ فِيهَا مَا سَاءَ وَبِحُجُوزِ سَيِّجَارِ السَّاحَةِ
 لِيَسْمِيَ فِيهَا أَوْ يَغْرِسَ فِيهَا نَخْلًا أَوْ شَجَرًا فَإِذَا انْقَضَتْ مَدَّةُ اجْتِمَاعِ الْوَرْتِ
 انْزِيلُ الْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ وَسَيِّلُهَا فَارْغَةً إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ صَاحِبُ الْأَرْضِ
 أَنْ يَغْرَمَ لَهُ قِيمَةُ ذَلِكَ مَقْلُوعًا فَيَمْلِكُهُ أَوْ يَرْضَى بِتَرْكِهِ عَلَى حَالِهِ فَيَكُونُ الْبِنَاءُ

لهذا والارض لهذا ويجوز استيجار الدواب للركوب والجلوس لطلق
 الركوب جائز في كل ما من شأه وكذلك ان يستأجر ثوبا للباس والطاق فان
 على ان يركبها فلا حرج ويلبس الثوب فلا حرج في ركبها غيره ولو لبس غيره كان
 ضامنا ان يعطيت وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل فاما العطاء
 ولا يختلف باختلاف المستعمل فاذا شرط سكنى واحد فله ان يسكن
 غيره وان سمي نوعا وقد راجع على الدابة مثلا ان يقول خمسة
 اقفة حنطة فله ان يحمدها هو مثلا الحنطة في الضرر او اقلها الشعر
 والسمسم وليس له ان يحمدها هو فخر الحنطة كالبلح وان استأجرها ليجعل
 عليها قطننا ساء فليس له ان يحمدها مثلا من جديد وان ساء جرها
 ليركبها فاردف معرجا فعطيت ضمير بضع قيمتها ولا معتبر بالنقل
 وان ساء جرها ليجعل عليها مقدار الجحظة فله ان يحمدها من فوطيت ضمن
 ما زاد النقل اذ اكل الدابة بلجامها او ضربها فعطيت ضمير عند الحنفية
 رحمهم الله والاجرة على ضربين اجير مشترك واجير خاص فالمشترك غرضه
 الاجرة

حتى يملك الصباغ والفصار والمناع اما ان في يده ان هلك لم يضر
 شيئا عند الحنفية رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله
 بضمير وما تلف بعملة كخرق الثوب من قد وثق الجمل وانقطاع
 الحبل الذي يشد به الكاري الجمل وغرق السفينة من مدها مضمون
 الا انه لا يضم من يدر من غرق في السفينة او سقط من الدابة
 واذا فسد الفصل او بضع البزاع ولم يتجاوز الموضع للمعاري فلا ضمان عليه
 فيما عطف من ذلك والاجير الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه
 في الخدمة وان لم يعمل كمن استأجره لخدمته او لرعى الغنم والخصان على
 الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف من عمله والاجارة تفسدها
 الشرط كما انفسد البيع ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له ان ينافيه
 الا ان يشترط ذلك وغر استأجره ليجعل عليه محلا وراكبين الى مكة جاز
 والجليل المعقار وان شأه الجمل الجمل هو الجمل جاز وان ساء جرها ليجعل عليه
 مقدار الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يرد عوض ما اكله والاجرة لا تجب

بالعقد وتستحق تاجد معان ثلثا ما بشرط التجديد او بالتجديد في غير شرط
 او باستيفاء المعقود عليه وراستا جردا فلا يجوز ان يطالب بالاجرة كل يوم
 الا ان يبر وقت الاستحقاق بالعقد وراستا جردا غير الى ملك فللمالك ان
 يطالب بالاجرة كل مرحلة وليس للقصار والخطاط ان يطالب بالاجرة حتى
 يفرغ من العمل الا ان يشرط التجديد وراستا جردا غير الى ملك في بيته
 قفزة في يد غيره يستحق الاجرة حتى يخرج الجزع النور وراستا جردا
 لينتج له طعاما للوليمة فالغرف عليه وراستا جردا لا يقرب له ثوبا
 استحق الاجرة اذا اقام عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله يستحقها حتى يسرحه واذا قال ان خطت هذا اللوب
 فارسي فبدرهم وان خطت زويا فبدرهم جازواي العليز على استحق
 الاجرة وان قال ان خطت اليوم فبدرهم وان خطت غدا فنصف درهم
 فان خاطر اليوم فله درهم وان خاطر غدا فله درهم عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 لا يتجاوز به نصف درهم وان قال ان نسكن في هذا الدكان عطارا فبدرهم

في الشهر وان سكنته جذا ا فبدرهمين جازواي امرين فعلا
 استحق المسمي فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله الاجرة فاسدة وراستا جردا كل شهر يدبره العقد
 صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان سمي بجزء شهر معلومة
 فان سكر ساعدا من الشهر لثاني صح العقد فيه ولم يكن للمؤجر ان يخرج
 الى ان ينقضي وكذلك كل شهر يسكن في اوله واذا استأجره جردا راسدا
 بعشرة دراهم جازوا ان لم يستمر فسط كل شهر من الاجرة ويجوز اخذ اجرة الحمار
 والحمار ولا يجوز اخذ اجرة عصب النسر ولا يجوز الاستئجار على الاذن
 والحج والغناء والنوح ولا يجوز اجارة المساع عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 الا امر الشريك وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اجارة المساع جارية ويجوز
 الاستئجار لظن الاجرة معلومة ويجوز بطعامها وكسوتها وليس للمستأجر ان
 يمنع زوجه او طفلهما فان جلت كان له ان يفسخ الاجارة لانه لا خوف على الصبي
 من لبنها وعليها ان تصليح طعام الصبي وان لم يضعه في المدة بلين ساء

فلا اجرة لها وكل صانع لعمله كثر في العين كالفصاير والصباع فله ان
يحبس العبر بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي اجرة وغيره ليس له ان يفسد
ان يحبس العبر لاجرة كالحال والملاح وان اشترط على الصانع ان يعمل بنفسه
فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق له العمل فله ان يستاجر من يعمل له وان اطلق
الخياط وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك ان تعمل قباء وقال
الخياط مقيصا او قال صاحب الثوب للصباع امرتك ان تصبغ احمر فصبغت
اصفر فالقول قول صاحب الثوب مع ميمته فان جلف الخياط ضامن وان
صاحب الثوب عمل له في اجرة وقال الصانع باجرة فالقول قول صاحب
الثوب مع ميمته عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ان كان حريفا
له فله الاجرة وان لم يكن له حريفا فله اجرة له وقال محمد بن الحسن ان كان الصانع
مستديا لهذه الصنعة بالاجرة فالقول قول له انه عمل باجرة والواجب له اجرة
للفاسدة لاجل المثل لا يتجاوز به المسمى واذا قبض المستاجر لاداءه لاجرة
وان لم يسكنها فان غضبها غاصب فله سقط الاجرة وان وجدها عيبا

يضرب اليه كني فله القسح واذا خرب الدار وانقطع شرب الضيعة انقطع
الماء عن الرعي الفسخ الاجارة واذا ما زال احد المتعاقدين وقد عقد اجارة
لنفسه الفسخ الاجارة وان كان عقدها لغيره لم تفسخ ويصح شرط الخيار
في اجارة وتفسخ الاجارة بالاعذار كمن استاجر دكانا في السوق ليتجر فيه
فذهب مالك ومن اجر دارا او دكانا لم يفسخ منه ذبونا لا بقدر على قضائها
الا من ثمنها اجر فسخ الفسخ العقد وباعها في الدين وراستاء جردا بة ليسافر
عليها ثم بدا له من السفر فهو عذر وان بدا للمكاري من السفر فليس له ان يعذر
كتاب الشفعة الشفعة واجبة للخليط في البيع
ثم الخليط في حق المبيع كالشرب والطريق للجار وليس للشريك في الطريق الكثر
والجار شفعة مع الخليط فان سلم الخليط فالشفعة للشريك في الطريق
فان سلم اخذها الجار والشفعة يجب بعقد البيع وتستقر بالهشام
وتملك بالخذ اذا سلمها المشتري وحكمها حاكم واذا علم الشفع للبيع
استهد في مجلسه ذلك على المطالب ثم ينقض منه فيسده على البايع وان كان البيع في دية

او على المتابع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقرت شفعة ولم تسقط ^{بالثاني} ^{خبر}
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال محمد بن الحسن بن محمد كما شهد بعد الاثبات بطلان
 شفعة والشفعة واجبة في العقار وان كان مما لا يقسم ولا شفعة في
 العوض والسفر والمسلم والذي في الشفعة سواء ^{التي} واذا ملك العقار
 بعض هو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفعة في الدار تزوج الرجل عليها
 ونجس للماء بها او بسا، جربها دارا او بصلاحها فزوجه عدا وبطلانها
 عبدا او بصلاحها بانكاره او سكوت فان صالح عنها باقرار وجبت الشفعة
 واذا تقدر الشفعة الى القاضى فادعي الشري وطلب الشفعة سأل
 القاضى المذعي عليه فان اعرف بملكه الذي يشفع به ولا كلفه ^{فان} البينة
 فان عجز البينة استحل المشرى ^{بها} ما يعلم انه مال الذي ذكره ^{بشفعة} فان
 انكر او قامت للشفعة بينة سأل القاضى هل اتباع ام لا فان انكر
 لا اتباع قبل الشفعة لقر البينة فان عجز عنها استحل المشرى ^{بها} ما اتباع
 لو اثبت ما يستحق على في هذه الدار شفعة ^{من} الوجه الذي ذكره ^{بجواز} المناهضة

في الشفعة

في الشفعة وان لم يجز الشفع المثل الى مجلس القاضى واذا قضى القاضى بالشفعة
 لم يرد حضار المثل والشفعة ان يرد الدار بخيار العيب والرؤية فاذا اخرج
 الباع والمبيع في يد فلان خياصم في الشفعة ولا يبيع القاضى البيت
 حتى يجز المشرى فيفسخ البيع بمشهد من ويقضى بالشفعة على الباع ^{بمحل}
 العمدة عليه واذا ترك الشفع ^{الخيار} خيرا علم وهو يقدر على ذلك بطلت
 شفعة وكذلك ان شهد في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين ^{ولا} عند
 العقار واذا صالح من شفعة على عوض اخذه بطلت شفعة ويرد العوض
 واذا مات الشفع بطلت شفعة وان كان المشرى لم تسقط وان باع
 الشفع ما يشفع به قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفعة وكيل
 الباع اذا باع وهو الشفع فلا شفعة له وكذلك ان ضمن الدرك
 عن الباع للشفع وكيل المشرى اذا ابتاع فلا شفعة ومن باع
 بشرط الخيار فلا شفعة للشفع فان اسقط الباع الخيار وجبت الشفعة
 للشفعة وان اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة ^{فان} اشترى ^{فاسد}

فلا شفعة فيها فان سقط الفسخ وجبت الشفعة واذا اشترى دمي
 دارا بخير او خريين وشفيعها ان ياتي اخذها بمثل الخرو فيمدها الخري وان
 كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الخري والخريين ولا شفعة في الهبة
 الا ان يكون بغير مشروط واذا اختلف الشفيع والمشتري في القيمة والقول
 قول المشتري فاذا اقاما البينة فالبينة بينة الشفيع عند احنيفة
 ومحمد رحمهما الله واذا ادعى المشتري ثمنه وادعى الباي اقل منه ولم
 يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قال الباي وكان ذلك حقا على المشتري
 وان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري ولم يثبت الباي قول الباي
 واذا لحظ الباي عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع وان سقط
 جميع الثمن سقط عن الشفيع ولنزول المشتري الباي في الثمن لم يلزم
 للزكاة الشفيع واذا اجمع الشفعاء فالشفعة بينهم على قدر سهمهم
 ولا يعتبر اختلاف الاملاك والمشتري دارا بغيره اخذها الشفيع
 بقيمة وان اشترىها بمكيل وهو زرع اخذها بمثلها وان باع عقارا

الشفيع
 51

بعقار اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الاخر على انهما بيعتا بقلو
 محنطرة او شعيرة قيمتهما الف والكر فستليهما باطلا ولا شفعة وان
 انهما بيعتا بدنانير قيمتهما الف فلا شفعة له واذا قبل له ان المشتري
 فلان فسلم الشفعة ثم علم ان غيره فله الشفعة ومراشدي دار الغنم
 فهو الحصر في الشفعة الا ان يسلمها الى الموكل واذا باع دارا لا بمقدار
 ذراع في طول الحد الذي يلي الشفيع فلا شفعة له وان اشترى منها سهما
 بثمنه اشترى بقيته فالشفعة للجاري في السهم الاول ومن الثاني واذا اشترى
 بثمن ثم دفع اليه ثوبا عنده فالشفعة بالثمن ومن الثوب او كره الحيلة
 في اسقاط الشفعة عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله نكح
 واذا اشترى او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو الخيار لاشترائه
 اخذها بالثمن بقيمة البناء والغرس مقلوبا وان اشترى كلف المشتري
 قلعه واذا اخذها الشفيع فبني او غرس ثم استحققت رجع بالثمن
 ولا يرجع بقيمة البناء والغرس واذا اشترى دارا او حرق ثوبا

او جف تجر البستان بعز فاعل احد فالسفيج بالخيار ان شاء اخذها
 بحسب مع التمر وان شاء ترك وان نقض المشتري لينا قبل للسفيج ان
 سئت فخذ العرصة بحصة وان سئت فدع وليس له ان يأخذ
 النقض وراي باع ارضا وعلى ثلها ثم اخذها السفيج بمرها وان جده
 المشتري سقط السفيج حصته واذا قضى السفيج بالدار ولم يكن
 رآها فله خيار الرجوع وان وجد بها عيبا فله ان يردّها بدو ان
 كان المشتري شرط للبراءة منه واذا ابتاع بتموج جف بالسفيج بالخيار
 ان شاء اخذها بتموج حال وان شاء صبر حتى ينقضي الاجل ثم يأخذها
 واذا اقسّم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة واذا شري
 دارا فسلم السفيج الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار رؤية لو بشرط
 لو بيع بقبضه قاض فلا شفعة للسفيج وان ردها بغير قبض
 او تقايلا فلا شفعة **كتاب الشركة**
 الشرك على ضربين شركنا املاك وشركنا عقود فشركنا الاملاك العين

برئها رجلا او يشترى بها فلا يجوز احدهما ان يتصرف في نصيبه
 الا باعوه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كما لا يجزي والضرر لباي
 شركه العقود ومي على اربعة وجوه فاضته وعنان وشركه التصايع
 وشركه الوجوه فاما شركه للمقاوضة فيلزم شريك الربح فيساق
 في مالها وتصرفها ود بينهما فمجرد الربح للمسلمين لبايعين ولا يجوز
 بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم والكافر وتنعقد
 على الوكالة والكفالة وما يشترى به كل واحد منهما يكون على الشركة الا
 طعنا اهله وكسوتهم وما يلزم كل واحد منهما من الدين بدلا عما يصح فيه
 الاشتراك فالأخضر خلع فان رثا حدهما لا يصح فيه الشركة ولو لم
 وصل اليه بطل للمقاوضة وصارت لشركة عانا ولا تنعقد الشركة
 الا بالدمهر والذنانير والفلوس النافقة ولا يجوز باسوي ذلك
 الا ان يتعامل الناس بها كالنبر والنقرة فتصح الشركة بهما واذا اراد كل
 بالعرض ناع كل واحد منهما نصف ماله بنصف ماله الا انهما عقدا الشركة

واما شركة الغنات فتعقد على الوكاله دون الكفالة وصح الفصل
 في المال وصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز ان تعقد
 كل واحد منهما ببعضه كدونه بغير ولا يقع الاجماتين ان المفاضلة
 تقع به ويجوز ان يشتركا وخرجت احدهما دنائره وخرجت الاخر
 دراهمه والاستراة كل واحد منهما للشركة كطوبى ثمنه دون الربح
 على شركة حصته منه واذا هلك مال الشركة او احد المالكين قبل ان
 يتساويا بطلت الشركة وان اشترى احدهما بالذم وهلك مال الآخر قبل الشراء
 فالمشري بينهما على ما شرط ويرجع على شركة حصته من ثمنه ويجوز الشركة
 وان لم يخلط المالك لا تصح الشركة اذا شرط احدهما دراهم مستأنا من
 الربح وكل واحد من المتقاضين وشركة الغنات ان يصنع للمالك
 ويدفع مضاربة ويوكل من يعرف فينبذ به في المال نذرا مانعا
 واما شركة الصنائع فالخياطان والصباغان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال
 ويكون الكسب بينهما فجزء ذلك وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه

في الشركة
 في الشركة
 في الشركة

ويلزم شركة فان على احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان واما شركة
 الوجوه فالرجلان يشتركان واما الهما على ان يشريا وجوههما وبيعا
 فتصح الشركة على هذا وكل واحد منهما وكيل الآخر في ما يشترى فان شرط
 ان المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك ولا يجوز ان يتفاضلا فيه وان شرط
 ان يكون المشتري بينهما اثنان فالربح كذلك ولا يجوز الشركة في الاحتفاظ
 والاحتساب والاصطياد وما اصطاده كل واحد منهما او احتطب
 فهو له دون صاحبه واذا اشتركا واحدهما بغل والآخر اوبى
 يستقي عليهما الماء والكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله للذي
 استقي وعليه جرم مثل الراوية ان كان صاحب البغل وان كان صاحب الراوية
 فعليه جرم مثل البغل وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر المال و
 يبطل شرط التفاضل اذا مات احد الشركتين او ارتد او لحق بالحراب
 بطلت الشركة وليس لواحد من الشركتين ان يؤدى زكاة مال الاخر
 الا باذنه فان اذنت كل واحد منهما لصاحبه يؤدى زكاة ماله فادى كل

واحد منهما فاللأني ضار علم باداء الاول ولم يعلم **كتاب**
المضاربة المضاربة عقد على شركته بالحل واحد الشركين لا
 تقع المضاربة الا بالمال الذي بينا ان الشركين يقع به وعرض طمان
 يكون الربح بينهما متساويا لا يستحق احدهما منه درهم مستأه ولا بد
 ان يكون المال مسلما الي المضارب ولا بد لرب المال فيه واذا عقد المضاربة
 مطلقا جاز للمضارب ان يشتري ويبيع ويسافر ويضع ويؤكل
 وليس له ان يدفع للمال مضاربة الا ان ياذن له رب المال في ذلك وان
 خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سعة بعينها لم يجز له
 ان يتجاوز ذلك وكذلك ان وقت المضاربة مدة بعينها جاز وبطل
 العقد بغيرها وليس للمضارب ان يشتري بالربح مال او اذ ينزل
 يعتق عليه وان اشترى كانه مستأجر بالفسد وفي المضاربة وان كان في
 المال ربح فليس له ان يشتري بغيره عليه وان اشترى ضمنه مال المضاربة
 فان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريه فان اردت قيمته عتق بضيبه

منهم ولم يضرب له مال شيئا ويسعى المعتق لرب مال في قيمة بضيبه
 منه واذا دفع للمضارب مال مضاربة ولم ياذن له رب المال في
 ذلك لم يضم بالذفع ولا يتصرف المضارب للأني حتى يربح فاذا ربح
 ضمن المضارب وللمال لرب مال واذا دفع للمضارب بالانصف
 فاذا نزل ان يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث فان كان رب المال
 قال له على ان يارزق الله بيننا نصفين فلرب مال نصف الربح والمضاربة
 للأني ثلث الربح وللأول السدس وان كان قال على ان يارزق الله
 بيننا نصفين فللمضارب للأني الثلث وباقى بين رب مال والمضاربة
 للأول نصفين وان قال على ان يارزق الله في نصفه فدفع للمال الباقي
 مضاربة بالانصف فللأني نصف الربح ولرب مال النصف لا شيء
 للمضارب ولرب مال فان شرط للمضارب للأني ثلث الربح فلرب مال
 نصف الربح وللمضارب للأني نصف الربح ونصف المضارب للأول
 للمضارب للأني سدس الربح في مال واذا ما نزل مال والمضاربة

بطلت المضاربة واذا ارتد رب المال عن اداءه ولو حتى بداء الحرب
بطلت وان عزل رب المال لمضارب ولم يعلم بغيره حتى اشترى باع
فتصرف جانيه وان علم بعزله والمال عروض فلان بيعها لا يمنع العزل
من ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بغيره شيئا آخر فان عزل له ورأى للمال
درأه او دنا يرد نصت فليس له ان يتصرف فيها واذا افترقا وفي
المال بغيره قد برح المضارب فيه لجهة الحاكم على اقتضاء الذبوان
لم يكن له ربح لم يلهه الاقتضاء وبقي الوكيل رب المال في الاقتضاء
وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون مال فان زاد الهالك
على الربح فلا ضمان على المضارب فيه وان كانا اقسم الربح والمضاربة تجالها
ثم هلك المال وبعضه زاد الربح حتى سبغ في رب المال رؤس المال
فان فصل شيء كان بينهما وان عجز عن رؤس المال لمضارب
وان كانا اقسم الربح وفسخا المضاربة ثم عقدا لها فملك للمال
لم يزد الربح الا ان يجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والتسيير والبرج

عبد او امانة من مال المضاربة **كتاب الوكالة**
كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به ويجوز التوكيل
بالخصوصة في سائر الحقوق وبأبائهم ويجوز ان لا يستيفاء الا في الحدود
والقصاص فان الوكالة لا تنجح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز التوكيل بالخصوصة الا برضا الخصم
الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا حسيه ملثما بامر فضاء او قال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وغرض طالك
ان يكون الموكل ملكا النصف ويلزمه الاحكام والوكيل من عقيد العقد
ويقصده واذا وكل المال البالغ او الماذون من مالها جاز وان وكل
صبيا محجورا يعقل البيع والشراء وعبد محجورا جاز ولا يتعلق
بها الحقوق ويتعلق بموكلها والعقود التي يعقدها الوكيل على
غيره كل عقد يضيق الوكيل الى نفسه مثل البيع واجارة فحقوق
ذلك العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فبسم البيع ويقبض

وَبَطَالِ التَّمْلُكِ الشَّرِي وَيَقْبِضُ الْمُسِيحَ وَيَخَاصِمُ فِي الْعَيْدِ كُلِّ عَقْدٍ
يَضِيْفُهُ إِلَى هُوَ كُلُّ مَا كَالْتَكْلَاحِ وَالْخَلْعِ وَالصَّلَاحِ مِنْ عَدَمِ الْعَدَمِ فَانْجَوُ
تَتَعَلَّقُ بِالْمُؤَكَّلِ دُونَ الْوَكِيلِ فَلَا يُطَالَبُ كَيْدُ الزَّوْجِ بِالْمَهْرِ وَلَا يَدْخُلُ
وَكَيْدُ الْمَرْأَةِ تَسْلِيمَهَا وَإِذَا طَالِبَ الْمُؤَكَّلُ الشَّرِي بِالْمَثَرِ فَلَهُ أَنْ يَسْجِعَ
إِيَّاهُ فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ جَازٍ وَلَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ إِرْطَابٌ بَيْنَهُمَا وَمِنْ كُلِّ رَجُلٍ
بَشَرِيٍّ فَلَا يَدْخُلُ تَسْمِيَةً جِسْمَهُ وَصِفَتَهُ أَوْ جِنْسَهُ وَمَبْلَغُ ثَمَنِهِ
إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَ وَكَانَ الثَّمَنُ فِي قَوْلِ الشَّيْءِ لِي مَارَابِتٍ وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ
وَقَبِضَ الْمُسِيحَ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ بِالْعَيْبِ مَا كَانَ الْمُسِيحُ فِي يَدِهِ
فَإِنْ سَلَّمَ إِلَى الْمُؤَكَّلِ لَمْ يَرُدَّهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَبِحُزْنِ التَّوَكِيلِ يَعْقِدُ الْقَرْفَ
وَالسَّلَامَ فَانْفَارَقَ الْوَكِيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطْلَ الْعَقْدِ وَلَا يُعْتَبَرُ
مَفَارَقَةُ الْمُؤَكَّلِ وَإِذَا دَفَعَ الْوَكِيلُ الشَّرِي الثَّمَنَ مِنْ قَالِهِ وَقَبِضَ الْمُسِيحَ
فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى الْمُؤَكَّلِ فَإِنْ هَلَكَ الْمُسِيحُ فِي يَدِهِ قَبْلَ حَبْسِهِ هَلَكَ
قَالَ الْمُؤَكَّلُ وَلَمْ يَسْقُطِ الثَّمَنُ لِأَنَّهُ حَبْسُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ فَإِنْ حَبَسَهُ

فَهَلَاكَ كَانَ مَضْمُونًا لِمَنْ اشْتَرَاهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَضَمَّ الْمُسِيحَ
عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا وَكَّلَ رَجُلَانِ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا وَكَلًا
فَيُرَدُّ فِي الْأَمْرِ إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُمَا بِالْحَضْوَةِ أَوْ بِطَلْقِ زَوْجَتِهِ بغير عَوَضٍ
أَوْ بِعَتَقِ عَبْدَةٍ بغير عَوَضٍ أَوْ بِرَدِّ وَدِيعَةٍ عِنْدَهُ أَوْ قَضَاءِ دَيْنٍ عَلَيْهِ
وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا وَكُلُّ بَيِّنَةٍ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمُؤَكَّلُ وَيَقُولَ
لِلْعَمَلِ بِأَمْرٍ بِكَ فَإِنْ كَانَ كَلَّ بغيرِ أَذْنٍ مَوْكَلٍ فَعَقْدٌ وَكَيْلٌ بِغَيْرِ جَارِحَةٍ فَإِنْ
عَقَدَ بغيرِ حَضْرَتِهِ فَاجَازُهُ لِلْوَكِيلِ أَوْ جَازَ وَالْمُؤَكَّلُ أَنْ يَغْزِلَ الْوَكِيلَ
غَرَالًا كَالَّذِي وَازِلَهُ بِلُغَةِ الْغَرْلِ فَيُوعَلَى وَكَالْتِ وَنَصْرُهُ جَائِزٌ حَتَّى يَعْلَمَ
وَيَبْطُلَ لَوْ كَالْتِ بِمَوْتِ الْمُؤَكَّلِ وَجَنَازَتُهُ جَنَازَةً مَطْبُوقًا وَخَافِدًا بِدَارِ
الْحَرْبِ غَزَاً وَإِذَا وَكَّلَ الْمَكَاتِبَ نَمْرُجًا وَالْمَاءَ ذَوْنًا فَجَرَّ عَلَيْهِ أَوْ الشَّرَّكَ
فَافْتَرَقَا فَهَذِهِ الْوُجُوهُ تَبْطُلُ لَوْ كَالْتِ عِلْمُ الْوَكِيلِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَإِذَا هَلَكَ
الْوَكِيلُ أَوْ جَنَازَتُهُ مَطْبُوقًا بَطُلَتْ وَكَالْتِ وَانْزِلَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ
مَرْتَدًّا لَمْ يَجْزَلِ النَّصْرُ إِلَّا أَنْ يَبْعَثَ مُسْلِمًا وَغَرَّ كُلُّ بَشَرٍ نَمْرُجًا بِنَفْسِهِ

فما وكل به بطلت لوكاله والوكيل بالبيع والشري لا يجوز له ان يعقد
مع ابيه وجده وولده وولد ولده وزوجته وعبدته ومكاتبه
عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز
منهم بمثل القيمة الا في عبده ومكاتبه والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقبيل
والكبير عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس في مثله والوكيل بالشري يجوز
عقده بمثل القيمة وزايدة يتغابن الناس في مثله ولا يجوز بما
لا يتغابن في مثله والذي لا يتغابن فيه لا يدخل تحت تقوم المقوي
واذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن عن المتبايع فضمانه باطل واذا وكله
ببيع عبده فباع نصفه جاز عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان وكله
بشرا عبدا فاشري نصفه فالشراء موقوف فان اشري باقيل من
الموكل او اذا وكله بشرا عشرة ارطال الحمد بدينهم فاشري عشرة بدينهم
الحمد بدينهم بدينهم بدينهم بدينهم بدينهم بدينهم بدينهم بدينهم

عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يلزمه
العسر ونحوه اذا وكله بشرا بشرا بعينه فليس له ان يشترى لنفسه
وان وكله بشرا عبدا بغير عينه فاشري عبدا فهو للوكيل لا
ان يقول نويت لشرا للموكل او يشترى به مال الموكل والوكيل بالقبيل
وكيل بالقبيل عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا
يقبض الدين وكيل الخصومة عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا اقر
الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره ولا يجوز اقراره
عليه عند غير القاضي عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله الا ان يخرج من
الخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز اقراره عليه عند غير القاضي
وغدا عيانه وكيل الغايب في قبض دينه فصدقه الغريم بالدين
الدين له فان حضر الغايب فصدقه والا فصدقه الغريم بالدين
ثانيا ورجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده وان قال اني وكل
بقبض الدين فصدقه المودع لم يؤخر بالتسليم اليه والله اعلم

باب الكفالة الكفالة ضربان كفالته بالنفس
وكفالته بالمال فالكفالته بالنفس حائزة والمضمون بها احضار المكفول
وتنقذه اذا قال تكفلت بنفس فلان وبرقبتة او بر وحر او بحسبه
او براء سر او بنصفه او بثلثه وكذلك ان قال ضمنته او هو علي او لي
او انا بدينه او قبيل فان شرط في الكفالته تسليم المكفول به في وقت
بعينه لزمه احضاره اذا طالب به في ذلك الوقت فان حضره ولا
جسد الحاكم واذا حضره وسلمه في مكان يقدر المكفول له على كفالته
بري الكفيل من الكفالته واذا تكفل على ان يسلمه في مجلس للقاضي
فسلمه في السوق بري وان سلمه في برية لم يبرأ واذا مات المكفول
بري الكفيل من الكفالته بالنفس فان تكفل بنفسه على ان لا يوافيه
في وقت كذا فهو ضامن له عليه وهو الف فلم يحضره في الوقت لزم ضمان
المال ولم يبرأ من الكفالته بالنفس وتجوز الكفالته بالنفس في الجرد
والقصاص عند ابي حنيفة رضي الله عنه واما الكفالته بالمال فانيق

واذا مات المكفول له لم يبرأ الكفيل

معلو كان المال المكفول به او مجهولا ان كان دينيا صحبنا مثل القول
تكفلت عنه بالفل وبمالك عليه او بما يدركك في هذا البيع والمكفول
له بالجنازة ان شاء طالب الذي عليه الاصل وان شاء طالب كفيله ويجوز
الكفالته بالشرط مثل ان يقول فابيعت فلانا فعلي وما ذاب لك عليه
فعلي وما غصبك فعلي واذا قال تكفلت عليك عليه فقامت له بينة عليه
بالف ضمنه الكفيل فان لم يقر له بينة فالقول قول الكفيل مع يمينه
في مقدار ما يعترف به فان اعترف المكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق
على كفيله وتجوز الكفالته بامر المكفول عنه وبغير ايمانه فان كفلا بامر
رجع ما يؤدّي عليه وان كفلا بغير ايمانه لم يرجع ما يؤدّي به وليس للكفيل
ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يؤدّي عنه فان لم يرد له المال كان له
ان يلازمه المكفول عنه حتى يخلصه واذا ابرأ الا طالب المكفول عنه او سواه
منه بري الكفيل وان ابرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه ولا يجوز
تعليل براءة من الكفالته بشرط وكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل

لا تصح الكفالة به كالحذور والقصاص وإذا تكفل عن المشتري الثمن
جائز وإن تكفل عن البائع بالبسج لم يصح ومما ساء مجرد ابنة المحل وإكرام
بعضها لم تصح الكفالة بالجل وإن كانت بغير عينها جائزتك الكفالة ولا تصح
الكفالة إلا بقبول المكفول له في مجلس العقد إلا في مسئلة واحدة وهي
أن يقول المريض لو أريدتك بكفلي عني يا علي من الدين فتكفل به مع غيبة
الغرماء وإذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل ضامن غلا
فأدبى أحدهما لم يرجع به على شريكه حتى يري ما يؤثر به على النصف
فخرج بالبرائة وإذا تكفل اثنان عن رجل بالف على كل واحد منهما
كفيل غرضاً جبره فأدبى أحدهما يرجع بنصفه على شريكه قليلاً كان وكثيراً
ولا يجوز الكفالة مال الكتابة حر تكفل به أو عبد وإذا مات الرجل وعليه
ديون ولم يترك شيئاً فنكفله رجل عنه الغرماء لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة
رضي الله عنه **كتاب الحوالة** الحوالة جائزة
بالدين وتصح برضاء المحيل والمحال والمحال عليه وإذا تمت الحوالة برئ المحيل

من الدين ولم يرجع المحال على المحيل إلا أن يتوب حقاً والتوب عند
أبي حنيفة أحد أمرين إما أن يجد الحوالة وحلف ولا يتنزه عليه ولو لم
مفسلاً وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله هذان وجه ثالث وهو
أن يحكم الحاكم بأفلاس حال حياته وإذا طاب المحال عليه المحيل لمكافاة الحوالة
فقال المحيل حلت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين
وإن طالب المحيل المحال بالمال لم يبر وقال إنما حلتك لتقبضني قال
المحال بل حلتني بدين لي عليك فالقول قول المحيل وبكره السفايح وهو
فرض ستفاد فيه المقرض من خط الطريق **كتاب**
الصلح الصلح على المثل ضرب صلح مع إقرار و صلح مع سكوت وهو
أن لا يقول المدعي عليه ولا ينكر و صلح مع إنكار وكل ذلك جائز فإن وقع
الصلح عن إقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات وإن وقع عن مال أو إن
وقع عن مال منافع فيعتبر بالاجارة والصلح غير السكوت ولا إنكار في
حق المدعي عليه لا فداء اليدين وقطع الخصومة وفي حق المدعي المغيث

وإذا صالح عن دأير لم يجب فيها الشفعة وإذا صالح على دأير وجبت فيها
الشفعة وإذا كان الصلح إقراراً فاستحق بعض المصالح عنه مرجع المالك
عليه حصته ذلك من العوض وإن وقع الصلح عن سكوت أو انكار فاستحق
المتنازع فيه مرجع المدي بالخصومة ورد العوض وإن استحق بعض
ذلك رد حصته ورجع بالخصومة وإن ادعى حقاً في دأير لم يبيته
فصالح غرض ذلك على شيء ثم استحق بعض الدأير من دأير العوض لا من غيره
بحوز أن يكون في ما بقي والصلح جائز مرد عوي لا موال والمنازع وجائز العقد
والخطأ ولا يجوز مرد عوي حد وإذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً
وهي تحمد فصالحته على ما يثبت له حتى يترك الدعوي جائز وكان في
مغى الخلع وإن ادعت امرأة نكاحاً على رجل فصالحهما على ما يثبت لهما
لم يجر وإن ادعى على رجل أنه عبده فصالحه على ما أعطاه جائز وكان
في حق المدي في معنى العتق على ما وكل شيء وقع عليه الصلح واستحق
بعقد المد ليس له يمل على المعاوضة وإنما يمل على أنه استوفى بعضه

صاره

واسقط باقية لمن له على رجل ألف درهم جاز فصالحه على خمس مائة
تربويف جائز وكان له إبراءه عن بعض حقه ولو صالحه على ألف مؤجلة
جائز وكان له جاز نفسه الحنف ولو صالحه على دينار إلى شهر لم يجر ولو
كان له ألف مؤجلة فصالحه على خمس مائة حاله لم يجر ولو كان له
ألف سود فصالحه على خمسمائة ببيع لم يجر وغر وكراخلاً ما يصلح
عنه فصالح لم يجر ولو كبل ما صالح عليه إلا أن يضمنه والمال لا يجر
للموكل فإن صالح عنه على شيء غير لحره فهو على أربعة أوجه صالح ما
وضمنه ثم الصلح وكذلك إن قال صالحتك على ألفي هذه ثم الصلح
لم يجر تسليمها وكذلك لو قال صالحتك على ألف وسلمها وإن قال
صالحتك على ألف فالعقد هو قوف فإن جازمه المدعي عليه جائز ولم يجر
الألف وإن لم يجر بطل وإن كان الدين من شيء يكتف بالصالح أحدهما
فرضيبه على ثوب فيتركه بالخيار إن شاء اتبع الذي عليه الدين نصفه
وإن شاء أخذ نصف الثوب إلا أن يضمن له شيء يكتف ربع الدين ولو

استوفى

نصف نصيبه من الدين كان تركه ان يتركه في ما قبض ثم رجوعه
على الغريم بالباقي ولو استرى احدى بنصيبه من الدين سئلته كان تركه
ان يضمن ربع الدين واذا كان المسلم من تركه فصالح احد من
نصيبه على راس المال لم يخرج عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال
ابو يوسف رحمهما الله يحوز الصلح واذا كانت التركة بين ورثة فخرجوا
احدهم منها بالاعطوة آباءه والتركة عقار او عروض جاز قليلا كان
ما اعطوه او كثير فان كانت التركة فضة فاعطوه ذهباً او ذهباً
فاعطوه فضة فهو كذلك وان كانت التركة ذهباً وفضة وغير ذلك فصا
لحه على فضة او ذهب فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك
الجنس حتى يكون نصيبه مثله والزيادة بحقه من بقية الميراث واذا كان
في التركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصلح عنه
ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا ان يبرء الغراء منه ولا يرجع
علمه من نصيب المصلح فالصلح جائز **كتاب الهبة**

الهبة تصح بالاجاب والقبول يتم بالقبض فان قبض الموهوب له في المجلس
بغير امر الواهب جاز وان قبض بعد الفراق لم تصح الا ان ياذن له
الواهب في القبض تنعقد الهبة بقوله وهبت ونخلت واعطيت
واطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك واعطتك هذا
البئى وحملك على هذه الدابة اذا نوي بالجلد من الهبة والوجه الهبة
في ما يقسم الا محوزة مقسومة وهبة المساع فيما لا يقسم جارية ومن
وهب شيئاً مائة فاهبة فاسدة فان قسمه وسلمه جاز وان
وهب ديقاً في حنطة او ذهناً في ستمسم فاهبة فاسدة وان طعن
وسلم لم يخرج واذا كانت لعن في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم
يجد فيها قبضاً واذا وهب لابن له الصغير هبة ملكها الابن بالعقد
فان وهب له اجنبي هبة تمت قبض الابن واذا وهب لليتيم هبة
فقبضها وليه لمرجوز فان كان في حجر امره فقبضها له جاز وكذلك
ان كان في حجر اجنبي بن يتيه فقبضها له جاز وان قبض الصبي الهبة

بنفسه جازر واذا وهب لثان من واحد دارا جازر واذا وهب لثالث من
 لم يقع عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يقع واذا وهب هبة لاجبني
 فله الرجوع فيها الا ان يعوض عنها او ينذر ياكاة متصلة او يموت احدى
 للمتعاقدين او يخرج الهبة عن ملك الموهوب له وان وهب مائة لذي رحم
 محرم منه فلا يرجع فيها وكذلك ما وهب لحد الرزق خير للآخر واذا قال الموهوب
 له لا اريد هذا عوضا عن هبتك لو بدلا عنها لوني مقابلة لها فقبض
 الوهاب سقط الرجوع وان عوضه اجبني عن الموهوب لم يترعا فقبض
 العوض سقط الرجوع وان استحق نصف الهبة مرجع بنصف العوض وان
 استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان يرد ما بقي من العوض ثم يرجع
 ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم وان تلفت العين للموهوب
 واستحقها مستحق فضم الموهوب له لم يرجع على الوهاب بشئ واذا وهب بشرط
 العوض اعتبر التقاض في العوضين فاذا تقاضى صحيح العقد وكان في حكم
 البيع يرد بالعيب وخيار الترقية وتجب فيه الشفعة والعمى جلة

للموكل جبوته ولو رثته من بعده والمربي باطله عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف حايضة ومزوجه جارية لا يملكها
 صحا الهبة وبطل الاستنساء والصدقة كالهبة لا تقع الا بالقبض
 ولا تجوز في مساع يحتمل القسمة واذا تصدق على فقير بشئ جازر
 ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض وخبر ان تصدق بالمال
 تصدق بحسنه ما يجب فيه الزكاة وخبر ان تصدق بملكه لغيره ان
 يتصدق بالجميع ويقال له امسك منه ما تنفق على نفسك وعيالك
 الى ان تكتسب ما لا واذا اكتسبت ما لا تصدق بملكك امسك
كتاب الوقف لا يزول ملك الوقف عن الوقف عند
 ابو حنيفة رضي الله عنه الا ان يحكم به الحاكم او يلقه بموته فيقول
 اذ امت فقد وقف داري على كذا وقال ابو يوسف رحمه الله لا يزول
 الملك بمجرد القبول وقال محمد رحمه الله لا يزول الملك حتى يجعل للوقف
 وليا ويسلم له الملبى واذا صح الوقف على اخلا فمخرج فملك الموهوب

ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ووقف المساع جازر عند أبي يوسف
رحم الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله حتى يجعل لغيره لجهته لا تنقطع أبداً وقال أبو يوسف رحمه الله
إذا سمي فيه جهة تنقطع جازر وصار بعدها للفقراء وإن لم يستمروا ويقع
وقف العقار ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول قال أبو يوسف رحمه الله
إذا وقف ضيعة ببيعتها وأكرتها وهم عبيده جازر وقال محمد رحمه
الله يجوز حبس الكراع والسلاح وإذا صح الوقف لم يجز بعده ولا تملكه إلا
أن يكون مشاعاً عند أبي يوسف رحمه الله فيطلب الشريك القسمة فتصح
مقاسمته والواجب أن يسبداً من ارتفاع الوقف بعمارة شرط ذلك لو
أول بشرط وإذا وقف داراً على سكنى ولده فالعمارة على غير ذلك السكنى فإن
امتنع من ذلك أو كان فقيراً لأجرها الحاكم وعمرها باجرتها فإذا عمت ردها
إلى غير السكنى وما اتخذ من بناء الوقف التصرف الحاكم في عمارة الوقف
إن أخرج فإن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارة فيصرف فيها ولا يمنعه

أن يقسم بين مستحق الوقف وإذا جعل للواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل
الولاية للبر جازر عند أبي يوسف رحمه الله وإذا بني مسجد لم ينزل ملكه عند
حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وبأذن الناس بالصلوة فيه فإذا أصلي فيه
واحد نزل ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف نزل ملكه
عند بقوله جعلته مسجداً أو من بني سقاية للمسلمين أو خاناً يسكنه من
السبيل أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم ينزل ملكه غرضك عند أبي حنيفة
رحم الله حتى يحكم به حاكم وقال أبو يوسف رحمه الله نزل ملكه بالقول
وقال محمد رحمه الله إذا استغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان
والرباط ودقوا في المقبرة زال الملك **كتاب الغصب**
وغر غصب شيئاً ماله مثل فملك في يده فعليه ضمان مثله وإن كان متاعاً
لا مثله فعليه قيمته وعلى الغاصب رد العين المغصوبة فإن رد عي
هلاكها حبس الحاكم حتى يعلم أنها لو كانت باقية لأظهرها ثم يقضي عليه بدونها
والغصب فيما ينقل ويحول فإذا غصب عقلاً فملك في يده لم يضمنه عند أبي حنيفة

وأي يوسف رحمهم الله وقال محمد رحمه الله يضمن وما نقص منه بفعله
وسكناء ضمنه في قولهم جميعاً وإذا هلك المصوب في يد الغاصب
يفعله أو يغير فعله فعليه ضمانه وإن نقص في يده فعليه ضمان النقص
وخرج ساء غيره فالكفا بالخير لئلا يضمن قيمتها فسلمها إليه
وإن شاء ضمنه نقصانها وخرج ثوب غيره خرقاً يسيراً ضمنه نقصان
وإن خرق خرقاً كبيراً بطل عامة منفعة فلما كان يضمنه جميع قيمته
وإذا تغيرت العين المصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم
منافعها زال ملك المصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها ولم يجل
لها انتفاع بها حتى يؤدي بدلها وهذا كمن غضب ساء فذبحها وسقوا
أو طبخها أو حنطها فطبخها أو حنطها فاحذره سبباً أو صفراً فعمله
آيته وإن غضب فضة أو ذهباً فصر بها دراهم أو دنانير أو آيته
لم يزل ملكها عنها عند أبي حنيفة رضي الله عنه وغضب ساء جنة
فبني عليها زال ملكها عنها ولو غلب الغاصب قيمتها وغضب أرضاً

فعرس فيها او بني قبله اقلع الغرس والبناء وهدتها فان كانت
الارض تنقص بقلع ذلك فللمالك ان يضم له قيمة البناء والغرس مقلوعا
ويكون له وغرغصب ثوبا فصبغ الخمر وسويقا فلنفسه ثمن فصا
بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب البعوض ومثل السويق وسلمهما
للقاصب فان شاء اخذهما وضم ما زاد الصبغ والتمر فها هو غصب
عينا فعليه ما ضمنه للمالك قيمتهما ملكهما للقاصب والقول في
القيمة قول القاصب مع مينة الا ان يقيم للمالك البتينة باكثر من
ذلك فان ظهر ان العجز قيمتها اكثر مما ضمنه وقد ضمنها بقول المالك
او ببينة اقامها او بنكول القاصب غير البينة فلا خيار للمالك ولا
كان ضمنها بقول القاصب مع مينة فالملك بالخيار ان شاء امضى
للضمان وان شاء اخذ العجز ورضي العوض وولد المفضوبة ونماؤها
ومرة البستان المفضوب مانعة في يد القاصب لانه هلك فلا ضمان
عليه الا ان يتعدى فيها او يطلبها ما لهما فيمنعها آياه وما نفقت الحارثة

بالولاية في ضمان الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء بدخبر النقص
 بالولد وسقط ضمان الغاصب لا يضمن الغاصب منافع ما غصبه الا
 ان ينقص باستعماله في غير النقصان واذا استهلك المسلم خراج الذي اخبر
 ضمن قيمتها وان استهلكها المسلم يضمن **كتاب الوديعة**
 الوديعة امانة في يد المودع اذا هلك لم يضمنها والمودع اذا حفظها
 بنفسه وحن في عياله فان حفظها بغيرهم او اودعها ضمنه ان يقع في
 داره حريق فيسلمها الى جاره او تكون في سفينة يخاف لغرق فيلقها
 الى سفينة اخرى وان حفظها المودع بالرجعي لا يضمنها فان طلبها
 صاحبها فحبسها عنده وهو يقدر على تسليمها ضمنها فان اخلطت بالمال
 فغيره فله فهو شرك لصاحبها وان نفق المودع بعضها ثم ردت في طهر
 بالباقي ضمنه جميع وان تعدي المودع في الوديعة بان كانت دابة
 فركبها او ثوبا فلبس او عبدا فاستخدم او اودعها عند غيره ثم انزل
 للتعدي وردها الى يده زال ضمان فان طلبها صاحبها فحبسها اياه

ضمنها فان عاكر الى لا عرف لم يبرأ خرافات والمودع ان يسافر بالوديعة
 وان كان لها حمل وهو نذ وان اودع رجلان عند رجل وديعة ثم
 حضر احدهما فطلب نصيبه لم يدفع اليه شيء حتى يحضر الآخر عند اخيه
 رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يدفع اليه نصيبه وان اودع
 رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز له ان يدفع احدهما الى الآخر ولكنها
 يقسمان فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان
 يحفظ احدهما باذن الاخر وقال صاحب الوديعة للمودع لا تسلمها
 الى زوجهك فسلمها اليها لم يضمن وان قال له احفظها في هذا البيت
 فحفظها في بيت آخر من الدار لم يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمن
كتاب العارية العارية جارية وهي تملك للمناع
 بغير عوض وتصح بقوله اعزتك واطعمتك هذه ارض ومنحك
 هذا الثوب حملتك على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة واخذت منك
 هذا العبد وداري لك سكني وداري لك عمري سكني والمعار ان يرجع

في العاربية متى شاء والعاربية امانة ان هلكت من غير تعدد
 والى المستعير ان يوجه الاستعارة ولان بعده اذا كان مما لا يختلف
 باختلاف المستعمل والعاربية الدلالة الدنانير والمكبل والموزون فرض
 واذا استعار ارضا لبنى فيها او غرس حيزا للبحر ان يرجع فيها وبكافة
 قلع البناء والغرس فان لم يكن وقت العاربية فلا ضمان عليه وان كان
 وقت العاربية فرجع قبل الوقت ضمن المعير فانقص البناء والغرس بالقلع
 واجرة ردة العاربية على المستعير واجرة ردة العير المستاء جرة على الموجر
 واجرة ردة العير المخصوصة على الغاصب واذا استعار دابة فردتها الي
 اصطبلها كما لم يضمن واذا استعار عينا فردتها الى دار المالك ولم
 يسلمها اليه لم يضمن وان ردت الى دار المالك ولم يسلمها اليه يضمن
كتاب اللقيط اللقيط حرة ونفقة غريب المال
 فان النقطة رجل لم يكن لغیره ازواج خذه غريبة فان ادعى مدعى ان لا يضمن
 فالقول قولك وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علمته في جسده

فهو اولى به وان اوجد في مصر امصار المسلمين او في قرية من
 قراهم فادعى ذمي ان لا يضمن ثبت نسبه منه وكان مسلما وان
 وجد في قرية عرقية اهل الذمة او في بيعة او كنيسة كان ذميا ومن
 ادعى ان اللقيط عبده لم يقبل منه وان ادعى عبدا ان لا يضمن ثبت نسبه
 منه وكان حرا وان وجد مع اللقيط مال سدد وعليه فهو له ولا
 يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال اللقيط ويجوز ان يقض للعبث
 ويسلم في ضاعته ويوجه **كتاب اللقطة**
 اللقطة امانة اذا اشهد الملتقط ان باء خذها ليحفظها وبردها على
 صاحبها فان كانت قلعة عشرة دراهم عرفها اباء وان كانت عشرة
 فصاعدا عرفها حتى لا فان جاء صاحبها ولا تصدق بها فان جاء
 صاحبها فهو بالخيار ان يشاء امضى لصدقه وان شاء ضمن الملتقط ويجوز
 الالتقاط في لساء والبقر والبعير فلان نفق الملتقط عليها
 بغیر ذل الخمر فهو متبرع وانفق لغيره كان ذلك دينيا على صاحبها واذا

وإذا رفع ذلك إلى الحاكم نظر فيه فإن كان للبهيمة منفعة أجراها أو
 عليها أجرها وان لم يكن لها منفعة وخاف أن تستغرق النفقة قيمتها
 باعها وأمر بحفظ ثمنها وإن كان لا يصلح له نفاق عليها أو في ذلك
 وجعل النفقة دينا على مالكها فإذا حضر للمنفقة من ثمنها حتى يأخذ
 النفقة ولفظ الحكم والحرم سواء وإذا حضر جبارا في المنفعة
 لم يبدع إلى الخنيئ يقيم للبينة فإن أعطى علامتها حل للمنفقة أن ينفقها
 إليه ولا يجبر على ذلك في القضاء ولا يتصدق بالقطر على غني وإن
 كان للمنفقة غنيا لم يجز له أن يستفج بها وإن كان فقيرا فلا بأس أن ينفقها
 ويجوز أن يتصدق بها إذا كان غنيا على ابنة وابنه

وزوجه إذا كانا فقرا **كتاب الخنيئ**

إذا كان للمولود فرج وذكر فهو خنيئ فإن كان يولد الذكر فهو غلام
 وإن كان يولد الفرج هو أنثى وإن كان يولد منها والبول سبق من
 أحدهما نسب إلى السابق فإن كانا في السابق سواء فلا معتبر بالكثرة عند

إلى خنيئ رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله نسب إلى أكثرهما
 فإن بلغ الخنيئ وخرجت له حية أو وصل إلى النساء فهو رجل وأظهر
 له ثدي كثدي المرأة أو نزل له لبن في ثدي أو حاض وحبل أو
 أمكن الوصول إليه من الفرج فهو امرأة فإن لم تظهر إحدى هذه العلامات
 فهو خنيئ مشكوك إذا وقف خلفه أو امرأه فاجر نصف الرجال والنساء يتباع
 المرأة تختار من كان له مال فإن لم يكن له مال يتبع له المرأة من حيث لمالها فإذا
 خست باعها وإذا ماتت بوه وخلف بنا فمال بينهما عند أبي حنيفة
 رضي الله عنه على ثلثي سهم للابن سهمان وللخنيئ سهم ومولائي عنده في البكر
 إلا أن ثبت غير ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله الخنيئ نصف من
 الذكر ونصف من الأنثى وهو قول الشعبي واختلفا في قياس قوله
 قال أبو يوسف رحمه الله المال بينهما على سبعة أسهم للابن أربعة وللخنيئ
 ثلث وقال محمد رحمه الله المال بينهما على اثني عشر سهمًا للابن سبعة
 وللخنيئ خمسة **كتاب المفتقود**

إذا غاب الرجل لم يعرف لموضع ولا يعلم لحي مواسم حيت نصبت
للقاضي من حفظ مالك ويقوم عليه ويستوفي حقوقه وينفق على زوجته
وأولاده من مالك ولا يفترق بينه وبين امرأته فإذا تمت له ما ترضى من
سنة من مواسم ولد حكمنا بموته واعتدت امرأته فقسم ما بين ورثته
للموجودين في ذلك الوقت وخرات منهم قبل ذلك لم يرث منه
ولا برث المفقود من أحد مات في حال فقدته **كتاب**

الآباء إذا أبق مملوك فردة رجل على مولاه خسيرة ثلثه
أيا من فصاعدا فله عليه الجعل أربعين درهما وأربعة أقال من ذلك
في حسابها وإن كانت قيمته أقل من أربعين درهما فقيمتها أربعين درهما
وإن أبق من الذي رده فلا شيء له وينبغي أن يشهد إذا أخذه أن له خذ
ليرده فإن كان العبد أبق رهنا فالجعل على الرهن **كتاب**

أحب الموات الموات لا ينتفع به من لا يقطع
الماء عنه أو غلبته الماء عليه أو ما أشبه ذلك مما يمنع الزراعة فإذا كان

منها عادي لا مالك له أو كان مملوكا في لا سلام لا يعرف له مالك
بعينه وهو بعيد من القرية بحيث إذا وقف نساك في أقصى العام
فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو موات خراجها باذن من ملكه ولا
أحياء بعينها من ملكه عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف
ومحمد رحمهما الله بملكه وبملك للذي بالحياء كما يملك المسلم ومن حفر
أرضا ولم يعمها تلك سنين أخذها له ما ورد فيها إلى غيره ولا يجوز
أحياء ما قرب من العام وبترك حرجي لأهل القرية ومطرا الحصاد يهدم
ومحفر بئر في بئرته فله حرجها فإن كانت للعطش فربها أربعون
درهما وإن كانت للناضح فستون درهما وإن كانت عينا فحرمها ثلثا وإن
منزلها من حفر في حرجها منع منه وإن ترك الفرات ورجلته وعدل عنه
وجوز عوده إليه لم يخرجها حياؤه وإن كان لا يجوز أن يعود إليه فهو كالموت
إذا لم يكن حرجا العام بملكه خراجها باذن من ملكه ولا يخر في أرض غيره
فليس حرجه عند أبي حنيفة رضي الله عنه إلا أن يقيم البينة على ذلك

وان اذن المولى في بيعه له ما اذن له في بيعه له

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لم ينشأه يمسى عليها وبقى عليها طينه
كتاب الماخوذ اذا اذن المولى لعبده في التجارة
اذنا عاقبا جائز نصره في سائر التجارات يشتري ويبيع ويهرز ويستريح
وان نزل في شئ بعينه فليس ما ذوز واقرار الماذون بالديون والغصب
جائز وليس له ان تزوج ولا يترجح ما ليك ولا يكاتب ولا يعاق
على ما لا يهب عوض ولا يغير عوض الا ان يهدي ليسيير من الطعام
او يضيف من طعامه وديونه متعلقة برقبته ببيع الغنم الا ان يفديه
المولى ويقتل منه بينهم الجضر فان فضل شئ من ثوبه طوبى به بعد
الحرية والرجوع عليه لم يصح محجور عليه حتى يظهر الجبر من اهل سوقه فان مات
المولى او غنى او جنى بدار الحرب مردا صار للماء ذوز محجور عليه وان بقى
العبد صار محجورا واذا حج عليه فافترقه جائز فيما في يده من المال عند حنيفة
رضي الله عنه واذا ازمه ديون حبط ماله ورقيقته لم يملك المولى ما في يده
فان اعتق عبده لم يعقوب عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يملك

ما في يده واذا باع من المولى شئ بملك قيمته جائز فان باع ببقصا
لم يجز وان باع المولى شئ بملك قيمته لو اقل جائز للبيع فان سلم اليه
قبل قبض الثمن بطل الثمن وان لم يسكنه في يده حتى يستوفي الثمن جائز وان
اعتق المولى المماء ذوز وعبيد ديون فعتقه جائز والمولى ضامن لقيمتهم
للغناء وباقى من الديون يطالب بها المعتق واذا ولد للماء ذوز
منه ولاها فذلك حجر عليها واذا اذن وفي الصبي للصبي في التجارة فهو في السر
والبسع كالعبد المماء ذوز ان كان يعقل البيع **كتاب**
المزارعة قال ابو حنيفة رضي الله عنه المزارعة بالثلث والربع
باطلة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله جائزة وهي عندنا على اربعة
اوجها اذا كانت الارض والبذر الواحد والعمل والبقر واحد آخر جائز
المزارعة وان كانت الارض لواحد والعمل والبقر لواحد جائز
وان كانت الارض والبقر لواحد والعمل لواحد جائز وان كانت
الارض والبقر لواحد والعمل لآخر ففي باطنه ولا تصح للمزارعة

الاعلى مدة معلومة وان يكون الخارج شايعا بينهما فان شرط احدهما
 قفرا ناسماة في باطله وكذلك ان شرطها على لماذ يانات والسواقي
 فاز اصبحت المارعة فالخارج بينهما على الشرط فان لم يخرج الارض شيئا
 فلا شيء للعامل فاذا فسدت فالخارج لصاحب البذر فان كان البذر من
 قبل رب الارض فللعامل اجرمه لا يزداد على مقدار ما شرط له من الخارج
 وقال محمد رحمه الله له اجرمه بالغاما بالغ وان كان البذر من قبل العا
 فلصاحب الارض اجرمه لها واذا عقدت المارعة فامتنع صاحب البذر
 من العمل لم يجز عليه وان امتنع الذي ليس من قبل البذر اجبه الحاكم
 على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المارعة واذا انقضت مدة
 المارعة والزرع لم يدرك كان على المارعة اجرمه نصيبه من الارض
 الى ان يستحصل والنفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقها واجرة
 الحصاد والرفاع وللدايس التزيرة عليها بالخصر فان شرطها
 في المارعة على العامل فسدت **كتاب المساقاة**

قال ابو حنيفة رضي الله عنه المساقاة بجزء الثمرة باطله وقال ابو
 محمد رحمه الله جائزة اذا ذكر مدة معلومة وسي جزء اخر الثمرة مائة وجزء
 المساقاة في التخل والتجر والكر والارطاب اصول الباذنجان فان دفع
 نخلا في ثمرة مساقاة والثمره تزيد بالعامل وان كانت قد انتهت لم يجز
 واذا فسدت مساقاة فللعامل اجرمه وتبطل المساقاة بالموت
 وتفسخ بالاعذار كما تفسخ الجارة **كتاب**
النكاح النكاح ينعقد بالايجاب والقبول للفقير بغيرهما
 غلماضي او بغير احدهما غلماضي والاخر للمستقبل مثل ان يقول زوجي
 فيقول زوجتك ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين
 حزين بالغين عاقلين مسلمين او رجلين عاقلين عدولا كانوا او غير
 عدول او محمدين في قذف فان تزوج مسلم زمية بشهادة اثنين
 جازع عند ابو حنيفة ولي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز
 واجل للرجل ان تزوج بامر واجل انبة من قبل الرجال والنساء



ولا بنته ولا بنت ولده وان سفكت ولا باخته ولا بنات
 لخته ولا بعته ولا بناته ولا بنات اخيه ولا بائرا ولا تدر
 بائنها او لم يدخل ولا بنت امرأتها التي دخل بها سواء كانت
 في حرمه او في حجره ولا بائرا لبيته ولا بائرا لابنه
 وبني اولى له ولا بائرا لرضاعته ولا بائرا لرضاعته ولا
 بجميع بن خيبر بنكاح ولا بملك بين ولا بجميع بن المرأة وعمتها
 وخالتها ولا بنت اخيه ولا بنت اخنها ولا بجميع بن امرأتين لو كانت
 كل واحدة منهما رجلا لم يخلان بتزوج بالاخوي ولا بائرا بجميع
 بن امرأة وابنه مروج كان لها من قبل وغرن في بائراة خمنت عليه
 لهما وابنها وان اطلق الرجل امرأته طلاقا بائرا لم يخلان بتزوج
 بائنها حتى تنفي عندها ولا يجوز ان تزوج للولي لمتة ولا للمرأة بعد
 ويجوز تزوج الكتابيات ولا يجوز تزوج المجوسيات ولا الوثنيات
 ويجوز تزوج الصابيات اذا كانوا يوثنون ببنين وبغور كتابي وان كانوا

بعدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجزنا كهنهم ويجوز للمحرر والمحررات
 تزوجا في حال الاحرار وينعقد نكاح الحرة البالغة العاقلة برضاها وان لم
 يعقد عليها وفي عداي حنيفة رضي الله عنه بكرا كانت او ثيبا وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله لا ينعقد الا بولي ولا يجوز للولي اجبار البكر البالغة على
 النكاح واذا استاء ذنها فسكت او ضحكك فذلك اذن منها وان ابنت لم
 يزوجها واذا استاء ذل لثيب فلا بد من رضاها بالقول واذا تزالت
 بكارتها بوثبة او حيضة او جراحة في حكم لا بكرا وانزلت بزننا في ذلك
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا قال الزوج بلفظ النكاح فسكت
 وقالت مرددت فالقول قولها ولا بين عليها ولا يستخلف في النكاح
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يستخلف
 وينعقد النكاح بلفظ النكاح والتزويج والتملك والهبة والهبة
 ولا ينعقد بلفظ لا جارة ولا بائرا ويجوز نكاح الصغيرة والصغيرة
 اذا تزوجها للولي بكرا كانت الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبة

فان تزوجها الاب والجد فلا خيار لها بعد بلوغها وان تزوجها غير الاب والجد
 فلكل واحد منها الخيار ان يبلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ ولا
 ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على مسلمة وقال ابو حنيفة رضي
 الله عنه يجوز لغیر العصباء من الاقارب التزوج من لا ولي لها اذا تزوجها
 مولاها الذي اعتقها جائز واذا غاب لولي الاقرب غيبة منقطعة
 جائز لمن هو بعد من ان يزوج والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد لا يهل
 اليه القول ففي السنة الواحدة والكفاءة في النكاح معتبرة
 فاذا تزوجت امرأة غير كف فلا ولياء ان يفرقوا بينهما والكفاءة تعتبر
 في النسب والدين والمال موان يكون مال المهر والنفقة وتعتبر في
 الصنایع واذا تزوجت امرأة ونقصت من مهرها فلا ولياء الا عند
 عليها عند ابي حنيفة رضي الله عنه حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها واذا
 تزوج الاب بنته ونقص من مهرها او ابنته وزاد في مهر امرأتها جائز
 ذلك عليها ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد ويصح النكاح انما سمي

فيه مهر او صح وان لم يسم فيه مهر او قل المهر عشرة دراهم فان سمي اقل من
 عشرة فلها العشرة ومسح سمي مهر عشرة فان زاد فعليه المهر من دخل
 بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها نصف المسمى فان تزوجها
 ولم يسم لها مهر او تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات
 عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها ^{المنفعة} ^{دفع وغمار} ^{المنفعة} ثلث ثواب من كسوة مثلها
 فان تزوج المسلم على خير ^{منها} خير من النكاح جائز ولها مهر مثلها
 وان تزوجها ولم يسم لها مهر اثمرت راضيا على تسميته فهي لها ان دخل
 بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المنفعة وان زادها في المهر
 بعد العقد لم يضر الزايرة وتسقط بالطلاق قبل الدخول وان حطت
 عند غيرها صح الخط واذا خلا الزوج امرأته وليس هناك مانع
 من الوطئ ثم طلقها فلها كمال المهر وان كان احدهما مرضيا او صابما في مرضه
 او محرما بحج او عمة او كانت حائضا فليست بخلوقة صحيحة واذا خلا الحيض
 باعتراف فلها كمال المهر عند ابي حنيفة رضي الله عنه وتسحب للمنفقة كل مطلقة

قال الشيخ بن عبد الله
 ونحوه بن الزايرة
 والمنفعة للمهر

قوله في النكاح انما سمي
 قوله في النكاح انما سمي
 قوله في النكاح انما سمي
 قوله في النكاح انما سمي

الا المطلقة واحدة وهي التي طلقت قبل الدخول ولا يسي لها مهر
 واذا تزوج للرجل ابنته على ان يزوجه الرجل اخته وابنته ويكون
 احدا العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان حازان وكل واحد منهما
 مهر مثلها واذا تزوج محرارة على خدمة سنة او تعليم الفراء
 فلها مهر مثلها وان تزوج عبد حرة باذن مولاه على خدمتها سنة جاز
 واذا اجتمع في المجنونة ابوها وابنها فالولي في نكاحها ابوها عند
 ابي حنيفة والى يوسف رحمه الله عليهما وقال محمد رحمه الله ابوها ويجوز
 نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما واذا تزوج العبد باذن مولاه
 فالمهر دين في رقبته ببيع فيه واذا تزوج المولى امته فليس عليه ان
 يبق لها بيت لزوج ولكنها تخد المولى ويقال للزوج متى خففت بها
 وطئتها واذا تزوج امرأة على ان لا يخرجها من البلد او على ان
 لا يتزوج عليها فان في بالشرط فلها المسمى وان تزوج عليها ولو خرجها
 من البلد فلها مهر مثلها واذا تزوج بها على حيوان غير موصوف صح التسمية

ولها الوسط منه والزوج مخير ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها
 قيمته ولو تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتغ
 والموقت باطل وتزويج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان اخرج
 المولى جاز وان رده بطل وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها
 او رجلا بغير رضاها ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه بنفسه واذا
 اذنت المرأة لرجل ان يزوجه امر نفسه فحقده بحضرة شاهد من جاز
 واذا ضمن الولي للمهر صح ضمانه وللرأة الخيار في مطالبة زوجها
 لو وثقها فاذا فرق القاضي بين الزوجين النكاح الفاسد قبل الدخول
 فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة وان دخل بها فلها مهر مثلها لا يزاد على
 المسمى وعليها العدة ويثبت نسب ولدها ومهر مثلها بغير
 باحوالها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر باحوالها وخالها اذا لم تكونا من
 قبيلتها ويعتبر في مهر المثل ان تنشا وبالذات ان في السن والحال والمال والعقل
 والدين والبلد والعصر ويجوز تزويج امه مسلمة كانت او كتابية

ولا يجوز ان يتزوج امته على حرة ويجوز تزويج الحرة عليها وللحر ان تزوج
 اربعاً من الحر او اربعة امراء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يتزوج العبد
 اكثر من اثنين فان طلق الحر احدي اربع طلاقاً بائناً لم يجز له ان يتزوج
 رابعة حتى تنقضي عدتها واذ تزوج الامه هو لاها ثم اعتقت فلها
 الخيار خلاً كان زوجها او بعداً وكذلك للمكاتبه وان تزوجت
 امه بغير ذنوبها ثم اعتقت صح النكاح ولا خيار لها
 وعز تزوج امرأتين في عقد واحد احدى اهما لا يخل لنكاحها صح
 نكاح التي يخل لنكاحها وبطل نكاح لاخري وان كان بالزوجة
 عيب فلا خيار لزوجها واذ كان بالزوج جنون وجذام او بصر
 فلا خيار للمراءة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فان كان عتياً
 لجلد الحاكم حراً فان وصل اليها ولا فرق بينهما في طلب المراءة ذلك
 والفرقة تطبيقاً بينة ولها كمال المهر ان كان قد خلا بها وان كان
 محبباً فرق القاضي بينهما في المهر والمهر في المهر والخصي يوجب المهر

العتق واذا اسلمت المراءة وزوجها كافر عرض عليها القاضى
 الاسلام فان اسلمت فهي امرأة وان لم يزل لا سلام فرق بينهما وكان
 ذلك طلاقاً عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان اسلم الزوج تخير
 محوسب عرض عليها الاسلام فان اسلمت فهي امرأة وان ابت فرق
 القاضى بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً فان كان قد دخل بها فلها المهر
 وان لم يكن دخل بها فلا مهر لها واذا اسلمت المراءة في دار الحرب
 لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلث حيض فاذا حاضت بانث من
 زوجها واذا اسلمت زوج الكتابية فما على نكاحها واذا خرج احد
 الزوجين اليها من الحرب مثلاً وقعت لبينونة بينهما وان بقي
 احدهما وقعت لبينونة بينهما وان سبياً ما لم تقع البينونة
 واذا خرجت المراءة اليها ما جرة جاز ان تزوج ولا عدة عليها
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه فان كانت حاملاً لم تنزل حتى تضع
 حملها واذا ارتد احد الزوجين غلاماً او وقع الفرقة بغير طلاق

فان كان الزوج هو المرد وقد دخل بها كمال المهر وان كان
 لم يدخل بها فلها نصف المهر وان كانت المراءة هي المردة قبل الدخول
 فلا مهر لها وان كانت المردة بعد الدخول فلها المهر وان لم يردا معا
 واسلما معا فلها على نكاحهما ولا يجوز ان يتزوج المردتة مسلمة ولا كافرة
 ولا ماردة وكذلك المردة لا يتزوج بها مسلم ولا كافر ولا ماردة
 وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان اسلم
 احدهما ولم ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه وان كان احد
 الابوين كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي وان كان زوج الكافر
 بغير شهود او في عدة كافر وذلك في دينهم حايث لم اسلموا اقر عليه
 ان يتزوج المجوسي امرا او ابنته لم اسلموا فمهما واذ كان الرجل
 امرأتان تحتان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكثرته كانتا او شيبتين
 او احدهما بكر والاخرى ثيبا وان كانتا لحدبهما حرة والاخرى
 امه فللحره الثلثان من القسم وللامة الثلث والحق لهن في القسم

حاله السفر وسيافه للزوج بمشاء منهن والا ولها ان يقع بينهما فنيا
 بمن خرجت قرعتها فاذا رضيت احدي الزوجات بترك قسمها احصاها
 جائز ولها ان ترجع في ذلك **كتاب الرضاع**
 قليل الرضاع وكثيره اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم ومدة
 الرضاع عند أبي حنيفة رضي الله عنه ثلثون شهرا وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله سنتان وان ارضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع التحريم
 ويجوز من الرضاع ما يجوز من النسب الا امرأته من الرضاع فانه يجوز ان
 يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امرأته من النسب واخت من الرضاع
 يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اخت بنت من النسب وامرأة ابنه
 من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنه من النسب
 وابن الفحل يتعلق به التحريم وهو ان يرضع للمرأة صبيته فتحرر هذه الصبية
 على زوجها وعلى ابائهم وابنائهم وبصير الزوج الذي نزل منه اللبن ابا
 للمرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج

باختلاخيه من النبت ذلك مثل لاخ من زوج في ذلك كان لما خف فرأى جاز
 لاخيه من امير ان تزوجها وكل صبيته اجتمعا على ثدي واحد لم يحرك احد
 ان تزوج بالانحوي ولا يجوز ان تزوج لموضع احد من ولد التي ارضعت
 ولا ولد ولدها ولا تزوج الصبي الموضع اخن الزوج لانها عمته
 من الرضاع واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان
 غلب الماء لم يتعلق به التحريم واذا اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم
 وان كان اللبن غالباً عند الحنفية رضى الله عنه واذا اختلط بالبدواء
 وهو الغالب يتعلق به التحريم واذا حلب اللبن من المرأة بعد موتها فاباح
 به الصبي يتعلق به التحريم واذا اختلط اللبن بلبن شاة واللبن هو الغالب
 يتعلق به التحريم فان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم واذا اختلط لبن
 امرأتين يتعلق التحريم باكتهما عند أبي يوسف رحمه الله وقال محمد يتعلق بهما
 واذا نزل اللبن في الفرج ارضعت به صبياً يتعلق به التحريم وان نزل الرجل في الفرج
 به صبياً لم يتعلق به التحريم واذا شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما

واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرماً على الزوج
 فان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف مهر ويرجع به الزوج على
 الكبيرة ان كانت تعذرت به الفساد وان لم تعذر فلا شيء عليها ولا يقبل في
 الرضاع شهاكة النساء منفردات وانما يثبت بشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين **كتاب الطلاق** الطلاق على ثلث اوجه
 احسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق البدعة فاحسن الطلاق ان يطلق
 الرجل امرأته تطليقاً واحدة في طهر لم يجامعها فيه ونبركها حتى تنقضي
 عدتها وطلاق السنة ان يطلق المدخول بها ثلثاً في ثلثة اطهار وطلاق
 البدعة ان يطلقها ثلثاً بكلمة واحدة او ثلثاً في طهر واحد فاذا فعل
 ذلك وقع الطلاق وبانت منه وكان عاصياً والسنة في الطلاق
 خروج من سنن في الوقت وسنتي العدد فالسنة في العدد يستوي فيها
 المدخول بها وغير المدخول بها والسنة في الوقت يثبت في المدخول بها
 خاصة وموان يطبقها في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخول بها يطبقها في حال

الطهر والحيض وإذا كانت المرأة لا تحيض فمصرها وكبرها فإذا طلقها
 للسنة طلقها واحدة فإذا مضى شهر طلقها أخرى فإذا مضى شهر طلقها
 أخرى ويجوز أن يطلقها ولا يفصل بينهما وطئها وطلاقها بزمان وطلاق
 الحامل بحور عقيب الجماع ويطلقها للسنة تلكا يفصل بين كل نطفة تفر
 بشهر عند الحنفية والى يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يطلقها
 للسنة إلا واحدة وإذا طلق الرجل امرأة ثم في حال الحيض وقع الطلاق
 ويستحب له أن يرجعها فإذا طهرت وحاضت وطهرت فهو مخير شاء
 طلقها وان شاء أمسكها ويقع طلاق كل زوج إذا كان عاقلاً بالغاً
 ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والثائم فإذا تزوج العبد وقع
 طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأة نه والطلاق على ضربين صريح
 وكناية فالصرح قولك أنت طالق ومطلقك وطلقك فهذا يقع به
 الطلاق الرجعي ولا يقع به إلا واحدة وإن نوي أكثر من ذلك ولا يفترق
 إلى السنة وقوله أنت طالق أو أنت طالق أو أنت طالق

طلاقاً فإن لم تكن له نية فهي واحدة رجعية وإن نوي تلكا كان تلكا
 والضرب الثاني الكنايات لا يقع به الطلاق إلا بنية أو دلالة جارية
 وهي على ضربين منها تلكة اللفاظ يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها إلا
 واحدة وهي قوله اعتدي واستبري رحك وانت واحدة وثيقة
 الكنايات إذا نوي بها الطلاق كانت واحدة بنية وإن نوي تلكا
 كانت تلكا وإن نوي اثنين كانت واحدة وهذا مثل قولك أنت باين وثيقة
 وبثلة وحرار وحبلك على غاربك والحقى بأهلك وخليت وبركة
 ووهبتك لأهلك وسرحك وفارقك وانت حرة وتقعني و
 استتري وأغربي واستغني الزواج فإن لم يكن له نية لم يقع بهذه
 اللفاظ طلاق إلا أن يكون في مذكاة الطلاق فيقع بها الطلاق
 في القضاء ولا يقع في ما يستبري وبين الله إلا أن ينوي وإن لم يكن
 في مذكاة الطلاق وكان في غصية وخصومة وقع الطلاق بكل
 لفظ لا يقصد به السبب والسبب لم يقع بما يقصد به السبب والسبب

بنية وبثلة كلامه بغير منطوق
 غارها وهو ما به العنق والنام
 بغير نية في حلقها
 أو في صدرها
 سرح

الا ان ينوبه واذا وصف الطلاق بضرب الزناكة والسدة كان
 باينا مثلا ان يقول انت طالق باين وطالق اسد الطلاق والحق الطلاق
 وطلاق الشيطان والبدعة وكالجمل في البيت اذا اضاف الطلاق
 الى جملتها او الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق مثلا ان يقول انت طالق
 او رقبتيك طالق او عنقك طالق او روحك طالق او بدنك طالق
 او فرجك او وجهك وكذلك ان طلق جزءا شائعا منها مثلا يقول
 نصفك او ثلثك وان قال يدك او رجلك طالق لم يقع الطلاق
 وان طلقها نصف تطليقا او ثلث تطليقا كانت طليقة واحدة وطلاق
 الملك والسكران واقع ويقع طلاق المحرم بالامارة واذا اضاف
 الطلاق الى النكاح وقع عقيبا لنكاح مثلا ان يقول ان تزوجك
 فانت طالق او كل امرأة تزوجها فهي طالق واذا اضاف الى شرط وقع
 عقيبا للشرط مثلا ان يقول امرأتك ان دخلت الدار فانت طالق ولا يقع
 اضافة الطلاق الا ان يكون الخالف مالكا او يضيف الى ملك فاقال

اجنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار
 لم تطلق والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى
 وفي كل هذه الشروط اذا وجد الشرط انحلت اليمين لا في كل ما فان
 الطلاق يتكرر بنكر النكر الشرط حتى يقع ثلث تطليقات فان تزوجها
 بعد ذلك ولم يرد الشرط لم يقع شيء ونزول الملك بعد اليمين يبطلها
 فان وجد الشرط في ملك انحلت اليمين ووقع الطلاق وان وجد
 في غير ملك انحلت اليمين ولم يقع شيء واذا اختلفا في وجود الشرط
 فالقول قول الزوج فيدر الا ان تقدر المرأة البينة فان كان الشرط
 لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثلا ان يقول ان حضيت
 فانت طالق فقالت قد حضيت طلقك واذا قال ان حضيت فانت
 طالق وفلان فقالت قد حضيت طلقك هي ولم تطلق فلانته واذا
 قال لها ان حضيت فانت طالق فرائت الدم لم يقع الطلاق حتى يسقط
 ثلاثة ايام فاذا انت ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق جرحا خاضت

وإذا قال لها إذا حضت حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من
حيضها وطلاق لامة تطليقتان حراً كان زوجها أو عبداً
وطلاق الحرة تلك حراً كان زوجها أو عبداً وإذا طلق الرجل امرأته
قبل الدخول ثلاثاً وقعن عليها فأنزل طلاقاً بانتهاباً ولو
لم تقع الثانية وإن قال لها انت طالق واحدة وقعت عليها
واحدة وإن قال لها انت طالق واحدة واحدة وقعت عليها
واحدة وإن قال لها انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت واحدة
وإن قال لها واحدة قبلها واحدة وقعت ثنتان وإن قال واحدة
بعدها واحدة وقعت واحدة وإن قال واحدة بعد واحدة
لزوج واحدة أو معها واحدة وقعت ثنتان وإذا قال لها إن
دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة فدخلت الدار
وقعت عليها واحدة عند الحنفية رضي الله عنه وإذا قال لها
انطلق بك في طالق في كل البلاد وكذلك إذا قال أنت طالق

في الدار وإن قال لها انت طالق إذا دخلت مكنة لم تطلق حتى تدخل مكنة وإن
قال لها انت طالق عدا وقع الطلاق عليها بطلوع الحيض وإذا قال امرأته اختاري
بنوي بذلك لطلاق لو قال لها طلقي نفسك فلها أن تطلق نفسها ما إذا
في مجلسها ذلك وإن قامت منه أو أخذت في عمل أخر خرج الأمر من يديها
وإن اختارت نفسها في قول الاختاري كانت واحدة بائنة ولا يكون
ثلاثاً وإن نوى الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه وكلامها
وإن طلق نفسها في قول طلقي نفسك فهي واحدة رجعية وإن طلق
نفسها ثلاثاً وقد أراد الزوج ذلك وقعن عليها وإن قال لها طلقي نفسك
متى شئت فلها أن تطلق نفسها في المجلس وبعده وإذا قال الرجل طلق امرأتي
فلأن يطلقها في المجلس وبعده وإن قال يطلقها نسيت فلأن يطلقها في المجلس
خاصة وإن قال لها إن كنت تحبيني أو تبغضيني فانت طالق فقالت
أنا أحبك أو أبغضك وقع الطلاق وإن كان في قلبها خلاف ما أظرت
وإذا طلق الرجل امرأته في عرض مودة طلاقاً بائناً وهي في العدة

صرنا من ذوات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها واذا قال
 امرأتك انت طالق لنشاء الله متصلا لم يقع الطلاق عليها وان قال
 لها انت طالق ثلاثا لا واحدة طلقت ثنتين وان قال ثلاثا لا
 ثنتين طلقت واحدة واذا ملك الزوج امرأته او شقضا منها
 او ملك المرأة زوجها او شقضا منه وقعت لفرقة
كتاب الرجعة اذا طلق الرجل امرأته تطبق
 رجعة او تطليقتين فلا اثر لرجعها في عدتها رخصت بذلك او لم
 ترض والرجعة ان يقول راجعتك او راجعت امرأتي او بطاها
 او بقبلها او بلمسها بسهوة او ينظر الى فرجها بسهوة ويستحب ان يسجد
 على الرجعة شاهدين وان لم يسجد صح رجعة واذا انقضت العدة
 فقال قد كنت راجعتها في العدة فصدة قد نفى رجعة وان كذبته
 فالقول قولها ولا ميراث لها عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا قال الرجعة
 قد راجعتك فقالت بخيبة لم يرد انقضت عدتي لم يقع للرجعة

عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا قال زوج الامه بعد انقضاء عدتها
 قد كنت راجعتها في العدة فصدة للمولى وكذبته الامه فالقول
 قولها واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام لم تقطع الرجعة
 وان لم تغتسل او لم يقطع الا قبل من عشرة ايام لم تقطع الرجعة حتى يغتسل
 او يمضي عليها وقت صلوة او يتمم وتصلي عند ابي حنيفة ولي
 يوسف رحمه الله وقال محمد بن محمد اذا تمت تقطعت الرجعة
 وان لم يغتسل او لم يغتسل ونسيت شيئا عند نهام لم يصيد الماء
 فان كان عضوا فافوقه لم تقطع للرجعة وان كان اقل من ذلك انقطعت
 والمطلقة للرجعة تستوفى تزويجا وتزويجا لا بدخولها
 حتى يستأذنها او يسمعها خفوا نكاح والطلاق للرجعي لا يجوز الوطئ
 واذا كان لطلاق بايناء وللثلاث فلان تزويجا في عدتها وبعد
 انقضاء عدتها واذا كان لطلاق ثلاثا في الحرة او ثنتين في الامه لم
 له حتى تنكح زوجا غيره كما صححنا ويدخل بها ثم يطلقها او يزوجها

والصبي المراهق في التحليل كالبالغ ووجي المولي لا يحلها واذ انزوجهما بسطر
 التحليل فالتكاح مكروه فان وطئها حلت الاول واذ اطلقوا الحرة تطليقة
 او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج آخر تم عاكت
 الحرة الاول عاكت بثلث تطليقات وبهذه الزوج الثاني ما في الثلث
 في الطلاق كما بهدر الثلث وقال محمد رحمه الله لا يهدم ما في الثلث
 واذ اطلقها ثلاثا فقالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخلتني
 للزوج وطلقتني وانقضت عدتي والمدة تحتملك جاز للزوج ان
 يصدقها اذا كان في غايظها انها صادقة **باب**
الايلاء اذا قال للرجل امرأته ولسد لا فريك او لا فريك اربعة
 اشهر فهو مؤل فان وطئها في اربعة اشهر حلت في ميسر ولم يمس
 الكفارة وسقط الايلاء وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بتطليقة
 فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقطت البين والى كل حلف على الابد
 فاليمين باقية فانزعه وقز وجهها على الايلاء فانزعهها ولا وقعت بمضي

هذا هو المصنف في كتابه

اربعة اشهر تطليقة اخرى فانزعه وجهها على الايلاء وقع بمضي اربعة
 اشهر تطليقة اخرى فانزعه وجهها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الايلاء
 طلاق واليمين باقية فانزعهها كفر بمسند وانزعه حلف على اقل من اربعة
 اشهر لم يكن فوليًا وانزعه حلف بحج او صورة او صدقة او عتق او طلاق فهو
 مؤل وانزعه في المطلقة الرجعية كان فوليًا وانزعه في البائنة لم يكن فوليًا
 وهذه ايلاء الامة شهران وانزعه المولي عريضا لا يقدر على الجماع او كانت
 المرأة عريضة او كانت بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الايلاء
 فقيوة ان يقول لبيانه فبنت لهما فان قال لك سقط الايلاء وانصح
 في المدة بطلان لك التي وصافيه بالجماع واذ قال امرأته انت على حرام
 سئل عن نيتي فان قال اردت لكذب فهو كما قال وان قال اردت الطلاق
 فهي تطليقة باينة الا ان ينوي الثلث وان قال اردت لظهار فهو ظهار
 وان قال اردت التحريم او لم ارد بدنيا فهو بمنزلة صبرها فوليًا
باب الخلع اذا نسأ الزوجان وخافا

كل من خلع خلع خلع اذا فلع وازال وخلف
 كل من خلع خلع خلع اذا فلع وازال وخلف
 كل من خلع خلع خلع اذا فلع وازال وخلف
 كل من خلع خلع خلع اذا فلع وازال وخلف

الظهار فهو ظهار وان قال ارحت اطلاقاً فهو طلاق يمين وان لم تكن
لديته فليس بشئ ولا يكون الزظهار الا غرض وجنة فان ظاهره لم يتم يكن
مظاهراً وغرق النسائية ان تن علي كظم راعي كان مظاهراً فجماعته وعليها
لكل واحدة منهن كفارة وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً كل ذلك قبل
المسيح بخبري في ذلك عتق الرقبة للكافرة والمسلمة والذكر والانثى
والصغير والكبير والجنون العمياء ولا للمقطوعة اليد من او الرجلين
وبحز الا حتر والمقطوع احدى اليدين باحدى الرجلين من خلاف فلا
بحز مقطوع ابهامي اليدين والجنون الذي لا يعقل ولا يحزني عتق
المدبر وامر الولد والمكاتب الذي ربي بعض المال فان عتق مكاتباً
لم يرد شيئاً جاز وان اشترى اباه او ابنه بنوي بالشر الكفارة جاز
عنها وان عتق نصف عبد مشترك في الكفارة وضيقه باقية فاعتقه لم يحز
عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان عتق نصف عبده غفر له ثم عتق

باقية عنها جاز وان عتق نصف عبده عن كفارة ثم رجع التي ظاهر منها
ثم عتق باقية لم يحز عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان لم يجد المظاهر ما يعتق فلكفارة
صوم شهرين متتابعين ليس فم شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم
الاحد ولا يوم الاثنين فان جامع النظاهر منها في خلال الشهرين ليلاً عامداً
او نهاراً ناسياً استأنف لصوم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ورافط
يوماً منها بعذر او بغير عذر استأنف واذ طاهر العبد لم تجز في الكفارة
الا للصوم فان عتق المولى عند اطعمه لم تجز واذ لم يستطع المظاهر الصيام
اطعم ستين مسكيناً كل مسكين نصف صاع من ثمن او صاعاً من تمر او شعير
لو قيمة ذلك فان غدا هم وعشاهم جاز قليلاً اكلوا او كثيراً فان اعطى
مسكيناً واحداً استين بوجاهة فانه اعطاه في يوم واحد لم تجز الا غداً
وان قرب التي طاهر منها في خلال الاطعام لم يسأنف وغر حبت عليه
كفارة بظاهره فاعتق رقبتين لا ينوي عن احد منهما يعينها جاز عنها وكذا
اذا صام بعد شهر او اطعم مائة وعشرين مسكيناً جاز وان عتق رقبة واحدة

وهي حرة من تحيض فعدتها ثلث اشهر واذا اقراء الحيض وان كانت لا تحيض
 فخصف او كبر فعدتها ثلث اشهر وان كانت فعدتها ان تضع حملها وان كانت
 امراً فعدتها حيضتان وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا مات
 الرجل غلاماً فعدتها اربعة اشهر وعشر وان كانت امراً فعدتها شهر
 وخمسة ايام وان كانت املاً فعدتها ان تضع حملها واذا ورئ المطلقه
 في مرض فعدتها بعد الاجلين فان اغتقت لامر في عدتها فخطاها حتى
 انتقلت عدتها الى عدة الحائض ولا اعتقت وهي ميتة او متوفى عنها
 زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحائض وان كانت يسراً فاعتدت بالشهور
 ثم رأت لدم انتفض فامضى عدتها وكان عليها ان تستاء نف لعدة بالحيض
 والمنكوحه نكاحاً فاسداً او الموطوءة بشبهة عدتها الحيض في الفرقة
 والموت وان ماتت مولى امر الولد عنها او اعتقها فعدتها ثلث حيض وان
 ماتت لصغير غلاماً وبها جلد فعدتها ان تضع حملها فان حدث الحمل
 بعد الموت فعدتها اربعة اشهر وعشر وان طلق الرجل امرأته في حال الحيض

لم تعتد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق واذا وطئت لمعددة بشبهة
 فعليها عدة اخرى وتدخلت لعدتان فيكون ما نزل من الحيض محاسباً
 به منهن جميعاً فان انقضت لعدة الاولى ولم تكمل الثانية فان عليها تمام
 لعدة ^{الثانية} وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب
 الوفاة فان لم تعلم بالطلاق والوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت
 عدتها والعدة في النكاح للفاسد عقيب لتفريق بينهما او غرر الوطء
 على ترك وطئها وعلى الميتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالعدة
 الاحداد بترك الطيب والزينة والادخار للحال امر غدر ولا تختص
 بالحناء ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بقصير ولا غفران ولا احداً على كافة
 ولا صغيرة وعلى لامر الاحداد وليس في عدة النكاح الفاسد ولا
 في عدة امر الولد احداد ولا ينبغي لخطب لمعددة ولا بقاء من الحيض
 في الخطبة ولا يجوز للمطلق الرجعية والميتة الخروج من بيتها ولا منازلة
 والمتوفى عنها زوجها تحرم منازلة وبعض الليل ولا يثبت في غيرهما البكول

ان تزوجها رجلاً ولم يعلم انها معدة او منكوحة
 او وجدها على فراشه والنساء قلن
 انها زوجهك محبسه

وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفقرة
 فان كان نصيبها من دار الميراث لا يفيها واخرجها الميراث نصيبهم انشلت
 واجوز ان يسافر الزوج بالمطلة الرجعية فاذا طلق الرجل امرته طلاقاً بائناً
 ثم رجعا في عتمة وطلقها قبل ان يدخلها فعليه مهر كماله وعليها عتة ^{تتبع}
 وقال محمد رحمه الله نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى وثبت نسب ولد
 المطلقة الرجعية اذا جاءت برستين او اكثر لم ترق باقضاء عتمة وان
 جاءت بر اقل من رستين بانث وان خواتم بر اكثر من رستين ثبت نسب
 وكانت رجعتاً والمبتوتة ثبت نسب لدها اذا جاءت بر اقل من رستين
 واذا جاءت بر ثلثا ورستين خرجت من الفرقة لم يثبت نسبها الا ان يدعي
 ويثبت نسب لدها المتوفي عنها زوجها ما ينزل الوفاة ويرستين وان العتة
 المعتدة باقضاء عتمة ما جاءت بولد اقل من رستين او شهر ثبت نسب
 وان خواتم بر رستين او شهر ثبت نسبها واذا ولدت المعتدة ولداً لم يثبت
 نسب عند الحي حنفية رضي الله عنه الا ان يشهد بولدها رجلان او رجل واحد

الا ان يكون هناك جيل ظاهر او اعترف قبل الزوج فيثبت النسب من
 غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ثبت في الجاهل بغير
 امرأة واحدة وان تزوج امرأة في ثبات بولدها فاستد اشهر من ذيو
 تزوجها لم يثبت نسبها وان خواتم بر رستين او شهر فصاعد ثبت نسب
 لان اعترف بالزوج او سكت واخرج الولادة يثبت بغير شهادة امرأة واحدة
 تشهد بالولادة واكثر مدة الحمل سنتان واقله ستة اشهر واذا طلق الذمي
 الذيم فلا عتة عليها واذا تزوج الحامل غير النكاح ولا يطأها
 حتى يضع حملها **باب النفقات** النفقة واجبة
 للزوجة على زوجها مسلمة كانت وكافرة اذا سلمت نفسها في فتره فعليه
 نفقتها وكسوتها وسكنها يعتبر ذلك بما لها من جميع ما هو مستحق
 الزوج او معسر فان امتنع من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلا نفقة
 وان نكرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها وان كانت صغيرة لا يستمتع
 بها فلا نفقة لها وان سلمت ليه وان كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطء

انها لو لم تزف اليه بيت زوجها لا نفقة
 وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله وهو مختار
 بعض الحكماء في حق المهر

والمرأة كيرة فلها النفقة من مالها وإذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة
و السكنى في عدتها رجعيًا كان وبائنا ولا نفقة للموتى عنها زوجها
وكل فرقة جاءت قبل المرأة بمصيبة فلا نفقة لها وإن طلقها أثناء
ارتدَّت سقطت نفقتها وإن كنت ابن زوجها من نفسها وإن كان بعد
الطلاق فلها النفقة وإن كان قبل الطلاق فلا نفقة لها وإذا خيشت المرأة
في دين أو غصبها رجل كرها فذهب بها أو حجب مع محرور فلا نفقة وإن
رضت في مثل الزوج فلها النفقة وتفرض على الزوج نفقة حادها إذا
كان موثرا ولا تفرض له كثر من حاد واحد وعليه أن يسكنها في دار مفردة
ليس فيها أحد غيرها إلا أن تخار ذلك وإن كان له ولد غيرة فلا يسكن
أن يسكن معها وللزوج أن يمنع ولديها وولدها من غيرة وإهلها
من الدخول عليها ولا يمنعه من النظر إليها وكلامها متى وقت لخيارها وقت
أعسر نفقة امرأتها لم يفرق بينهما ويقال لها استديني عليه وإذا غاب الرجل
وكذلك في يد رجل يعرف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال

نفقة زوجته الغايبة ولده الصغار والديها وياخذ منها كنفلة
بها ولا يقضي نفقة في مال الغايبة لأهلها ولا يقضي القاضي لها نفقة
الأعسار ثم ليسر فاصمت ثم لها نفقة الموسر وإذا مضت مدة له
ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا يسئ لها إلا أن يكون القاضي فرض
لها النفقة أو صاحبت الزوج على مقدلهما فيقضي لها بنفقة ماضية
وإذا مات الزوج بعد ما يقضي عليه بالنفقة ومضت شهر سقطت النفقة
وإن أسلفها نفقة الستة ثم مات لم يسترجع منها بشئ وقال محمد رحمه الله
تحتسب لها نفقة ما مضى ما بقي للزوج وإذا تزوج العبد حرة فتقتل
دين عليه يباع فيها وإذا تزوج للرجل مته فبواها مولاهما معترلا فعليه
النفقة وإن لم يبوئها فلا نفقة لها ونفقة الأولاد الصغار على الأب
لا يسار كره فيها أحد كما لا يسار كره في نفقة الزوجات أحد وإن كان الصغير
رضيعا فليس على أمه أن ترضعه ويستأجر لها الأب من رضعه عندها
فإن استأجرها فخير زوجته أو معتدته لترضع ولدها لم يجز وإن أنقضت

إذا اعتقت كاتحة وليس لامة وار الولد قبل العتق حتى يولد والدة
لحق بولدها المسلم والمعتق الا اذا كان يخاف من ان يكفر فاذا ارادت
المطلقة ان تخرج بولدها من المص فليس لها ذلك الا ان يخرجها الى وطنها
وقد كان الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجداه وولده
اذا كانوا فقراء وان خالفوه في دينه ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين
الا للزوجة ولا بوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد
ولا يسارك الولد في نفقة ابويه احد والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا
كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغرة فقيرة او كان ذكرا زمتا او اعمى
فقيرا يجب ذلك على مقدار الميراث وتجب نفقة الابنة البالغة والابن
الزعر على ابويه ائلا على الابن لئلا ينزع على امره الثلث ولا تجب نفقة
مع اختلاف الدين ولا تجب على الفقير واذا كان الابن الغائب فالقاضي نفقة
ابويه وان باع ابوه متاعه في نفقة جازع عند أبي حنيفة رضي الله عنه
وان باع للعقار لم يخرج وان كان الابن الغائب فالقاضي نفقة ابويه فانفق منهم بعضهم

وان كان له مال في يد اجبني فانفق عليها بغير اذن القاضي ضموا واذا قضى
 القاضي للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة فصنت مدة
 سقطت الا ان اذن القاضي في الاستدانة عليه على المولى ان
 ينفق على عبده وامته فان امتنع وكان لها كسب كسبا وانفقا ولا
 لم يكن لها كسب انجب المولى على بيعها **كتاب العتاق**
 العتق يقع من الخ المبالغ العاقل في ملكه اذا قال عبده او امته
 انت خا ومعتق وعتق او محررا وقد حررتك او اعتفك فقد
 عتق نوي المولى العتق او لم ينو وكذلك اذا قال راءك خا او
 اور قبلك او بدتك او قال امته فرجك خا او قال امك على
 ونوي به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذلك كذايات العتق واذا قال
 لا سلطان لي عليك ونوي به العتق لم يعتق وان قال هذا ابني وثبت
 على ذلك او قال هذا مولاي وابي مولاي عتق وان قال ابني او ابنتي
 لم يعتق وان قال لغيري لا يولد مثله مثله هذا ابني عتق عند ابي حنيفة

رضي الله عنه واذا قال امته انت طالق بنوي به الحرية لم يعتق واذا قال
 لعبده انت مثل الحر لم يعتق وان قال ما انت الا حر عتق واذا ملك المولى
 ذارهم محررا منه عتق عليه واذا اعتق المولى بعض عبده عتق ذلك البعض
 ويسعى في بقية قيمته لمولاه عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو ثوبان
 ومحمد رحمهما الله يعتق كله وان كان العبد بين شركين فاعتق احدهما
 بضيبه عتق فان كان هو شركا فشر بكمه بالخيار ان شاء عتق وان شاء
 ضم شركه قيمته بضيبه وان شاء استسعى العبد وان كان المعتق معسرا
 فالشرك بالخيار ان شاء عتق وان شاء استسعى وقال ابو ثوبان
 ومحمد رحمهما الله ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الغنا
 واذا اشترى رجلا من ابناء احد ما عتق نصيب الاب والاضمة عليه وكذلك
 اذا ورثاه فالشرك بالخيار ان شاء عتق بضيبه وان شاء استسعى
 واذا شهد كل واحد من الشركتين على الآخر بالحرية سعى العبد لكل واحد منهما
 في بضيبه فهو بين كنانا او مفسرين عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال

أبو يوسف ومحمد رحمهما الله إن كانا موسرين فلا سعاية عليه وإن كانا بائسين
 سعيهما وإن كانا أحدهما موسرا والآخر معسرا سعى للموسر ولم يسع للمعسر
 وغرق عبده لوجه الله تعالى وللشيطان وللصنم عتق وعتق المملوك
 والسكران فاقع وإذا أضاف العتق إلى ملك أو شرط صح كما يضح في الطلاق
 وإذا خرج عبد من الحرب لينا مسلما عتق وإذا أعتق جارية حاملًا
 عتق حملها وإن أعتق الحمل خاصة عتق ولم يعتق لغيره وإن أعتق عبده على
 فقيد العبد عتق وإن فر المالك ولو قال إن أردت لي إلفا فانت حر صح وصار
 ما ذكرنا فإن أخصر المالك أجزأه المولى على قبضه وعتق العبد وولد
 الأمة غرق لاها حر وولدها غرق وجها مملوك لسيدتها وولدها حر
 من العبد حر **باب التدبير** إذا قال المولى
 لملوك إذا مت فانت حرة وانت حر غرق برمي وانت مديرة وقد ترك
 فقد صار مديرة لا يجوز بيعه ولا هبته والمولى أن يستخذه ويواجهه
 وإن كانت أمه وطمها ولدان يزوجها فإذا مات المولى عتق المديرة مثل مالك

أن يخرج من الملك وإن لم يكن له مال غرق سعي في ثلثي قيمته فإن كان على المولى
 دين سعي في جميع قيمته لغواؤه وولد المديرة مديرة فإن عتق المديرة
 بموته على صفة مثل أن يقول إن مت غرق في هذا أو سفي هذا أو مرض
 كذا فليس مديرة ويجوز بيعه فإن مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق
 كما يعتق المديرة **باب الاستبداد** إذا ولد الأمة
 غرق لاها فقد صارت أم ولد له لا يجوز بيعها ولا تملكها وله وطئها
 واستخذامها واجارتها ونزوحها ولا يثبت نسب لها إلا بالعرف
 به فإن جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسبها بغرقه وإن نفى في بقوله
 وإن تزوجها فجاءت بولد فهو في حكم أمه وإذا مات المولى عتقت جميع
 المالك لأنهما السعاية للغواؤه وإن كان على المولى دين وإذا وطئ للحر
 أمه غرق بشكاح فولدت منه مملوكا صارت أم ولد له وإذا وطئ لأم
 جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه وصارت أم ولد له
 وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمته ولدها وإن وطئ ابنة الأب

المولى

مع بقاء الاب لم يثبت النسب فان كان الاب ميتا ثبت النسب من
الجد كما ثبت غراب واذا كانت الجارية بين شركتي فجات بولد فادعاه
احدهما ثبت نسب من وصار من اعز ولد له وعليه نصف عقرها
ونصف قيمتها وليس عليه شيء من قيمته ولدها فان ادعى عياه معا ثبت
نسب منهما وكانت لا امرأه ولدها وعلى كل واحد منهما نصف العقر
فصاها بالمد على الآخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما
يرثان منه ميراث اب واحد واذا وطئ المولى جارية مكاتبته فجات
بولد فادعاه فان صدق المكاتب ثبت نسب لولد منه وكان عليه
عقرها وقيمته ولدها ولا نصير امرأه ولدها وان كذب في النسب لم يثبت
باب المكاتب
واذا كان المولى عبده او امته على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك
صار مكاتباً ويجوز ان شرط المال حالا ويجوز فوجلاً ومنتهماً وكهنة
العبد الصغير اذا كان يعقل البيع والشراء واذا تمت الكتابة خرج المكاتب

من يد المولى ولم يخرج من ملكه فمخوله البيع والشراء والسفر ولا يجوز له
الزواج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق ولا يبايع ولا يتكفل ولا
ولد له ولد غلام له دخل في كتابته وكان حكمه حكمه وكسبه له وان
مزوج المولى عبده من امته لمكانتها فولدت منه ولداً دخل في كتابتها
وكان كسبه لها وان وطئ المولى مكاتبته من عمر العقر فان جني عليها او علم
ولدها لم يمتد الجنابة واذا انفق لها غمها واذا اشترى مكاتباً باه
او ابنته دخل في كتابته وان اشترى امرأه دخل في كتابته
ولم يجر له بيعها وان اشترى داراً من ماله او ولد له ولد دخل في كتابته
عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا اعجز المكاتب عن تجهيز الحاكم في حاله
فان كان له دين يقضه او مال يقدر على بيعه او شراؤه او غيره او لثلاثة
وان لم يكن له وجه وطلب المولى بيعه بغيره وفسخ الكتابة وقال ابو يوسف
رهم الله لا يبيعه حتى يتواني عليه بجان واذا اعجز المكاتب عن ابي احكام المرق
وما في يده فلا كسب لماله وان مات المكاتب له مال لم ينفخ الكتابة

وَقَضَيْتُ كِتَابَتَهُ فِي الْكُسَايَةِ وَحَكَمْتُ بِعَقْرِ فِي أَخْرَجَهُ خُرَاجًا حَيَاتَهُ وَإِنْ لَمْ
 يَتْرِكْ وَفَاءً وَتَرَكَ وَلَدًا مَوْلًى لِي فِي الْكِتَابَةِ سَبْعِي فِي كِتَابَتِهِ بَيْدَ عَلَى خُومٍ
 وَإِذَا لَدِي حَكَمْنَا بَعْتُولَ بَيْدَ قَبْلَ مَوْتِهِ وَبَعْتُولَ لَوْلَا وَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا لَمْ يَسْتَرْ
 قِيلَ لَهُمَا أَنْ تَقْرِي الْكِتَابَةَ حَالَةً وَالْأَمْرُ دَرْتٌ فِي الرِّقِّ وَإِذَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِ
 عَبْدُهُ عَلَى خَيْرٍ وَخَيْرٍ أَوْ عَلَى قِيمَةٍ تَفْسِرُ الْكِتَابَةَ فَاسَدَةً فَانْزِلِي الْخَمْرَ
 عَتَقَ وَلَوْ لَمْ يَسْعِي فِي قِيمَتِهِ لَا يَنْقُصُ مِنَ الْمَسْمُومِ وَيَزَادُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ
 عَلَى حَبْلٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ لِكِتَابَتِهِ جَانِزَةً وَإِذَا كَانَتْ عَبْدٌ بَيْنَ كِتَابَتِهِ وَاحِدَةً
 بِالْفِ دَرَاهِمٍ أَوْ بَا عَتَقَا وَإِنْ عَجَزَ أَنْ يَزِدَ إِلَى الرِّقِّ وَإِنْ كَانَتْهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ
 مِنْهَا صَاحِبُ غَيْرِهَا جَانِزَةً لِكِتَابَتِهِ وَإِنَّمَا لَدِي عَتَقَا وَيَرْجِعُ عَلَى تَرْكِهِ
 بِنِصْفِهَا لَدِي وَإِذَا لَعَنَ الْمَوْلَى مَكَاتَهُ عَتَقَ بِعَقْرِ وَسَقَطَ عَنْهُ مَالُ
 الْكِتَابَةِ وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى الْمَكَاتِبِ لَمْ تَنْفَسَخِ الْكِتَابَةُ وَقِيلَ لَهُ إِذَا لَمْ يَأَلِ
 إِلَى وَرَثَةِ الْمَوْلَى عَلَى خُومٍ فَإِنْ عَتَقَ لِحِذِّ الْوَرِثَةِ لَمْ يَنْفِذْ عَتَقَهُ وَالْعَبْقُ
 جَمِيعًا عَتَقَ وَسَقَطَ عَنْهُ مَالُ الْكِتَابَةِ وَإِذَا كَانَتْ لِمَوْلَى أَوْ لِدَارِهِ جَانِزَةً

وَلَوْ مَاتَ الْمَوْلَى سَقَطَ عَنْهَا مَالُ الْكِتَابَةِ وَإِنْ لَدَتْ مَكَاتَتَهُ مِنْهُ فَمِنْ الْخِيَارِ
 أَنْ تَشَاءَ مَضَتْ عَلَى الْكِتَابَةِ وَأَنْ تَشَاءَ تَعْرِتْ نَفْسَهَا وَصَارَتْ أَمْرًا لِلدَّارِ
 وَإِذَا كَانَتْ مَدِينَةً جَانِزَةً لِمَوْلَى وَلَا مَالًا لَهَا كَانَتْ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ
 تَسْعِي فِي ثَلَاثِي قِيمَتِهَا أَوْ بِسَبْعِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَأَنْ تَبْرَهَ بِمَا تَبْتَدِ صَحَّ التَّكْبِيرُ
 وَلَهَا الْخِيَارُ أَنْ تَشَاءَ مَضَتْ عَلَى الْكِتَابَةِ وَأَنْ تَشَاءَ تَعْرِتْ نَفْسَهَا وَصَارَتْ
 مَدِينَةً وَأَنْ تَرْضَى مَضَتْ عَلَى كِتَابَتِهَا فَاتَ الْمَوْلَى وَلَا مَالًا لَهَا فَمِنْ الْخِيَارِ أَنْ تَسْعِي
 سَعَتِ فِي ثَلَاثِي مَالِ الْكِتَابَةِ أَوْ ثَلَاثِي قِيمَتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 وَإِذَا لَعَنَ الْمَكَاتِبَ عَبْدُهُ عَلَى مَالٍ لَمْ يَخْرُجْ وَإِذَا وَهَبَ عَلَى عَوْضٍ لَمْ يَقْبَلْ
 وَإِنْ كَانَتْ عَبْدُهُ جَانِزَةً فَإِنْ لَدِي ثَلَاثِي قِيمَتِهِ أَوْ لَوْلَا فَوَلَّاهُ لِلْمَوْلَى
 وَإِنْ لَدِي بَعْدَ عَتَقِ الْمَكَاتِبِ لَوْلَا فَوَلَّاهُ لَهَا **بَابُ**
الْوَلَاءِ إِذَا لَعَنَ الرَّجُلُ مَوْلَاهُ فَوَلَّاهُ لَهَا وَكَذَلِكَ الْمَاءُ تَعْتَقُ فَإِنْ
 شَرَطَ أَنْ يَسَابِقَهُ فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ لِلْوَلَاءِ لَمْ يَلْعَنُ وَإِذَا لَدِي الْمَكَاتِبِ
 عَتَقَ وَلَوْلَا لِلْمَوْلَى أَنْ يَعْتَقَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ مَدِينَةً

نَهَا فَوَلَّاهُ لَوْرَثَةِ الْمَوْلَى

والتمات ولادة وولاء همد وخرمك ذارح محمد من عتق عليه وولاه
له واذ تزوج عبد رجل امرا لا خفا عتق مولاه امرا لا مراه وحي حامل
من العبد عتق وعتق لها وولاء الحامل لمولي الا لا ينتقل عنه بدلا
فان ولدت بعد عتقها لا كثر مستنساها ولدا فاولاه مولاه الا لا
فان عتق العبد حر ولاء ابنته وان نقلت عن مولى الى اخر الى مولى ابنته
تزوج من العبد عتق للعبد فولدت له اولاد فاولاه ولدها لمولاهما
عنداني حنيفه ومحمد رجمها لله وولاء العتق لا يعصيب فان كان للمعتق
عصبة من النسب فهو ولي منه فان لم يكن له عصبة من النسب فيرثه للمعتق
فان مات لمولي ثم مات للمعتق فيرثه لمولي دون نسبه وليس للنساء
من الولاء الا ما اعتق او اعترف او كاتبه او كاتبته واذ
ترك المولى ابنا واولاد ابن آخر فيرث المقتول الابن من ابنته و
الولاء للكبر واذ اسلم رجل على يد رجل وولاه على ابنته يعقل
عندنا واسلم على يد غيره وولاه فالولاء صحيح وعقله على مولاه فان مات

ولا وارث له فبدا لله للمولى وان كان له وارث فهو ولي منه وللمولى
ان ينتقل عنه بولاه الى غيره فام يعقل عنه فان عقل عنه لم يكن له عقل
بولا له وليس لمولى العتق ان يولاه الى احد **كتاب**
الجنایات القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما
يجري مجرى الخطا والقتل بسبب العمد ما تعد ضربه بسلاح او بالحجر
محرم السلاح في تعريق الاجزاء كالمحترق الجنب والحجر والناثر جرح
ذلك الماء ثم والقود الا ان يعقوا اولياءه ولا كفارة فيه وشبه العمد
عنداني حنيفه رضي الله عنه ان يتعد الضرب بالسلاح ولا بالحجر
محرم السلاح وقال ابو يوسف ومحمد رجمها لله اذ ضربته بحجر عظيم او
خشب عظيم فهو عمد وشبه العمد لنتعد ضربه بالاقنعة غاليا وهو
ذلك على القولين المائمه والكفارة والقود فيه وفيه مغلظة على العتق
والخطا على وجهين خطا في القصد وموانير في شخصه يظن صيدا
فاذا هو دقي وخطا في الفعل وموانير في غرضه فيصيب دميما وحي

ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا ما تم فيه وما يجري مجرى الخطأ مثل
 النائم ينقلب على رجله فيقتل حكمه حكم الخطأ فاما القتل بسبب كافر البئر
 ووضع الحجر في غير ملكه وموجبه اذا تلف فيه ارضي الدية على العاقلة
 ولا كفارة فيه والقصاص واجب يقتل كل متخوف الذعر على الثأر بيد اذا
 قتل عمدا او يقتل الخ بالحر والحر بالعبد والمسلم بالذي ^{او ممنوع يدع القتل} ولا يقتل المسلم
 بالمستاء عز ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى والرجل
 ولا يقتل الرجل بابنه ولا بعبد ولا بمدبرة ولا مكاتبه ولا بعبد ولده
 وحرقه قصاصا على ابيه سقط ولا يستوفى القصاص ابا استيف
 واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث لا للمولى فله القصاص وان ترك
 وفاء ووارثه غير المولى فلا قصاص لهم ولا يجتمعون مع المولى واذا قتل
 عبد الرز لا يجب القصاص حتى ^{او لا يكون وافي الادب بدن المكاتب} تجتمع الراهز والمهز ومخرج حبل
 عمدا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص وغرقه يد غيره عمدا
 من المفصل قطعت يده وكذلك الرجل وما رز لا نف والاخذ من وجهه

غير حبل قلعها فلا قصاص عليه فان كانت قايمة فذهب ضوها فعليه القصاص
 يحيى للمراة ويجعل على وجهه قطر طربق تقابل عينا بالمرأة حتى يذهب ضوها
 وفي السر القصاص وفي كل شئ يمكن فيها المأثلة القصاص والقصاص في عظم
 الا السر وليس في اذن النفس شئ بعد انا هو عمد او خطأ ولا قصاص بين
 للرجل والمرأة فماد في النفس لابن الحر والعبد ولا لبني العبد وبجيب الفصل
 في الاطراف من المسلم والكافر وغرقه بدمه نصف الساعد او وجهه
 جانيقه فري منها فلا قصاص عليه واذا كانت يد المقطوع صحيحة والباطع
 شاة او اقصدا لصابع فالمقطوع بالخيار لشيء قطع اليد المعيبة ولا
 لمخبرها وان شاء اخذ الارش كاملا ومن شئ حبل فاستوعبت الشجة
 ما بين قرنيه وهي تستوعب ما ينقر في لساع فالمشجوع بالخيار لشيء
 اقصر بقدر شجته فيستدي خراي الجانبين شاة وان شاء اخذ الارش
 ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر الا ان يقطع الحشفه واذا اصاب
 القائل او لبا، المفتول على السقف القصاص وجب ثلثا فليلا كان

او كثر فان على احد الشركاء من الذم والصلح من نصيبه على عوض سقط
 حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية واذا قتل جماعة واحدا
 اقتص من سبعة اذ كان عمدا واذا قتل واحدا جماعة فحضر وليا المقتول
 فذلك جماعة ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد قتل وسقط حق الباقيين
 ومن وجب عليه القصاص فان سقط القصاص واذا قطع رجل من بدرجل
 واحد منها وعليها نصف لدية وان قطع واحد يميني رجلين فحضر اهلها
 بقطعا بده وباه خدامه نصف لدية تقسمان نصفين وان حضر واحد
 منها فقطع بده فلا هو عليه نصف لدية واذا اقر العبد بقتل العمد
 لفر القود ومن جلا عمدا فنفذ السهم منه الى آخره فاما فعليه القصاص
 لاهل الدية للمأني على عاقلة

كتاب الديات

اذا قتل رجل رجلا شبهة بعد فعله عاقلة دية مغلظة وعليه كفارة
 ودية شبهة العمد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ما لم يلبس
 ارباعا وخمس وعشر من سنت مخاض وخمس وعشر من نبت لبون وخمس وعشر من حقن

فلا قصاص على كل واحد

وخمس وعشر من جذعة ولا يثبت المغلظة الا في ابل خاصة فان قضيت الدية
 فغسل ابل لم تغلظ وقتل الخطاء تجب به الدية على العاقلة والكفارة على
 القاتل الدية في الخطاء ما نذر الا بالخمساء عشر من سنت مخاض وعشر من نبت لبون
 وعشر من نبت لبون وعشر من حقن وعشر من جذعة ومن العير الف دينار
 الورق عشرة الا في درهم ولا يثبت الدية الا بهذه الانواع الثلاثة عند
 ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله البقرة ما بقية ومن
 الغنم الفاساة وخر الحلال ما ياحل كل حلل ثوبان ودية المسلم والذي سواه
 وفي النفس الدية وفي لما ركن الدية وفي اللسان الدية وفي لذكر الدية
 وفي لعقل اذا ضرب برء سر فذهب عقله الدية وفي الخيطة اذا حلفت فلم تثبت
 الدية وفي شعر الرأس الدية وفي الحاجبين الدية وفي العينين الدية
 وفي ليدن الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذن الدية وفي الشفتين
 الدية وفي لانشين الدية وفي ثديي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه
 لاشياء نصف لدية وفي اشفار العينين الدية وفي احد ما ربح الدية

وفي كل اصبع من اصابع اليد اليمنى والرجلين عشرة الدية والا اصابع كلها
سواء وكل اصبع فيها ثلثة مفاصل في احدهما ثلثة دية لا يصح وفيها
مفصلان في احدهما نصف دية لا يصح وفي كل سرخس من الابل
والاسنان والافراس كلها سواء ومن ضرب عضوا فادب منه فعتد
ففيه دية كاملة كما لو قطع كاليد اذا اسلئت والعجز اذا ذهب ضوفا
والشجاج عشرة الحارصة والدمعة والدامية والباضة والملتزمة
والسحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والامة في الموضحة القصص
ان كانت عدا ولا قصاص في بقية الشجاج وما دون الموضحة ففيه حكومة
عليه وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشرة الدية وفي الهاشمة عشرة الدية
وفي المنقلة عشرة ونصف عشرة الدية وفي الامتدلك دية وفي الجايفة
ثلثة الدية فان نفدت فهي جانيقتان ففيها ثلثة الدية وفي اصابع اليد
نصف دية وان قطعها مع الكف ففيها نصف دية وان قطعها مع نصف
الساعد ففي الكف نصف دية وفي الرابطة حكومة عدا وفي لا يصح الدية

حكومة عدا وفي غير الصبي وذكره ولسانه اذا لم تعلم حكمة عدا
ومن شح رجلا موضحة فذهب عقله او شعره او سبه دخل امرئ الموضحة
في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه امرئ الموضحة مع
الدية ومن قطع اصبع رجل فثلث اخرى الي جنبها ففيها امرئ ولا قصاص
فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومن قلع ستر رجل فبنت مكانها اخرى
سقط الامرئ ومن شح رجلا فالتخمت لم يوطأ اثر وبنت الشعر سقط
الامرئ عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف عليه السلام قال
محمد بن علي لرجلة الطبيب فرجع رجلا مجراحتا لم يفتقر منه حتى يبرأ ومن
قطع يد رجل خطأ فقتل قبل البرء فعليه الدية وسقط امرئ اليد وكل
عد سقط فيه القصاص بغيره فالدية في مال القاتل وكل امرئ حجب
بالصلح فهو في مال القاتل واذا قتل الاب بغيره عدا فالدية في ماله في ثلثين
وكل خاية اعترف بها الجاني فهي في ماله ولا يصدق على عاقلة وعمل الصبي
والجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة ومن حفر في طريق المسلمين

او وضع حجر فتلف بذلك انسان قد يتر على عاقلة وان تلف قيمته
 فضا منها في ماله وان شرع في الطريق وسنا او منرا بافسط على
 انسان فعطبت فالدية على عاقلة ولا كفارة على حافر البئر ووضع
 الحجر وخفر بئر في ملكه فعطبت بها انسان لم يضر ولا ركبت ضار من
 الدابة وما اصابت بيدها او كدمت ولا يضر ما نفضت برجلها او
 ذنبها فانزلت وبالت في الطريق فعطبت به انسان لم يضر ولا
 ضار من اصابت بيدها او رجلها والقائد ضار من اصابت بيدها او
 رجلها ووقع دق طار فهو ضار من اصابه وطئ فانزلت فماتت فالفم
 عليهما واذا جنى العبد جنابة خطأ قبل المولى له اما ان تدفع بها او تقدر
 فان دفعه ملكه وفي الجنابة وان فداه فداه بارسها فان غار فخني
 كان حكم الجنابة الثانية حكم لاوي وان جنى جنابتين قبل للمولى انما
 ان تدفع للمولى الجنابتين يقسمانه على قدر حقيقتهم واما ان تدفع
 بارس كل واحدة منهما وان اعتقد المولى ومولا يعلم بالجنابة ضمن لا دفع قيمته

وارسها وانزل المولى واعتقد بعد العلم بالجنابة وجب عليه ارس
 واذا جنى المذنب لو اقر الولد جنابة ضمن للمولى لا قتل من قيمته وارسها
 فان جنى اخري وقد دفع المولى القيمة الى الاول بقضاء فلا شيء عليه وشيع
 وفي الجنابة الثانية وفي الجنابة لاوي فيشارك فيها اخذ فارك المولى
 دفع للقيمة بغرض قضاء فالولي الجنابة ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع
 الجنابة لاوي واذا مال الحايط الى طريق المسلمين وطول صاحب بنقصد
 واستهد عليه فلم ينقض في مدة يقدر على نقصه حتى سقط ضمن وانلف من
 نفس له واله يستوي ان يطالبه بنقصه مسلم او ذمي وان مال الى دار
 رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة واذا اصطدم فارسان فمات فاعلى
 عاقلة كل واحد منهما دية لاخر واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته
 لا يزاد على عشرة الاف درهم وان كان ثمنه عشرة الاف واكثر وقضى عليه
 بعشرة الاف لا عشرة وفي لا فدا ان زادت قيمتها على الدية خمسة
 الاف لا عشرة وفي يد العبد نصف قيمته لا يزاد على خمسة الاف لا عشرة

وكل ما يقدر فرد به الحرف هو مقدار فقيمة العبد واذا ضرب بطا اءاءة فالت
 جنيتا ميتا فعليه غرة نصف عشر الدية فان الفدية جيا ثم مات فعليه دية كاملة
 وان الفدية ميتا ثم مات لم فعليه دية وغرة وان مات ثم الفدية ميتا فعليه
 دية في الاقرار بشئ في الجنين وما يجب في الجنين موروث عنه وفي جنين
 الاثم اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان جيا وعشر قيمته ان كان انثى
 ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه العمد والخطاء عتق رقبة مؤمنة
 فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزي فيها الاطعام والله اعلم
كتاب مسائل الفسامة واذا وجد الفيل في محلة
 لا يعلم فقتله استخلف خمسة رجال منهم يجزهم الولي بالله ما قتلناه ولا
 علمنا له قاتلا فاذا حلفوا بقضي على اهل المحلة بالدية ولا يستخلفوا
 ولا يقضي له بالجناية وان لم يكن اهل المحلة كثر ايمان عليهم حتى يتم
 خمسين ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا اءاءة ولا عبد وان وجد
 ميت لا اثر به فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان له عييل من نفسه

لو خرب به او خربه واركان خرج من عبيدا وعرا ذنير فهو قتل واذا
 وجد الفيل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة دون اهل المحلة ولا
 وجد الفيل في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقلة ولا يدخل
 السكان في القسامة مع الملاك عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهي
 على اهل الخطر دون المستتر في لو قتل منهم واحد وان وجد الفيل في
 سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واذا وجد الفيل في مسجد
 محلة فالقسامة على اهلها واذا وجد في الجامع او الشارع لا عظم فلا قسامة
 فيه والدية على بيت المال واذا وجد في برية ليس بقرى بها عمارة فهو هدم
 واذا وجد في قرية بين كان على اقرعها وان وجد في وسط القرية لم ير الماء
 فهو هدم وان كان محبسا بالسائي فهو على اقرع القرية من ذلك المكان وان
 ادعى المولى على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم ولا
 ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم واذا قال المستخلف قتل فلان
 استخلف بالله ما قتل ولا عرف له قاتلا غير فلان واذا شهد اثنان من اهل

اهل الخطر هم المشركون والمنفردون والمتمتعون والموتون ويدعون ويدعون الاعيان والموتون في القتل

المحلة على رجل من غيرهم ندقت لم يقبل منها كتاب
المعاقلة الدية في سبب العمد والخطاء وكل دية وجبت بنفس
القتل على العاقلة والعاقلة اهل الديوان كالفائل خراهل الديوان
يؤخذ عطاياهم في تلك سنين فان خرجت لعطايا في اكثر من ثلاث سنين
او اقل اخذ منها ومن لم يكن من اهل الديوان فمما قلته قبيلته تقسط عليهم
في تلك سنين ليزاد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة درهم ودا
نقان وينقص منها فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليها قرى لقبائل
غيرهم ويدخل القائل مع العاقلة فيكون فدية يودي مثل حدهم وعاقلة المعق
قبيلة مولاه وهو الموالاة يعقل عنه مولاه قبيلته ولا تنحل العاقلة
اقل من نصف عمر الدية وتكمل نصف لعشر فصاعداً وما نقص من ذلك فهو
في مال الجاني ولا تعقل العاقلة جنابة العمد ولا تعقل الجنابة التي اعترف
بها الجاني الا ان يصدقوه ولا تعقل ما لم يصب بالصلح واذا جنى الحر على العبد
جنابة خطأ كانت على عاقلة **كتاب الحدود**
للزنا يثبت بالبينتين ولا قرار بالبينة ان تشهد اربعة من السهود على رجل

لواحدة بالزنا فيسألهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين زني ولين
زني وميتي زنا فاذا بينوا ذلك وقالوا رايناها وطهنا في فرجها كالميل
في المحلنة وسال القاضي عنهم فعدلوا في السر والعلاينة حكم بشهادتهم و
الاقرار ان يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة محالين في كل مرة
المقر كلما اقر مرة القاضي فاذا اقر اربعة اربع مرات سال عن الزنا ما هو وكيف
هو واين زني وبم زني فاذا بين ذلك لزم الحد فان كان الزاني محصناً
رجمه بالحجارة حتى يموت يخرج الى ارض قضاء يبدى له السهود برجمه ثم لا مام
ثم الناس فاذا امتنع السهود من الابداء سقط الحد وان كان مفراً ابتداء
الا مام ثم الناس ويخجل ويكفر بصل عليه وان لم يكن محصناً وكان
حراً فحده مائة جلدة باء مام يضر برسبوط لا مدة لضر بائسب طاً
ينزع عنه ثيابه ويفرق الاقرب على اعضائه الامراء سر ووجهه وفرجه
وان كان عبداً جلده خمسين جلدة وكذلك فان رجع المفزع اقره قبل
اقامة الحد عليه او في وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله ويستحب للامام

ويستحب لامرأته بلقر المقل الرجوع ويقول لعلك لمست و قبلت
 والرجوع للمرأة في ذلك سواء غلبت المرأة لا يبرع عنها من شأبها الا الفرو
 والحشوق وان خفيها في الرحم جاز ولا يقيم للمولى الحد على عبده الا باذن
 الامام ^{والشور بخط القطن} واذا رجع احد الشهود بعد الحكم قبل الزعم ضرب بالحد وسقط الزعم
 فان رجع بعد الزعم حد الراجع وحده وضرب بع اللديته وان نقض عدل
 عن بعد خذوا او شرط الاحصان ان يكون محررا بالغاعا فلا مسلمانا قد تفرج
 امرأته نكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان ولا يجمع في المحصر
 بين الجلد والرحم ولا يجمع في البكرية الجلد والنفى لان نفي الامر ذلك
 مصلحته فيغير بر على قدر ما يراه واذا زنى لم يبرق وحده الزعم بزعم فاركا
 حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ واذا زنت الحامل لم تحده حتى تضع حملها فان كان
 حدها الجلد في ثعالي ^{او في ثعالي} سقط سها واذا شهد الشهود بخد متفاد حمل بمنعم
 غافا منه بعد ثم عوانه لم يقبل شهادتهما الا في القذف خاصة وخروطي
 فماد والفرج غنر و لا حد على خروطي جارية ولده و ولد ولده

مذم

وان قال علمت انها علي حرام واذا وطي جارية لا يبرأ وامرأته وزوجته
 او وطي العبد جارية مولاه وقال علمت انها علي حرام خذ وان قال
 ظننت انها تحل لي لم يحد و مروطي جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها
 حلال خذ ومن زنى قبل البعد امرأته و قتل النساء انكهار وجنك فوطها
 لاحد عليه وعليه المهر ومروجد امرأة على فراشه فوطها فعليه الحد
 ومن زنى امرأة لا يحل له نكاحها فوطها تجب عليه الحد ومروجة امرأة في
 الموضع المكروه او على فوطه فوطها فلا حد عليه عند ابي حنيفة
 ويعزر وقال ابو يوسف ومحمد خد موكالزنا وخروطي هيمه فلا حد
 عليه ومن زنى في دار الحرب ودار البغي فخرج اليها لم يقيم عليه الحد

باب حد الشرب

وخمر شر الحمر فاخذ وشرهما موجود فشهد الشهود بذلك عليه
 او اقر فعليه الحد وان اقر بعد ذهاب رايتهما لم يحد وخمر سكر النبيذ
 خذ واحده على خروجد من شر الحمر او ثقياءها ولا يحد السكران جني

يعلم انه سكر الخليلي وشره طوعا ولا يجدي نفعه عند السكر وحده الحزن
والسكر في الحرمان سوطا يفرق على يد نه كما ذكرنا في الزنا فان كان عبد الخلة
اربعون غزلا فترتيب الحزن والسكر ثم رجوع لم يجد ويثبت السرب شهادة
شاهد بر او باقره مرة واحدة ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال
باب حلال القذف
اذا قذف رجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بصرح الزنا وطالب المقتل
بالحد حده الحاكم ثمانين سوطا ان كان حرا يفرق على اعضائه ولا يجزئ فيه سائر
غيره من تنوع عند الفرو والحشو وان كان عبدا جلدته اربعون والاحصان
ان يكون المقتول حرا عاقلا بالغ مسلما عفيفا غفلا فعل الزنا وخرق نسبه غيره
فقال لست لابيك او بابت الزانية وامر ميسرة محصنة وطالب لا يبرئها
حد القاذف ولا يطالب بحد القذف للميت الا في يقع القذف في
نسبه بقذف واركان المقتول محصنا جاز لا ينفذ الكافر والعبد لا يطالب
بالحد وليس للعبد ان يطالب هو لانه قذف لانه حرة وان قرأ بالقذف

ثم رجوع لم يقبل رجوعه وخرق العز يا شيطاني لم يجد وخرق العز
يا ابن ماء السماء فليس يقاذف اذا نسبته الي عمه او خاله او زوج أمته
فليس يقاذف وخرق وطيا حراما في غير ملكه لم يجد قاذف والملاحنة
بولد لا يجد قاذفها ومرفد مد او عبدا او كافرا بالزنا او قد مسلما
بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافرا او يا خبيث عجز وان قال يا مجرا او يا خنزير
لم يعزر والتعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقوله تلك جلدات وقال
ابو يوسف رحمه الله يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا فاراي
الا ما عاوز يغم الى الضرب في التعزير الحس ففعلوا اسد الضرب التعزير
ثم حد للزنا ثم حد السرب ثم حد القذف وخرقه الا ما عاوز وعزوه
فما تدمر هدر واذا حد المسلم في القذف سقطت شهادة وانزاع
وان حد الكافر في القذف لم يسمع قبلت شهادة والله اعلم
كتاب السرقة اذا سرق العاقل
البالغ عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة

من غير استئذان في وجب عليه القطع والعبد والحر في القطع سواء
 وجب له القطع بافراره مرة واحدة او بسمائة شاهدين واذا اشترك
 جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وان اصابه
 اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد نافيها سباحا في دار لا سلاما
 الخشب والحشيش والقصب والسمك والصيد وكذلك لا يقطع بقتل
 للبدن الفساد كالقواكم الرطبة واللبن واللحم والبطيخ ولا في الزرع للذي
 لم يحصد ولا قطع في الاستربة المطربة ولا في الطيور ولا في سرقة
 المصحف واكران عليه حليته ولا في الصليب للذهب ولا الشرايح ولا
 الرزد ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلي ولا في سرقة العبد
 الكبير وبقطع في سرقة العبد الصغير ولا قطع في لدن كلهما الا في دفاتر
 الحساب ولا في سرقة كلب ولا قرد ولا ذئب ولا طبل ولا غمار ولا قطع
 في السلاج والقنا والاسود والصندل واذا اتخذ الخشب وان لا
 ابواب قطع فيها ولا قطع على خائن ولا خائنة ولا ناس ولا منتهب

لا يقطع على
 من لا يملك
 ولا يملك

لان اسم السارق لا يثبت لهم لا غنصا باسم
 وما ابو يوسف وان كان على سارق يقطع
 النفاش لانه سارق نصابا من
 شك سلام

ولا يختلس ولا يقطع السارق من بيت المال ولا من مال السارق فيه
 شركته ومن سرق غنما يداو ولده او ذبيحة محرمة من بيت الله
 اذا سرق احد الزوجين من ائتمار العبد غرسية او امرأة سبده او
 زوج سبده والمولى من مكاتبه والسارق من المغنم والحز على خبر
 حزنه لمعني فيه كالبوت والدور وحزنه بالحا فظن سرق شيئا من حزنه
 او غير حزنه وصاحب غنمه يحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على
 من سرق من حماره او غرسية من الناس في دخوله ومن سرق من المسجد متاعا
 وصاحب غنمه قطع ولا قطع على الضيف اذا سرق من اضايفه واذا
 انقب للصر البيت ودخل واخذ المال وناول له اخراجه البيت ولا قطع
 عليهما وان القاه في الطريق لم يخرج فاخذه قطع وكذلك ان جعله على حمار
 فساق فاخرجه واذا دخل الحز جماعة ففولي بعضهم لاخذ قطعوا جميعا
 وغرق لبيت واخذ يديه فيه واخذ شيئا لم يقطع وان اذخر يديه في
 صندوق الصبر في لوني كغيره فاخذ المال قطع وتقطع بمن السارق من الدن

لا يقطع على
 من لا يملك
 ولا يملك

وَيُحْسَمُ فَانْزِرْ قَاتِلًا يَأْتِيَا قَطَعَتْ رَجُلًا يَسْرِي فَانْزِرْ قَاتِلًا يَأْتِيَا قَطَعَتْ وَخَلَدِي
 السَّخْرِ حَتَّى يَتَوَبَّ وَإِذَا كَانَ السَّارِقُ أَسْلَمَ الْيَدِ الْيَسْرِي أَوْ قَطَعَتْ أَوْ قَطَعَتْ
 الرَّجُلَ الْيَمِينِي لَمْ يَقْطَعْ وَلَا يَقْطَعْ السَّارِقُ إِلَّا أَنْ يَخْضَعَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ فَيُطَالِبُ
 بِالسَّرِقَةِ فَانْزِرْ وَهَبْهَا مِنَ السَّارِقِ وَبِأَعْمَارِهَا أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتَهَا مِنَ الْفَضْلِ
 لَمْ يَقْطَعْ وَخَسِرَ عَيْنًا فَقَطَعَتْ فِيهَا وَرَدَّهَا تَمَّ عَاكِسُهَا وَهِيَ جَاهِلٌ لَمْ يَقْطَعْ
 فَانْزِرْ غَيْرَ عَيْنِهَا مِثْلَ أَنْزَارِهَا غَيْرَ أَنْ يَسْرِقَ فَيَقْطَعْ فِيهِ وَرَدَّهَا تَمَّ شَيْءٌ فَعَاكِسُهَا
 فَسَرَقَ قَطَعَتْ وَإِذَا قَطَعَتْ السَّارِقُ وَالْعَيْنُ فِي يَدِهِ رَدَّهَا وَأَنْزَارُهَا كَانَتْ هَا
 مِلْهُنَّ وَإِذَا دَعِيَ السَّارِقُ إِلَى الْمَسْرُوقِ مَلَكًا سَقَطَ الْفُطُوحُ عَنْهُ وَأَنْزِلْهُ بِقِيَمِ
 بَيْتِهِ وَإِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ مِمَّنَّعِينَ أَوْ وَاحِدٌ يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ فَقَصِدُوا
 قَطَعُ الطَّرِيقِ فَاخْذُوا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا مَا لَوْ لَا قَتَلُوا أَنْفُسًا جَسَمَهُمْ لَا مَا حُ
 حَتَّى يَجِدُوا نَوْبَهُ وَإِنْ خَذُوا مَا لَمْ يَسْلَمُوا وَذِي الْمَاءِ خَوْذًا فَاقْتَرِفُوا عَلَى عَيْنِهِمْ
 أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةٌ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا أَوْ مَا قِيمَتُهُ ذَلِكَ قَطَعُوا أَمَّا الْيَدُ الْيَمِينِي
 وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَأَنْزِلُوا أَمَّا خَذُوا مَا لَا قَتْلَهُمْ أَمَّا رَحْدًا فَانْزِرْ عَلَى الْيَدِ الْيَمِينِي

عَنْهُمْ لَمْ يُلْطَفْ إِلَى عَفْوِهِمْ وَأَنْزِلُوا وَأَخْذُوا الْمَالَ قَاتِلًا أَمَّا رَحْدًا فَانْزِرْ
 أَنْزِلُوا قَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَقَتْلَهُمْ وَصَلَبَهُمْ وَأَنْزِلُوا
 قَتْلَهُمْ وَأَنْزِلُوا صَلَبَهُمْ بِصَلْبٍ حَيًّا وَيُسَجَّ بِطَبْعِ بْنِ عَجَّ إِلَى أَنْ يَمُوتَ
 وَلَا يَصْلُبُ كَثْرًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ وَبِجَنَازَةٍ وَذُو رَحِمٍ
 مُحَرَّمٌ مِنَ الْقَطْعِ عَلَيْهِمْ سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْمَقَاتِلِ وَصَارَ الْقَتْلُ إِلَى الْأُولِيَاءِ
 أَنْ شَاءُوا أَوْ قَتَلُوا وَأَنْ شَاءُوا عَفْوًا وَأَنْ بَأْسَ الْقَتْلِ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِحَرْمِ الْحَدِّ
 عَلَى جَمَاعَتِهِمْ **كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ**
 الْأَشْرِبَةُ الْحَرَمُ مِمَّا رَجَعَتْ لِحَرْمِهِ وَهِيَ عَصِيرُ الْعَنْبِ ذَا غُلَاوٍ وَاسْتَدْوَيْتُ
 بِالزَّبَدِ وَالْعَصِيرِ ذَا طَعْمٍ حَتَّى ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ وَنَقَعَ لِلتَّمْرِ وَالزَّبَدِ
 إِذَا اسْتَدْوَيْتُ وَبَنَيْتُ التَّمْرَ وَالزَّبَدَ ذَا طَعْمٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعُ طَبْعٍ حَلَالٌ
 وَأَنْزِلُوا اسْتَدْوَيْتُ مِنْهُ مَا يَغْلِبُ فِي طَبْعِهِ أَنْ لَا يَسْكُرَ مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَتْ
 وَأَلْبَاءُ سِوَا الْخَلِيطِ وَبَنَيْتُ الْعَسَلُ وَاللَّيْزُ وَالْخَنْطَرُ وَالسَّعِيرُ وَالذَّرَّةُ
 حَلَالٌ وَأَنْزِلُوا بِطَبْعٍ وَعَصِيرُ الْعَنْبِ ذَا طَعْمٍ حَتَّى ذَهَبَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَبَقِيَ ثَلَاثَةُ حَلَالٍ

وان شئت ولا بقاء من الانتباه في اللذبا، والحنتم والمزقت والتفسير
وان اخلت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او سقى طراح فيها واياك
تخليها **كتاب الصيد والبايع** يجوز الاصطياد
بالكلب المعلم والفهد والبانري وسائر الجوارح المعلمة وتعليم الكلب
ان يترك الاكل تلك مرات وتعليم البانري بان يرجع الى دعوته فاذا
امر سلك كلبه المعلم او بانزله او صفقه وذكر اسم الله عليه عند ارساله
فاخذ الصيد وجوه فوات حل اكله فان اكل منه اكل لم يوكل وان اكل
منه البانري اكل وان ادرك المرسال الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه فانه
ترك تذكيته حتى مات لم يوكل وان خنقه الكلب لم يرجح له يوكل وان
سار كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه لم يوكل
واذا رمي الرجل سهما الى صيد فسقى عند الرمي اكل ما اصاب اذا جرحه
السم فوات وان ادركه حيا ذكاه وان ترك تذكيته لم يوكل وان وقع
السم بالصيد فحامل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى صابره اكل وان

فعد عن طلبه ما اصاب ميتا لم يوكل وان رمي صيدا فوقع في الماء
لم يوكل وكذلك ان وقع على سطح او جبل ثم ردى منه الى الارض
وان وقع على الارض ابتداء اكله وما اصاب لمعارض بعرضه لم يوكل
وان جرحه اكل ولا يوكل ما اصابته البندقة اذا مات منها وان رمي
الى صيد فقطع عضو امند اكل الصيد ولم يوكل العضو وان قطع
الذئنا والاكر ما لم يلعج اكل ولا يوكل صيد المجوسي والمرد والوثي
والحمر ومرعى صيدا فاصابه ولم يخنجه ولم يخرج جرحه حتى لا يتسلخ
فماه آخر فقتله فهو للناسي ويوكل وان كان الاول الخنزير فماه للكلب
فقتله لم يوكل والثاني ضامر القيمة لا اول غير ناقصة جاحدة وبجرح
اصطياد ما يوكل من الحيوان ما لا يوكل وذبيحة المسلم الكتابي حلال
ولا توكل ذبيحة المجوسي والمرد والوثي وان ترك الذابح التسمية
عدا فالذبيحة ميتة لا يوكل وان تركها ناسيا اكل والذبح في الحلق واللبنة
والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة الحلقوم والمري والورجل

النحو الصدق
الذبح شاه طر

بجوز الطعم والمزاج

فان اقطعها حل الاكل وان قطع اكثرها فذلك عند ابي حنيفة ^{رضي الله عنه}
وقال ابو يوسف ومحمد هما لله لا تدفع قطع الحلقوم والمري واحد
الودجين ويجوز الذبح بالليقة ^{بغير} وبكل شيء ^{من} الذبح ^{من} السن
للقام والطفل لقام ^{بغير} ويستحب ان يحل الذبح ^{بغير} سفرة ^{من} يبلغ بالسكين
النخاع او قطع الرأس ^{من} كره له ذلك ويؤكل ذبيحته وان ذبح الشاة
من قفاها فان بقيت جثة حتى قطع العروق جاز وبكره وان ماتت
قبل قطع العروق لم يؤكل واستاء من من الصيد فذكاته الذبح وما
نوحش من النعم فذكاته العقر والرجع ^{وهو قطع} والمستحب في الابل النحر فان ذبحها
جاز وبكره والمستحب في البقر والغنم الذبح فان حرهما جاز وبكره ومن حر
ناقرة او ذبح بقرة او شاة فجذب في بطنها جنيئا ميتا لم يؤكل اشعر
اولم يشعروا بجذب اكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير
واباء من غراب الزرع ولا يؤكل البقع الذي باكل الحيف وبكره اكل
الضبع والضب والخشرات كلها ولا يجوز اكل لحم الالهلية والبقال

بغير
من
بغير

وهو قطع
العروق
عند
الصيد

وبكره اكل لحم الفرس عند ابي حنيفة رضي الله عنه وواباء من باكل الافر
واذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده الا لادتي والخنزير فلا
الذكاة لا يعمل فيها ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك وبكره اكل
الطافي منه وواباء من باكل الجربع المارطاهي ويجوز اكل الجراد ولا
ذكاة له **كتاب الاضحية** الاضحية
واجبة على كل مسلم مقيم موزن يوم الاضحية نفسه وولده
الصغار يذبح عن كل واحد منهم شاة او بدنيح بدنة او بقرة عن
سبعة وليس على الفقير والمسافر اضحية ووقت الاضحية يدخل
بطلوع الفجر من يوم النحر لا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلوا
الامامة صلوة العيد فاما اهل السواد فيذبحون بعد الفجر وهي جيلة
في ثلثة ايام يوم النحر ويومان بعده ولا يقضي بالعمياء والعوراء
والعرجاء التي لا تنسئ الى المنسك ولا البعفاء ولا يجوز مقطوعا الاذن
والذنب ولا التي ذهب كراؤها وان بقي الاكثر من الاذن والذنب جاز

ويجوز ان يضحي بالجماء والخضى والجرباء والبق والبقرة والغنم
 ويجزي خرف لك كلبه النبي فصاعدا الا الضأن فان الذئع منه يجزي والكلب
 من لحمه لا ضحية ويطعم لا غنيا والفقراء ويدخر ويستحب ان لا ينقطع الصدقة
 خالتك ويصدق بجلدها او بعلم من آلته تستعمل في البيت و
 الا فصل ان تدح اضحية بيده ان كان تحنن الذئب وبكره ان يذبحها
 الكتابي واذا غلط رجلان فدبح كل واحد منهما اضحية لآخر اخلاء
 عنها ولا ضمان عليهما **كتاب الايمان**
 الايمان على ثلثة اضراب مير الغوس ومير منعقدة ومير لغو فمير الغوس
 هي الحلف على امر مريض يتعد الكذب فيه فله الايمان لم يتم بها ولا كفارة
 فيها الا الاستغفار واليمين المنعقدة هي الحلف على الامر المستقبل
 ان يفعله ولا يفعله فاذا احت في ذلك لم ينم الكفارة ومير اللغو الحلف
 على امر مريض وهو نظيره كما قال الامام جعفر فله الايمان لم يتم بها ولا كفارة
 الله تعالى بها والقاصد في اليقين والملك والناسي سواء وخرق الحلق

هذا هو الكتاب الذي
 فيه بيان ما يجب
 في دين الله تعالى
 من الحلال والحرام
 والنجس والطاهر
 وما كان من الدين
 من الحلف واليمين
 وما كان من الدين
 من الكفارة والعتق
 وما كان من الدين
 من النكاح والطلاق
 وما كان من الدين
 من الزكاة والصدقة
 وما كان من الدين
 من الجهاد والقتال
 وما كان من الدين
 من غيرها من الامور

عليه مكرها او ناسيا سواء واليمين بالله تعالى او باسمه او سميته كالله
 والرحيم او بصفة من صفات ذاته كعنه الله وجلاله وكبريائه الا
 قوله وعلم الله فانه لا يكون ميمنا وان حلف بصفة من صفات الفعل كغضبه
 لله ومخاطبه لم يكن حائفا ومخلف بغير الله لم يكن حائفا كالنبي عليه السلام
 والقراء والكعبة والحلف بحروف القسم وحروف القسم الواو وكقوله
 والله والباء كقوله بالله والنا كقوله بالله وقد تضمن الحروف فيكون
 حائفا كقوله الله لا افعل كذا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا قال وخر
 الله فليس بحالف واذا قال اقسم او اقسم بالله او احلف واحلف بالله او
 اسهدا واسهد بالله فهو حالف وكذلك قوله وعهد الله وميثاقه
 وعلى نذر ونذر الله او ارفعك كذا فانما يهودني او نصراني او كافر
 فهو ميمن وان قال فعلى غضب الله او سخطه او انا نزل او ساربت حرا وكل
 ربا فليس بحالف وكفارة اليمين عتق رقبة مجتري وفيها ما يجزئ في الظاهر
 وان شاء كساعة مساكين كل واحد ثوبا فانزاد وازناه ما يجزئ فيه

الصلوة وان شاء اطعم عشرة مساكين كل لا طعم في كفارة الظهار فان لم يجد
 على احد الثلثة الا شيئا صار ثلثا ايام متتابعات فان قدر الكفارة
 على الحنث لم يخرج وخلف عن معصية مثل ان لا يصلي او لا يكلم اياه او
 ليقفل فلا نافي بيني وبين الحنث ويكفر عسيبه واذا حلف لكافر ثم
 حنث في حال الكفر وبعد اسلامه فلا حنث عليه ومن حرم على نفسه
 شيئا مما يملكه لم يصر محظا وعليه ان سبأ حدة كفارة بين فان قال كل
 حلال علي حرام فهو على الطعام والشراب لا ان ينوي غير ذلك ومنذر
 نذرا مطلقا فعليه الوفاء به وان عاق نذره بشرط فوجد الشرط فعليه
 الوفاء بنفس النذر وروي ان ابا حنيفة رجع عن لك وقال اذا قال
 ان فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه اجزاء فذلك
 كفارة بين وهو قول محمد بن عمر بن محمد وخلف لا يدخل ستا فدخل الكعبة او
 المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحنث وخلف لا يتكلم فقهاء في الصلوة
 لم يحنث وخلف لا يلبس ثوبا وهو لا يسرف في حال لم يحنث وكذلك

اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبا فترك وان لبث ساعة
 حنث وان خلف لا يدخل هذه الدار ومو فيها لم يحنث بالعود حتى
 يخرج ثم يدخل وان خلف لا يدخل دارا فدخل دارا خيرا لم يحنث وخلف
 لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما اهدمت وصارت صحن حنث ولو
 لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما اهدم لم يحنث وخلف لا يكلم زوجه
 فلان فطلقها فلان ثم كلمها حنث وان حلف لا يكلم عبدا فلان او لا يدخل
 دار فلان فباع عبده وداره ثم كلم العبد ودخل الدار لم يحنث وخلف
 لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث وكذلك حلف
 لا يكلم هذا الشاب فكله بعدما صار شيخا او لا ياء كل امر هذا الممل
 فصار كبشا فاكله حنث وان حلف لا ياء كل من هذه القلعة فهو على ثوبها
 وان حلف لا ياء كل من هذا البئر فصار رطبا فاكله لم يحنث وخلف
 لا ياء كل سبيل فاكل رطبا لم يحنث وخلف لا ياء كل رطب فاكل سبيل
 حنث عند ابي حنيفة رضي الله عنه وخلف لا ياء كل ما فاكل السماء

لم يحنث ولو حلف لا يشرب من جلة فشرب منها بآنا لم يحنث حتى يركب
منها كرا في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ومن حلف لا يشرب من ماء وجلة فشرب
منها بآنا حنث ومن حلف لا ياء كل هذه الخطن فاكل من خيرها لم يحنث
ولو حلف لا ياء كل من هذا الدقيق فاكل من خيرها حنث ولو استنقذ كاهن
لم يحنث ومن حلف لا يكلم فلان فأكلمه وسو يحنث سبيع الا ان نأى حنث
ومن حلف لا يكلم الا بآنه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حنث وإذا
استحلف لوالى رجل لا يعلم بكلامه دخل البلد فهو على حاله ولا يتر
خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلا يركب دابة عبده لم يحنث ومن حلف
لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخل هذه الحنث وارتفع
في طاق الباب يحنث اذا أغلق الباب كان خارجا لم يحنث ومن حلف لا ياكل
السواء فهو على اللحم ومن الباذنجان والخمر ومن حلف لا ياكل السطح
فهو على ما يطبخ واللحم ومن حلف لا ياكل الرأس فيمينه على ما يكبس في التناين
ويباع في المصر ومن حلف لا ياكل الخبز فيمينه على ما يعاى اهل البلد اكله

ان يشرب
نوشيدته بآنا

الا يستغفر
ان يشرب بآنا

صوم
شمس

خزافان اكل خبز القطايف وخزافا العراق لم يحنث ومن حلف لا يسبح اولا
لشترى اولا بواجز فوكل من فواكه لم يحنث ومن حلف لا يتزوج اولا
يطلق اولا بعق فوكل بذلك حنث ومن حلف لا يجلس على الارض فجلس على
بساط او حصير لم يحنث ومن حلف لا يجلس على سر فجلس على سر فوق
بساط حنث ومن حلف لا يجلس على سر آخر فجلس عليه لم يحنث وان حلف لا ينام
على فراش فنام عليه وفوق فراشه حنث وان حلف لا يقرأ آية قرآنية
ومن حلف لا يقرأ آية قرآنية فقرأها لم يحنث ومن حلف لا يقرأ آية قرآنية
حنث ليا، يشتر استطاع هذا على استطاع الصفة ومن القدرة ولا
حنث لا يكلم فلانا حينا او زمانا او الخبز والزمان فهو على سبيل
وكذلك الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ولو حلف لا يكلم فلانا
فهو على سبيل باهر ولو حلف لا يكلم فلانا فهو على عشرة ايام عند أبي
حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا ياء الا سبوع
ولو حلف لا يكلم فلانا فهو على عشرة اشهر عند أبي حنيفة رضي الله عنه

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اثني عشر شهرا واذا حلف لا يفعل كذا تركه
ابدأ وان حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة بر في ميسر وخلف لا يخرج
لولا ان لا يبادر فان له مرة في حث ثم خرجت مرة اخري بعين ذنره
حنت ولا بد من ذن في كل خروج وان قال الا ان اذن كذا فانه لم يخرج
ثم خرجت بعدها بعين ان لم يحث واذا حلف لا يتغدي فالغداء الكحل
من طلوع الفجر والعشاء من صلوة الظهر الى نصف الليل والتحرر من نصف الليل
الى طلوع الفجر وان حلف ليقضي دينه الى قريب فهو اذن من الشهر وان قال
الى بعيد فهو اكثر من الشهر وخلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه
وترك فيها اهله ومتاعه حنت وخلف لبصعد السماء او ليقبل هذا
الحجر ذهباً ان فقدت بميسر وحنت عقبيه وخلف ليقضي فلان دينه الى يوم
ففضاه ثم وجد فلان بعضه زبوا او بمرجته او مستحقه لم يحث الخالف
فان وجدها رضاً او استوفى حنت وخلف لا يقضي دينه درها در
درهم فقبض بعضه لم يحث حتى يقبض جميعه متفرقا وان قبض دينه في

وزنيتين لم ينشأ على بينهما الا بعلم الوزن لم يحث وليس ذلك بتفريق من
حلف ليا تبت لبصره فلم يابها حتى مات حنت في اخر جنة فخرجها حياته

كتاب الدعوى

المدعي على الجبر على الخصومة
اذا تركها والمدعي عليه جبر على الخصومة ولا تقبل الدعوى حتى يذكر
شئاً معلوماً في جنسه ونذره فاركان عينا في يد المدعي عليه كلف احضا
ليسير اليها بالدعوى وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى عقارا حذره
وذكر ان في يد المدعي عليه وان لم يطالب به وان كان خافي الذمة ذكر
انه يطالب به فاذا حثت الدعوى سال القاضي المدعي عليه عنها فان اعترف
قضى عليه بها وانكر سال المدعي البينة فان احضرها قضى بها وانكر سال
المدعي البينة فان احضرها قضى بها وان عجز عن ذلك وطلب من خصمه
استخلف عليها فان قال لي بينة حاضرة وطلب البينة لم يستخلف عند
الي حثي فحضرني الله عز وجل واخبرني عن المدعي ولا يقبل بينة صاحب
الي في الملك المطلق واذا انكر المدعي عليه غلبت عليه التناول ولم

في اسم على فعله والغير الذي ثبت على بنون وجميعها دعوى

رها

فان قال ان هذا الملك ولا يملكه عليه
فان قال ان هذا الملك ولا يملكه عليه
فان قال ان هذا الملك ولا يملكه عليه

في يد المدعي عليه
في يد المدعي عليه
في يد المدعي عليه

في يد المدعي عليه

عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام

عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام

عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام

ما ادعي عليه وينبغي للقاضي ان يقول لما في اعرض عليك البين
ثلاثا فاحلفت ولا قضيت عليك بما ادعاه فاذا كثر العرض ثلث
حزات قضى عليه بالنكول وان كان ثلث لدعوى نكاح لم يستخلف المنكر عند
القي حنفية رضي الله عنه ولا يستخلف في النكاح والمرجعة والنفق
في الابداء والرق والاسنياد والولاء والحدود وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله يستخلف في ذلك كله الا في الحدود وان ادعي على
غيبا في بداهة كل واحد منهما لم يسمعها له واقاما البينة قضى بها بينهما
وان ادعي كل واحد منهما كل امرأة واقاما البينة لم يقض بواجبة
فر البنتين ورجع الى تصديق المرأة لاحدما وان ادعي اثبات
كل واحد منهما لاند شري منه هذا العبد واقاما البينة فكل واحد
منهما بالخيار لئلا يفسد لغيره نصف العبد بنصف المهر وان شاء ترك فان قضى
للقاضي بينهما وقال احدهما لا اختار لم يكن الاختار باجدا جميعه
وان فكر كل واحد منهما لم يخافه لاول منهما وان لم يذكر تاريخا مع

عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام

ومع احدهما قبض فهو اولى وان ادعى احدهما شري والا خيبة
وقبضا واقاما البينة ولا تاريخ معها فالشري اولى وان ادعت
الشري وانعت امرأة لثمة فقبض عليها فمها سواء وان ادعى احدهما مينا
وقبضا والا خيبة وقبضا فالشري اولى وان ادعى الخارج البينة على
الملك والتاريخ فصاحب التاريخ ابعد اولى وان ادعى الشري
مراحم واقاما البينة على تاريخين فالاولى وان ادعى كل واحد
منهما بينة على الشري فآخر وذكر تاريخا فمها سواء وان ادعى الخارج
البينة على ملك مورخ واقام صاحب اليد البينة على ملك لعد تاريخا
كان اولى وان ادعى الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بينة بالتاريخ
فصاحب اليد اولى وكذلك النسخ في الثياب البني لا نسخ الا مرة وكذلك
كل سبب في الملك لا ينكر فان ادعى الخارج البينة على الملك وصاحب
اليد بينة على الشري من كان اولى فان ادعى كل واحد منهما البينة
على الشري فالآخر ولا تاريخ معها تارت البينات وان ادعى كل واحد

عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام

عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام
عبدك فيك والامام

شاهدين واخر بعينه سواء ومن ادعى فصا على غيره فحده يخلف
 فان كل من البين فله دون النقص من القصاص وان كل من النفس جسيما
 يخلف وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بلزما لمرئيهما واذا قال المدعي
 لي بينة حاضرة قيل لخصمك عطفك فبذلك نفسك ثلثا اياها فان فعلوا الاخر
 بلامر متسا لان يكون غيبا على الطريق فلا امره مقدار مجلس القاضي لو
 قال المدعي عليه هذا الشيء اورد عينه فلان الغائب اورد عينه عندي او
 غيبته منه واقام بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي وقال
 ابنته من الغائب فهو خصم وان قال المدعي سرق مني واقام بينة قال
 صاحب اليد اورد عينه فلان واقام البينة لم تندفع الخصومة
 وان قال المدعي ابنته غلام وقال صاحب اليد اورد عينه فلا حرج لك
 اسقط الخصومة بغير بينة واليمين بالله العلي وذو غيره ويؤكد بذكر
 اوصافه ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعناق ويستخلف اليهودي
 بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على

والمجوسي بالله الذي خلق النار ولا يخلفون في بيوت عباك تمام
 ولا يجب تعليظ اليمين على المسلم فان لا يمكن وغاها على انباء
 من هذا عبده بالف فحده استخلف بالله ما بينكما سبع قايمة فيد ولا يخلف
 بالله ما بعث ويستخلف في الغصب بالله ما يستحق عليك رده ولا يخلف
 بالله ما غصبت وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قايمة في الحاك في عوي
 لا اطلاق بالله ما هي بين منك الساعة ما ذكر ولا يستخلف بالله طلقها
 واذا كانت دارني بدرجل اذ عاها اثنان احدهما جميعها والاخر
 نصفها واقام البينة فلا صاحب الجميع ثلثا ارباعها واصاحب النصف
 ربعها عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 هي بينهما اثنان ولو كانت في ايديها سلمت لصاحب الجميع نصفها على
 وجه القضاء ونصفها لا على وجه القضاء واذا تنازعاني راية واقام
 كل واحد منهما بينة انهما تخلف عنده وذكر انارخا وسرا الدابة يوافق
 احد النار تخين فهو اولى وان اشكر ذلك كانت بينهما واذا تنازعا راية

احدهما راكبا والاخر متعلق بلجامها فالراكب اولى وكذلك اذا
 تنازعا بعيرا وعليه حمل احدهما فصاحب الحمل اولى واذا تنازعا
 قميصا احدهما لا يسه ولا اخر متعلق بكثرة فالابسر اولى واذا اختلف
 المتبايعان في البيع فادعى احدهما ثلثا وادعى البايع اكثر منه او عشرين
 البايع بقدر غير المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما البينة
 فقبض له بها وان اقام كل واحد منهما البينة كانت البينة المثبتة
 للراية اولى فان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري ما ادعى
 بالتم الذي ادعاه البايع ولا فسخنا البيع وقيل للبايع اما ان تسلم
 ما ادعاه المشتري غير المبيع ولا فسخنا البيع فان لم تر اذيا اختلف
 الحاكم كل واحد منهما على دعوى الاخر يستدعي به المشتري فادعى
 فسخ القاضى بينهما ولن يكل احدهما غلبة لزم مدعى الاخر واختلفا
 في الاجل وفي شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن او حالق بينهما القول
 قول من نكر الخيار والجل مع ميسره وان هلك المبيع لم يخلط لم يخالفا

عند اى حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وجعل القول قول المشتري وقال
 محمد رحمهما الله بخالفان ويفسخ البيع على قيمته لهالك وان هلك احد البعدين
 لم يخلط لم يخالفا عند ابي حنيفة رضي الله عنهما لان برضى البايع ان يترك
 حصته لهالك وقال ابو يوسف رحمهما الله بخالفان ويفسخ البيع في الحى وقيمة
 لهالك وهو قول محمد رحمهما الله واذا اختلف الزوجان في المهر وادعى
 الزوج ان تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فابها اقام البينة قبلك
 بينته وان اقام البينة فالبينة بينته المرأة وان لم يكن لها بينة بخالف عند
 ابي حنيفة رضي الله عنهما ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم به المثل فان كان مثلهما
 اعترف بالزوج او اقل فقبض ما قال الزوج وان كان مثلهما ادعت المرأة اكثر
 فقبض ما ادعت المرأة واركان من المثل كذا ما اعترف به الزوج واقل
 مما ادعت المرأة فقبض لها بمثل المثل واذا اختلفا في اجارة قبل استيفاء المعقود
 عليه خالفا وترادوا وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يخالفا وكان القول قول المشتري
 وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه خالفا وفسخ العقد فيما بقي

وكان لقول قول المستأجر في الماضي وإذا اختلف المولي والمكاتب
في مال الكتابة لم يجز الفاعل في حيفته وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
تخالعان وتفسخ للكتابة وإذا اختلف الزوجان في مناع البيت يصلح
للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل وإن
أحدهما اختلف ورث مع الآخر ما يصلح للرجل والنساء فهو للباقي منهما
وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله بضع المرأة ما يجتز به مثلها والمال في الزوج وإذا
باع الرجل حبرة فجاءت بولد فادعاه الباع فأنجأت به وإن كان
سنة أسهم من نوع البع فهو ابن الباع وإن ادعى ولد له وتفسخ البع
فبدرته الثمن وإن ادعى المستري مع دعوة الباع أو بعده دعوة الباع
أو ولي وأنجأت به لا كغيره أسهم لم يقبل دعوة الباع فهذا لا أن يصير
المستري وإن فات لولد فادعاه الباع وقد جات به لا قبله أسهم
لم يثبت له شيء في الآخر وإن مات له فادعاه أو قد جات به لا قبله
خسره أسهم ثبت لنسب منه في الولد ولخذه الباع وبدرته الثمن كله

الام

الباع

في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله بركة حصّة
الولد ولا يرث حصّة الآخر وإن ادعى نسب أحد التوأمين بنسبها
منه **كتاب الشهادات** الشهادة فرض
تزوج السهمود ولا يسعهم كتمانها إذا طالبهم للمدعي والشهادة بالحدود
بحجب فيها الساهد من السر ولا يظهر والسر أفضل إلا أن يجزئ شهادته
في السرقة فيقول اخذوا يقول سرقوا والشهادة على مراتب منها الشهادة
في الزنا يعتبر فيها أربعة رجال ولا يقبل فيها شهادة النساء ومنها الشهادة
ببقيّة الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة الرجلين ولا تقبل فيها شهادة النساء
وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل واحد إن ساء
كان الخوفاً أو غير ما يندر النكاح والطلاق والوكالة والوصية وتقبل
في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة
أربعة واحدة ولا بدني ذلك كله من العدل واللفظ الشهادة فإن لم يذكر
الساهد لفظ الشهادة وقال أعلم أو أتقر لم تقبل شهادته وقال أبو حنيفة

ذلك ان لا يشهد بالفحشي بقول المذبحي انه قبض خمسمائة واذا شهد له
 ان يدا قبل يولي الخرب الكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين
 فان سبق احدهما فقصي بهما حضرته لا خري لم يقبل ولا يسمع القاضي
 الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك ولا يجوز ان يهد ان يهد شي لم يهد
 الا بالنسب والموت والتكليف والدخول والايمة القاضي فانه يسعد
 ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخبر بها من يثق به والشهادة على الشهادة
 جائزة في كل حال لا يسقط بالشبهة ولا يقبل في الحدود والقصاص ويجوز
 شهادة ساهدين على شهادة ساهدين ولا يقبل شهادة واحد على شهادة
 واحد وصفا الشهادة ان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع اسند على شهادتي
 اني اسند ان فلان فلان واقر عني بكذا واسندني على نفسي وان لم يقبل اسند
 على نفسي جاز ويقول شاهد الفرع عند الاداء اسند ان فلانا اسندني على
 شهادتي انه يشهد ان فلانا اقر عني بكذا فقال لي اسندني على شهادتي
 بذلك ولا يقبل شهادة سهود الفرع الا ان يموت سهود الاصل او يغيبوا

مرضا

مسيرة ثلثة ايام فضا عدا او لم رضوا لا يستطيعون مع حضور مجلس الحكم
 فان عدل سهود الاصل سهود الفرع جاز وان سكتوا غتعد عليهم جاز ولا
 للقاضي في حالهم وان انكر سهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة سهود
 الفرع وقال ابو حنيفة رضي الله عنه في شاهد الزور اسنمته في لسوف
 ولا اعتره وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بوجع ضرا وتخييس
كتاب الرجوع عن الشهادات
 اذا رجع السهود عن شهادته قبل الحكم بها سقطت ان حكمت بها كتمه
 رجوعا لم يفسح الحكم ووجب عليهم ضمان اللفوه بشهادته ولا يصح الرجوع
 المحضرة الحاكم واذا اسندت شاهدتها للحاكم الحاكم به ثم رجعا ضمنا
 للمالك السهود عليه وان رجع احدهما ضمنا نصف وان شهد بالمال ثلثة
 فرجع احدهم فلا ضمان عليه فان رجع آخره الرأجوان نصف للمالك وان
 شهد رجل واحد فان فرجت امرأة صفت ربع الحق وان رجعا ضمنا نصف
 الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان منهم فلا ضمان عليهم ولا رجوع

اخوي كان على النسوة ربع الحق فان رجح الرجل والنساء فعلى الرجل سدس
 الحق وعلى النسوة خمس سداس الحق عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو
 يوسف ومحمد رحمهما الله على الرجل النصف وعلى النسوة النصف واستشهد
 شاهدان على احواة بالتكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذا
 ان شهدا على رجل تزويج احواة بمقدار مهر مثلها فان شهدا باكثر من المثل
 ثم رجعا ضمانا الزاكية ولنشهدا بسبع بمثل القيمة لو اكرتم رجلا بغيرها
 وان كان له قبل من القيمة ضمانا النقصان وان شهدا على رجل ان طلق امرأته قبل
 للدخول ثم رجعا ضمانا نصف المهر وعليهما المسماة المنفعة وان كان بعد الدخول
 لم يضمنوا وان شهدا ان ذاع خبر عده ثم رجعا ضمانا قيمته وان شهدا بقصاص
 ثم رجعا بعد القتل ضمانا للدين ولا يقض منهما وان رجح سهود الفرع ضمانا
 وان رجح سهود الاصل فالولد يشهد سهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان
 عليهم وان قالوا اسعدناهم وغلطنا ضمانا وان قال سهود الفرع كذا وسعدنا
 الاصل وغلطوا في شهادتنا هم ملينفت في ذلك وان شهدا لربعه بالزنا

في رجل تزوج امرأته بمهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
 عليه وان شهدا على رجل ان طلق امرأته قبل الدخول
 ثم رجعا ضمانا نصف المهر وعليهما المسماة المنفعة

في رجل تزوج امرأته بمهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
 عليه وان شهدا على رجل ان طلق امرأته قبل الدخول
 ثم رجعا ضمانا نصف المهر وعليهما المسماة المنفعة

وشاهدان بالاحصان فرجح سهود الاحصان لم يضمنوا وان رجح المذكور
 غير التزكية ضمانا واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجوه السوط
 ثم رجعوا فالضمان على سهود اليمين خاصة **كتاب**
الحب الفاضل لا يصح ولا يثبت الفاضل حتى يجمع في الموضع شرطا
 للشماع ويكون من اهل الحب هناك ولا باء من الدخول في القضاء
 لمن يؤمن بنفسه ان يودي فريضة ويكره للدخول فيه بخلاف الجرح عند ابايهم
 على نفس الجرح فير ولا ينبغي ان يطالب لولاية ولا يسألها وعقل القضاء
 بسلم اللبرد بولن الفاضل الذي قبله وينظر في حال المحبوب من اعترف بحق
 الزمها اياه وغر انكر لم يقبل قول المغرور عليه الا يستنزه فان لم تقم لم يعجل
 بتخليته حتى يباي على عليه ويستظهر في احواله وينظر في الودايح وارتفاع الوقوف
 فيعمل على ما هو به بالبينه او يعترف به غرضه في يده ولا يقبل قول المغرور
 الا ان يعترف الذي هو في يده ان المعروف سلمها اليه فيقبل قوله فيها
 ويجلس للحكم جلوسا طاهرا في المسجد ولا يقبل هديته الا غرضي من محرم

في رجل تزوج امرأته بمهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
 عليه وان شهدا على رجل ان طلق امرأته قبل الدخول
 ثم رجعا ضمانا نصف المهر وعليهما المسماة المنفعة

او مخرج على ذمة قبل القضاء بمهاكاته ولا يحضر دعوة الا ان يكون عاقراً
 وشهد الجنات وبعود الميراث لا يضيف حد الخصمين وخرج خصمه
 والاحضر استوي بينهما في الجلوس والقبال ايسار احدهما ولا يشترط
 ولا يلفنه حجة فاذا ثبت الحق عنده وطلب صاحب الحق جسر غريمه
 لم يجز حبسه وعره بدفع ما عليه فان امتنع حبسه في كل دين لم يهدد به
 عن مال حصل في بده كمن المبيع او التره بعقد كالمهر والكفالة ولا حبسه
 فيما سوي ذلك اذا قال اني فقير لان ثبت غريمه لم يهدد به الا حبسه شتم
 او ثلثه ثم سأل عنه فان لم يظهر له مال اخل بسبيله ولا يحول سببه وينزع ما فيه
 وحبس الرجل في يفتقر زوجته ولا حبس في الدين ديون لده الا اذا كان
 من نفاق عليه ويجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص وقيل
 كتاب القاضى الى القاضى في الحقوق اذا شهد به عنده فاشهد واعلى خصم
 حكمه بالسماة وكتب بحكمه واشهد وابغض خصم الخصم لم يحكم وكتب
 بالسماة لحكمه بالملكوت ليس ولا يقبل الكتاب الا بسماة رجلين

او رجل واحد اثنان ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه ثم يخطمه ويسلمه
 اليهم فاذا وصل الى القاضى لم يقبله الا بحضرة الخصم فاذا سلمه اليهم
 ليس نظر اليه ختمه فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضى سلمه اليه في مجلس حكمه
 وقراءة علينا وختمه فصدر القاضى وقراه على الخصم والزعماء فيه ولا يقبل
 كتاب القاضى في الحدود والقصاص وليس للقاضى ان يستخلف على القضاء
 الا ان يفوض ذلك اليه واذا رفع الى القاضى حكم حاكم امضاء الا ان يخالف الكتاب
 او السنة او اجماع او يكون قوله لا دليل عليه ولا يقضى لقاضى على غائب الا ان
 يحضر بغير مقامه واذا حكم رجلان رجلان بحكم بينهما ورضيا بحكم جاز
 اذا كان بصفة الحاكم ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والحدود
 في القذف والفساق والعتبي وكل واحد من الحكمين ان خرج مالم يحكم
 عليهما فاذا حكم لهما واذا رفع حكمه الى القاضى فوافق مذهب امضاء
 وان خالفه بطله ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص وان حكم في غير خطاء
 ففضى الحكم على العاقل لم ينفذ حكمه ويجوز السمع البينة ونقض البكول

لا يجوز للقاضي ان يستخلف على القضاء

وحكم الحاكم ابو بريد وولده وزوجته باطل كتاب القسمة
 ينبغي للاه ما اراد بنصيب سائر من بيت المال ليقسم الناس بغزوة فانه
 لم يفعل نصيب سائر يقسم بالاجرة ويجب ان يكون عدلا ما هو عالم بالقسمة
 ولا يجز القاضى الناس على قاسم واحد ولا يترك القاسم يستركون واجرة القسمة
 على عدد رؤسهم عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد
 رحمهم الله على قدر نصيبا واذا حضر الشركاء عند القاضى وفي بداهة دار
 اوضيعة ادعوا انهم ورثوا غفران لم يقسم احد ابي حنيفة رضي الله عنه
 حتى يقيموا البينة على هونه وعدد ورثته وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله
 يقسمها باعترافهم ويذكر في كتاب القسمة ان قسمها بقولهم وان كان المال
 المشترك ما سوى العقار فادعوا انهم ارث قسمه في قولهم وان دعوا في العقار
 انهم ارثوه قسم بينهم وان ادعوا الملك ولم يدكروا كيف انتقل قسمه
 بينهم واذا كان كل واحد من الشركاء يستفيع بنصيبه قسم بطلب احدهم وان
 كان احدهم يستفيع والاخر يستفيع قبله نصيبه فان طلب صاحب الكثير

قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم وان كان كل واحد منهما يستفيع لم
 يقسم الا بتراضيهما ويقسم العروض اذا كانت حصنف واحد ولا يقسم
 لجنس بعضها في بعض قال ابو حنيفة رضي الله عنه ^{انما لا يقسم الاجناس بخلافه في كل وجه فجمع بان جمع نصيب احد} هذا يقسم الرفق
 ولا يجوز لتفاوته وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله يقسم الرفق ولا يقسم
 تمام ولا يترك ولا مرجح لان تراضي الشركاء واذا حضر وارثان واما ما لا يثبت
 على الوقاة وعدد الورثة والدار في بداهة ومحمد وارث غايب قسمها
 القاضى بطلب الحاضر بنصيب الغايب وكذا يقض نصيبه وان كان الوارث
 لم يقسم مع غيبته احدثهم وان كان العقار في يد الوارث الغايب لم يقسم له
 حضر وارث واحد لم يقسم وان كانت دور مشتركة في مصر واحد قسمت
 كل دار على حدة في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد
 رحمهم الله اذا كان اصلح لهم قسم بعضها في بعض قسمها وارثان ارثوا
 او دار وحائوت قسم كل واحد على حدة وينبغي للقاسم ان يصور
 ما يقسمه ويعدله ويذكره ويقوم البناء ويفرز كل نصيب غايبا

فانما يقسم الا في كل نصيب
 فانما يقسم الا في كل نصيب

ان يظهر امره به و يؤثر في فاد الاظهر ذلك و قبله طين بالجماع
 فلا امر عليه و ان صبر حتى قتل و لم يظهر الكفر كان طاع جونا و ان ذكره على ان لا
 مال سدا بر نجاف منس على نفسه و على عضو من اعضائه و سدا بفعل ذلك
 و لصاحب المال ان يرضى الملك و ان ذكره بقتل على قتل غيره لم يسمع من
 عليه و يصبر حتى يقتل فان قتله كان ثامنا و القصاص على الذي كرهه من
 كان القتل ممددا و ان ذكره على طلاق امراته او غشوه ففعل و قع
 ما كره عليه و يرجع على الذي كرهه بقيمة العبد و بنصف مهر المرأة
 كان قبل الدخول ان ذكره على اننا و جب عليه الحد عند اي حيفه من
 ان ان يكره السلطان و قال ابو يوسف و محمد رحمهما الله لا يلزم الحد و ان ذكره
 على الزنا لم يثبت امراته منه **كتاب الستين**
 الجماع فرض على الكفاية اذا قام به فرقي الناس سقط غل القبر و ان لم يفرق
 احد المجمع الناس بتركه و ثمال الكفار واجب و ان لم يبدؤا و لا يجي الجماع على
 صبي و لا عبد و لا امرأة و لا اعمى و لا مقعد و لا قطع فانه هم العتق

على بلد و جب على جميع المسلمين الذفع تخرج المرأة بغير ذنوبها
 و العبد بغير ذنوبه و اذا دخل المسلمون الى الحرب فخاصروا مدينة
 او حصنا و غوثهم الى اسلحهم فان اجابوهم كفوا غنقناهم و ان منعوا و غوثهم
 الى اداء الجزية فان عذلوها فلهما بالمسلمين على ما علموا و لا يجوز
 ان يقتل من لم يبلغ دعوة الاسلام و لا بعد ان يدعوه و لا يسلط على
 من بلغته الدعوة و لا يجن لك و ان ابلق الاستعانة بالله تعالى عليهم حل و لهم
 و نصبوا عليهم المجانيق و خر قوتهم و اسلوا عليهم الماء و قطعوا اشجارهم
 و انسدوا انزروهم و ابناء من يهيمهم و ان كان منهم مسلم سبوا و احر
 و ان تشر تسول بصبيا المسلمين او ابسا ري لم يكفوا غشهم و يقيدوا
 بالمرقي الكفار و ابناء من يخرج النساء و المصاحف مع المسلمين ان كان عسكرا
 ع ظما بوع عليه و بكرة اخراج ذلك في سرية لا بوع عليها و لا تقائل المرأة
 الا بان ذنوبها و لا العبد الا بان ذنوبه الا ان يجر العتق و ينسج للمسلمين
 ان لا يغدروا و لا يفلوا و لا يمتلوا و لا يقتلوا امرأة و لا شيخا فانيا و لا صبيا

ان لا يفضوا غلهم و لا يسلطوا عليهم و لا يقطعوا اعضاء الكفار

ولا اعي ولا متعد الا ان يكون احد هؤلاء من راي في الحرب قتل
 الملاءة ملكة ولا تفلوا محنوا وان راي الامام من صالح اهل الحرب و
 فرقا منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به فان صالحهم مذكور في
 ان تقض الصلح انفع بنذلهم وقاتلهم وكنز في الجائنة قاتلهم ولم ينسب اليهم
 اذا كان ذلك باقتناعهم واذا خرج عبيد من عسكر المسلمين فمراجلهم
 ولا باء من يغلب العسكر في دار الحرب باكل ما وجدوه من الطعام
 ويستعملوا الخيط بذهنوا بالذهب وبقايلوا ما يجدونه من السلاح كل ذلك
 بغير قسمة ولا يجوز ان يسبوا من ذلك شيئا ولا يمتلوه وراسلهم من اهل الحرب
 نفسهم واولادهم الصغار وكل ما له هو في يده او وديعته في يد مسلم او في
 فاضل ناعلي الدار فقاروه في واولاد الكبار في نزوجته وجمالها في
 ولا ينبغي ان يساع السلاح من اهل الحرب لا بجزمهم ولا بفك في الحرب
 عند ان حنيفة رضي الله عنه قال ابو يوسف رحمه الله يفاكي يجر السارق للمسلمين
 ولا يجوز ان يعلمهم واذا افترق الاما ببلدة عنوة فهو الجبار ان شاء قسم من الغنائم

وان شاء اقر اهلهم عليه و وضع عليهم الخراج وهو في الاسري بالجبار ان شاء قتلهم
 وان شاء استرقهم وان شاء تركهم احرار من المسلمين ولا يجوز ان يردهم الي
 دار الحرب اذا اراد العود ومعه موائس فلم يقدر على نقلها الي دار الاسلام بها
 وعرفها ولا يعفوها ولا يتركها ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الي دار
 الاسلام والرد والعسكر سواء واذا اختلف المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا
 الغنيمة الي دار الاسلام سار كوه فيها ولا تحل اهل سوق العسكر في الغنيمة
 الا ان ياتوا واذا امر رجل من اهل دار كافر او جماعة او اهل دار منية
 صح امامهم ولم يخرج احد من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسد فينبذ
 اليهم الاما ولا يجوز امان ذمي لا اسير ولا ناجي يدخل عليهم ولا يجوز ان
 العبد عند ان حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما الا ان يذبل مولاه في القتل
 وقال محمد بن حنيفة امانه واذا غلب الترك على الروم قسبواهم واخذوا اموالهم
 ملكوها وان غلبنا على الترك حل لنا ما نجد من ذلك واذا غلبوا على اهل البنا
 فاحزروها بدلهم ملكوها فان ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فيحلم

بغير شئ وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان اجتوا وارزقوا دار
 الحرب ناجفوا شري ذلك واخرجوا الى دار الاسلام فالكذا قول الجبار ان شاء
 اخذوه بالثمن الذي ستره التاجر وان شاء تركوا واما ملك علينا اهل الحرب
 بالغلبة مدبرتنا ومكاشينا واحمان ولاننا واحمانا وملك عليهم جميع ذلك
 واذا ابوا عبدوا لمسلم فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عندنا في حيفه رضي الله عنه
 وان نذبحه اليهم فاخذوه مملوكه واذا لم تكن الاما من مولته يحمل عليها القليل
 قها بنير الطغاة فيسمر ايداع يحملوها الى دار الاسلام ثم يخرجونها فيقتسمها
 ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة وغنائم من العالمين في دار الحرب فلا تخول في الغنيمة
 وغنائمهم بعد اخراجها الى دار الاسلام فضيبه لورثته واجباء من ينقل الاما
 في حال القتال ويحرض بالنقل على القتال فيقول من قتل قبل القسمة سلبه ويقول لست بتر
 قد جعلت لكم الربع بعد الحرب ولا ينقل بعد احراز الغنيمة الا الى الحرب وان لم يجعل
 السلب للقاتل فهو من حيلة الغنيمة والقاتل وغيره سواء والسلب ما على القول حيا به
 وسلاحه ومركبه واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يخرجوا من الغنيمة

لا يخرجون من الغنيمة

واما باكلوا منها وفضل من علف او طعم امرده الى الغنيمة ويقسم الاما
 للغنيمة فخرج خمسها ويقسم الاربع الا خمس بين الغانين للفارس سمان
 وللراجل سهم و قال للفارس ثلثه اسهم ولا يسهم الا الفرس واحد والراجل من
 والعناق سواء ولا يسهم الراجل ولا يغفل ومن دخل الحرب فارسا ففق
 فرسه استحق سهم فارس ومن دخل راجلا فاستحق سهم راجل و اسهم
 لملوك ولا احواء ولا ذمي ولا صبي ولكن من ضحك لم يحسب طاري الاما
 فاما الحسن فيقسم على ثلثه اسهم سهم للنيابي وسهم للمساكين وسهم لانباء السبيل
 يدخل فقرا ذوي القرى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى اغنياءهم شئ فاما
 ذكر الله تعالى في الجنح فاهو لا قتال الكفار بتركها باسهم وسهم النبي صلى الله عليه وسلم
 سقط بموته كما سقط الصفي وسهم ذوي القرى كانوا يستحقون في زمن النبي
 صلي الله عليه وسلم بالبقرة وبعده بالفق وان دخل الواحد او الاثنان الى دار
 الحرب بغير ترب بغر ذم لا ما واخذوا شيئا لم يحسبوا ومن دخلها من غير ما واخذوا
 شيئا حشوا من ذمهم لا ما واخذوا دخل المسلم دار الحرب تاجر فلا يحمل كذا

من دخل الحرب فارسا ففق فرسه استحق سهم فارس

اعطاه القليل

انفسه من الغنيمة

ان يتعرض بشئ من امواله ولا يخرجها منه ولا يخرجها من ارضه فخذ شئاً ويخرج به
 ملكه ملكاً محظوراً ويؤجره بصدق به واذا دخل الحربي لينا مستأبناً
 لم يكن ان نعقم في دارنا سنة ويقول لا انا ولا اولادنا ولا اولادنا ولا اولادنا
 عليك الجزية فان قاتلنا جلدت منه الجزية وصار ذميًا ولم يترك ان يخرج
 الى دار الحرب وانزلنا الى دار الحرب ترك وديعة عن دمه ولو ذبح في دارنا
 في ذمة الله فقد صار ذميًا بالعود وباني دار الاسلام على كل حال
 فان اشرأ وتسل سقطت ديونته وصار ذميًا ولو ديعاً واما وجع المسلمون
 من اموال اهل الحرب بغية قال يعرف في مصالح المسلمين كما يعرف الخراج
 وارض العرب كلها ارض عترة وهي ما بين العذيب الى اقصى بحر اليمن ثم الى حد
 الشام والستواي ارض خراج وهي ما بين العذيب الى عقبة جوارق اهل البيت
 الى عباي ارض السواد مملوكة لا اهلها بخوة سيمها وتصر فيهما وكل
 ارض اسلام اهلها عليها او فتح عنوة وقسمت بين الغالين فهي ارض عترة وكل
 ارض فتح عنوة فاقرا اهلها عليها فهي ارض خراج وارض ارضنا في عند

واذا دخل الحربي لينا مستأبناً
 لم يكن ان نعقم في دارنا سنة

على العلوية في
 قرية موقوفة

ابي يوسف معتبة بجزءها فان كانت من خيل ارض الخراج فهي خاجبة
 وان كانت من خيل ارض العترة فهي عترة والبصرة عنده عترة بالجماع
 الصحابة رضي الله عنهم وقال محمد بن محمد ان جباها بين جفها او غير استجها
 او ما دجلت والفرات والفرات العطار التي لا يملكها احد فهي عترة واراجياها
 بما لا يملكها التي احقرها الا عاجم مثل نهر الملك ونهر دجوهي خاجبة
 والخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على السواد من كل حبيب يبلغ الماء
 نصفها شئ وهو الصاع ودرهم وخرائطه خمسة دراهم وحراب
 لكم المتصل والفصل عترة دراهم وما سوى ذلك من الاصناف
 يوضع عليها بحسب لطاقته فان لم تقو ما وضع عليها فضعهم لا ما وضعوا عليه ارض
 الخراج الماء او انقطع عنها او اصطلح الزرع او فداها خراج عليهم وان عطلها صاحبها
 فعليه الخراج وارض السواد من اهل الخراج اخذ من الخراج على حاله ويجوز ان يسري المسلم
 ارض الخراج من الذي يوضع بالارض الصالح فتقدر بحسب ما يقع عليها لانفاق وجبة
 على ضربين خربة توضع بالارض الصالح فتقدر بحسب ما يقع عليها لانفاق وجبة

في دارنا وهو ذراع الملك كسري وهو سبع قبضات
 في ارضها كسري وهو سبع قبضات
 في ارضها كسري وهو سبع قبضات
 في ارضها كسري وهو سبع قبضات

بتدني الامار وضعها اذا غلب لا ماحر على الكفار فاقهرهم على اهلكتهم
 فيضع على الغني الظاهر الغني في كل سنة ثمانية واربعين درهما ياخذ
 منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط اربعة وعشرين درهما
 في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتل اثني عشر درهما في كل شهر درهما
 وتوضع الخزانة على امل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم
 ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب لا الم تدين ولا جنة
 على اعراء ولا صبي ولا زعر ولا عجمي ولا فقير غير معتل ولا على
 الرهبان الذين لا يخالطون الناس ولا مسلم وعليه جزية سقطت عنده
 وان اجتمع حولان داخل الجزيرة ولا يجوز احدث بيعة ولا كنيسة
 في دار الاسلام واذا تهدمت الكنائس والبسج القديمة اعادوها
 ويؤخذ امل الكدمة بالتميز عن المسلمين في زعمهم وملكهم و
 جهم ولا تسهم ولا يركبون الخيل ولا يجلوس السلام ولا يمنع من الخبزة
 او قداما او سب النبي صلى الله عليه وسلم او في مسلمة لم ينقص

عمده ولا ينتفض العمد الا بان يلحق بدله الحرب او يغلبوا على
 موضع فيحاربونا واذا ارند المسلمون سلام عرض عليه الاسلام
 فان كانت له شبهة كسفت له ويجبس اليه اياهم فان اسلموا له
 قتلوا وان قتلوا قاتلوا قتلوا لاسلامهم له ذلك ولا شيء على القاتل
 واما المراءة اذا ارتدت فلا تقتل ولكن يجبس حتى تسلم ويل
 ملك له تدغ امواله برد تروا لا حرا فان اسلم عاكت على حا
 لها وان مات وقيل على رقة انتفلا ما اكتسبه في حال اسلامه
 الي ورثة المسلمين وكان ما اكتسبه في حال دته فيا وان لحق
 بدله الحرب مرندا او حكم الحاكم بلحاقت عتق مدبروه واهبات
 اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل ما اكتسبه في حال اسلامه
 الي ورثة المسلمين ونقض الديون التي لزمته في حال اسلامه
 مما اكتسبه في حال اسلامه والزمه من الديون في حال رقتة
 مما اكتسبه في حال رقتة وما باعده واستزله او تصرف فيه من

لم يجز علي جرحهم ولم يتبع موتهم ولا سبي لهم ذرية ولا بغيرهم
ما كان لآباءهم انفقوا لآبائهم من احوالهم من السيرة وبحسب الاحوال
اموالهم ولا يردوا اليهم ولا يقسمها حتى يتقوا في ردها عليهم وما
جباها اهل البعير من السبي الذي غلبوا عليها من الخراج والعصرم باخذ
الامام ثانيا فان كانوا صرفوه في حق اخري من اخذ منه وان لم يكونوا
صرفوه في حق اخري اهلها فما بينهم وبين الله تعالى ان يعيدوا ذلك

كتاب الخطر والباحث

لا يحمل للرجال لبس الحرير وجل للنساء ولا باءس بتوسده عند حني
رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بكرة توسده ولا باءس
لبس الذي يباع في الحرب عندهما وبكره عند الحنيفة رضي الله عنه
ولا باءس لبس الحرير اذا كان سدا له ابريما وحمتا قطن او خراولا
بحوز الرجال التجلي بالذهب والفضة الا الخاتم والمنطقة وحلقة السيف
خلال الفضة وبحوز للنساء التجلي بالذهب والفضة وبكره ان تلبس الصبي

الحمد لله الذي جعل في الدنيا
والسج بالحق والحق بالحق
دون السج بالحق والحق بالحق
وغيره من غير ذلك وغيره

أموالهم في حال ردة موقوف فان أسلم صحت عقودهم وانزاع
أو قتل أو حتى بدار الحرب بطلت وانزعاع المرتبة بعد الحكم بالحق إلى دار
الاسلام مسلماً فأوجده من مال في يده ورثته بعينها أخذه وأهله
لأن انقرفت في مالها في حال ردتها جاز تصرفها ونصاري بني تغلب
يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة ويؤخذ
من سائرهم ولا يؤخذ من صبياتهم وما جباه الاما ^{الاربع} والخراج ومن
أموال بني تغلب ما اهداه أهل الحرب إلى الامام ^{الاربع} والجريد تصرف
في مصالح المسلمين فتسد منها الثغور وبني القاطر والجسور ^{الاربع} ويطي
قضاة المسلمين وعلماءهم من مالهم ما يكفهم وتدفع من انزاع
المقاتلة وذرارهم واذا تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا
عطاعته الامام دعاهم إلى العود إلى الجماعة وكشف عن شبهتهم
ولا يبدءهم بالقتال حتى يبدؤوه فانزاعوا قاتلهم حتى يفرق جمعهم
فان كانت لهم فئة اجتمعوا على خرمهم وانبع أموالهم وان لم تكن لهم فئة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

يعني قلتم كان فيهم منكم وفي الصحيح يقال اجنبت على الحج اراسه وقلتم على

الذهب والخير ولا يجوز الاكل والشرب والادهان والتطيب
 في ابنة الذهب لفطرة الرجال والنساء ولا باء من استعمال ابنة الرخاخ
 والبور والعقيق ويجوز الشرب في الاباء المفضل عند اي حنيقة
 رضى الله عنه والركوب على السرج المفضل للجلوس على السرير المفضل
 وبكره التعشير في المصحف والنقط والاباء من تحلية المصحف ونقش
 المسجد وزخرفته بآء الذهب يكره استخدام الخصيان ولا باء من
 نخصاء البهايم واتراء الجير على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية والذكر
 قول الصبي والعبد ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في اجار
 الديانات لا العدل ولا يجوز ان ينظر الرجل من اجنبية الا الى
 وجهها وكيفية فان كان لا باء من الشهوة لم ينظر الى وجهها الا الحاجة
 ويجوز للقاضي ان اراد ان يحكم عليها وللشاهد ان اراد الشهادة
 عليها النظر الى وجهها وخاف ان يشتمى ويجوز للطبيب ان ينظر الى
 موضع المرض منها وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا ما بين

فانما لا بد من
 كذا اذا جاء بهدنة
 هذه الهدية
 قوله من اذ قال
 انما زول في النجاس
 بغيره

سترته الى ركبتة ويجوز للمرأة ان ينظر من الرجل الى ما ينظر الرجل
 لبرئته وتنظر المرأة من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل
 وينظر الرجل من المرأة التي تحل له وزوجه الى فرجها وينظر الرجل
 فرجها وان محارمها الى الوجه والرأس والصدر والساقين والعقبين
 ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا باء من ان ينظر اجاز ان ينظر اليه منها وينظر
 للرجل من محارم غيره الى ما يجوز ان ينظر اليه من وان محارمها ولا
 باء من من ذلك اذا اراد السري وان خاف ان يشتمى والخصي في
 النظر الى الاجنبية كالفحل ولا يجوز للملوك ان ينظر من سيدته
 الا ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وبغض غيرة عنها ولا ينظر
 غرض وجدا لا بانها وبكره الاحتكاك في اوقات الادميين والبهايم
 اذا كان ذلك في بلد يضرب الاحتكاك باهله ومن احتك غلظ ضيعته
 او ما جلدته من لدغ فليس محترقا ولا ينبغي للسلطان ان يسير
 على الناس بكرة بيع السلاح في ايام الفتن ولا باء من بيع العصير

القول ان ينظر ما اذا قرب الى الاشارة الى وجهها ولا ينظر الى غيرها

منه

كتاب الوصايا

من جعل لانه يتخذة ثملا الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز الوصية لو ارث الالة
 بجيزها الورثة ولا يجوز بازاد على الثلث ولا للقاتل ويجوز ان يوصي
 المسلم للكافر والكافر للمسلم وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها
 الموصي له في حال الحياة او ردها فذلك باطل ويستحب ان يوصي لاشياء
 بدون الثلث واذا اوصى الى رجل فقبل الوصية في وجه الموصي ردها
 في غير وجهه فليس رده وان ردها في وجهه فهو رده والموصي به
 ملك بالقبول الا في مسئلة واحدة وهي ان يموت الموصي ثم يموت
 الموصى له قبل القبول فيدخل الموصي به في ملك ورثته وخاله وصي
 الى عبد او كافرا وفاسقا اخذ جميع القاضى من الوصية ونصب غيره
 وخاله وصي الى عبد نفسه وفي الورثة كبار لم تقح الوصية وخاله وصي
 الى غير بنجر غير القيار بالوصية ضم اليه القاضى غيره وخاله وصي الى اثنين
 لم يجز لاحدهما ومن صاحبه ان تصرف عند ان حنفية ومحمد رحمهما الله

في الوصية لو ارث الالة
 ويجوز ان يوصي لاشياء
 بدون الثلث

في الوصية لو ارث الالة
 ويجوز ان يوصي لاشياء
 بدون الثلث

الا في شري كفر الميت وتجزئة وطعام الصغار وكسوتهم وورث
 ودعته بعينها وقضا دين وتنفيذ وصية بعينها وعن عبد بعينه
 والحضرة في حقوق الميت وخاله وصي لرجل ثلث ماله ولا خربك
 ماله ولا يجر الورثة فالثلث بينهما نصفان فان اوصى لاحدهما بالثلث
 ولا خربك ماله فثلث من الثلث بينهما اثلثا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله
 ولا خربك ماله فثلث من الثلث بينهما اثلثا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله
 ومحمد رحمهما الله وقال ابو حنيفة رضي الله عنه الثلث بينهما نصفان
 لا يضرب ابو حنيفة رضي الله عنه للموصي له بازاد على الثلث الا في الحياة
 والسعانة والدماء والمرسله وخاله وصي وعبد ليس يحيط بماله لم يجز
 الوصية الا ان يري الغوا من الدين وخاله وصي بنصيب ابنه فالوصية
 باطله فان اوصى بثلث نصيب ابنه جازت فان كان له ابناء فلم يوص له
 الثلث وخاله وصي عبد في مرضه او باع وخاله او وحب فذلك كله
 وصية بعينها من الثلث ويضرب برمع اصحاب الوصايا فان خالي ثم اعترف

في الوصية لو ارث الالة
 ويجوز ان يوصي لاشياء
 بدون الثلث

في الوصية لو ارث الالة
 ويجوز ان يوصي لاشياء
 بدون الثلث

قال الحيازة اولى عندى حنفية رضى الله عنه وانما عتق امرجاني فها سواه
 وقال ابو يوسف ومحمد رهما الله العتق اولى في المسلمين وخرأوصي
 بسمهم من مالهم فله اخس سهاول لورثا لان ينقص من السدس في قسم
 له السدس وانما وصي بجيء من مالهم قبل للورثاء اعطوه ما سئتم من
 اوصي بوصايا حرج حقوق الله تعالى قدمت لفرايض منها قدما للموصي
 او اخرها مثل الحج والزكاة والكفارات وما ليس بواجب قدر منه
 ما قد مر للموصي وخرأوصي بحجز الاسرار اجماعا عند رجلا من بلده
 بحجز اكبا فان لم تبلغ الوصية النفقة اجماعا عند من حيث تبلغ ومن
 خرج من بلده حاجات في الطريق واوصي من حج عنه حج عن بلده
 عندى حنفية رضى الله عنه ولا نفقة ومبدا الصبي والمكاتب وان ترك
 وفاء وبجوز للموصي الرجوع عا الوصية فاذا صرح بالرجوع افعال
 ما بدل على الرجوع كان رجوعا وخرأوصية ما كبر رجوعا وخرأوصي
 لجرائته فله المصنفون عندى حنفية رضى الله عنه وخرأوصي لاصهاره

لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرر امرأته وانما وصي لاختاره
 فالخزن وج كل ذات رحم محرر منه وخرأوصي لا قربا ينفذ الوصية لا
 قرب فالأقرب من كل ذي رحم محرر منه لا يدخل فيه الولد الذي ولد
 ويكون للأثنين فصاعدا واذا اوصي بذلك ولم يمان وخالان
 فالوصية لعمته عندى حنفية رضى الله عنه وانما كان له عمر وخالان
 فللمر المصنف والمخالف المصنف وقال ابو يوسف ومحمد رهما الله الوصية
 لكل من نسب الى ابي له في الاسرار وانما وصي لرجل ثلث درهم
 او ثلث غنمه فملك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من مال
 فله جميع ما بقي وان اوصي بثلث ثياب فملك ثلثها وبقي ثلثها
 وهو يخرج من ثلث ما بقي من الثياب وخرأوصي لرجل بالغ درهم وكره
 عين ودين فارزجج لالف من ثلث العين دفعت الى الموصي له وان
 لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه
 حتى يسون في الف وبجوز الوصية للرجل بالحل اذا وضع اقل من ثلثه

من مال لم يستحق الا ثلث ما بقي

خروج الوصية وان اوصى بجارية الاحملها صحت الوصية و
 الاستثناء وخراوصي لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصي قبل
 ان يقبل الموصي له ولد ان لم قبلوها يخرجان من الثلث فما للموصي له
 وان لم يخرجاه الثلث ضرب بالثلث واخذ ما يخصه منها جميعا في قول
 ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وقال ابو حنيفة باء خذ ذلك خراجا فان
 فضل شي اخذه خال ولد ويجوز الوصية بحدمة عبده وسيكن داره
 سنين معلومة ويجوز بذلك ابد فان خرجت رقبة العبد من الثلث
 سلم اليه للخدمة وان كان له غيره خذ من الورثة بوجيز للموصي له بوقا
 فان مات الموصي له عاد الي الورثة وان مات الموصي له في حياة الموصي بطلب
 الوصية واذا اوصى لولد فلان فالوصية بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 وخراوصي لزبد وعم بئك ماله فاز لم يمت فالثلث كله لزبد وان قال
 بئك مالي بن زبد وعمي وزيد ميت كان لعم ونصف الثلث وخراوصي
 بئك ماله ولا مال له لم يكتب مالا استحق الموصي له بئك ما يملكه عند الموت

في الذكر والانشاء سواء ومن اوصى لولد

كتاب الفرائض المجموع على الفرائض
 المذكور عشرة الابن وابن الابن وان سفل والملاي والجدا اب لاب
 وان علا والاخ وابن الاخ والعمة وابن العم والزوج ومولى النعمة
 وخالات سبع البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت والزوجة
 ومولاة النعمة ولا يرث اربعة الملوك والعاقل المقتول والمندمل
 للميت والفروض المحدودة في كتاب الله تعالى ستة النصف والتبع
 والتم والثلثان والثلث والسدس فالنصف فرض خمسة للبنت وبنت
 الابن ان لم يكن بنت لصبية للاخت لاص اب وام وللخت لا اب لالم
 تكن اخت لاص وام وللزوج ان لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين والربع
 للزوج مع الولد وولد الابن وللزوجة ان لم يكن للميت ولد
 ولا ولد ابين والتم للزوجات مع الولد وولد الابن والثلثان
 لكل اثنين فصاعدا غير فرض النصف للزوج والثلث للاخت اذا لم
 يكن للميت ولد ولا ولد ابين ولا اثنان من الاخوة والاخوات ونص

لها في المستلئين ومما زوج وابوان واهل واولادك ما يبقى بعد ذلك
 الزوج والرفقة وموكل اثنين فصاعداً من ولد لامر ذكرهم وانما
 بنو سواء والسكن فرضاً بعد كل واحد من ابوين مع الولد وولد
 الابن ولا امر مع الاخوة والاحوات والجدات والجد مع الولد وابنت
 الابن مع البنت والاحوات لاب مع اخت لاب وامر والواحد من ولد
 الامر وتسقط الجدات بالامر والجد والاحوة والاحوات بالامر تسقط
 ولد الامر بامرته بالولد وولد الابن ولا بجد واذا استمكت البنت
 الثلثين سقطت بنات الابن لان يكون بنات ابنتين او اسفل منهن بنات
 فيعصمن واذا استمكت الاحوات لاب واهل الثلثين سقطت اخوات
 الاب لان يكون معهن اخ لمن فيعصمن واقراب العصبان البين
 ثم بنوهم ثم الاب ثم الجد ثم بنو الاب وبنو الاخوة ثم بنو الجد وهم الاعمام
 ثم بنو الجد واذا استوي بنو اب في درجة ما ولا هم من كل فرع ايم
 والابن وابن الابن والاخوة يقاسمون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين

ومن عداهم من العصبان ينفر بالميراث ذكرهم وبنو اخواتهم واذا لم
 يكن عصبته من النسب لعصبته مولى المعتق ثم اقرب عصبته المولى ونحو
 الامر الثلث الى الثلثين باخوين والفاصل عن فرض البنات لبني الابن
 واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاصل عن فرض الاخوات والاب والام
 للاخوة والاحوات فلا ب للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك بنتا وبنت
 ابن بنين فللبنت النصف الباقي لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وكذلك الفاضل من فرض اخت من الابن امر لبني الاب وبنا لاب
 للذكر مثل حظ الانثيين ومرتك ابني غير احدهما اخ لامر فلا يخ السكس
 والباقي بينهما والمتركة ان ترك المرأة زوجاً واماً او جدة واختين
 خالق واخا فلا يرث امر فلا يرث الزوج النصف والام السكس ولولد الاخ
 الثلث ولا شيء للاخ فلا يرث الام والفاصل عن فرض ذوي السهام من الميراث
 عصبته مردود عليهم بقدر سهامهم الا على الزوجين ولا يرث القاتل
 من المقتول والكفر كله ملته واحدة يتوارث بها أهلها ولا يرث المسلم

الكافر ولا الكافر المسلم ومال المرتد لورثته المسلمين ما اكتسبه
 في حال ردته ثم في وإذا غرق جماعة أو سقط عليهم حابط فلم يعلم غرق
 منهم ولا فاك كل واحد منهم لأحبائه من ورثته وإذا اجتمع في الموصي
 قرابان لو تفرقت في شخصين ورثا جميع لا خرفرت بهما وإيرث
 الموصي بالأنكحة القاسدة التي يستحلونها في ذريتهم وعصبته ولد الزنا
 وولد للملا عنده مولى لهما وقرات وترك حملًا وقف ما لم يخضع المرأة
 في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولجدا ولي بالميراث من أخوة عند أبي
 حنيفة رضي الله عنه وقالوا بقاسمهم إلا أن تنقص المقاسمة من الثلث فيكون
 له الثلث والماضي بين الأخوة والأخوات وإذا اجتمع الجدات فالسكن
 لأقربهن وبحج الجد لعمد ولا ترك أم أب لا يرثهم وكل جده بحج أمها
 وإذا لم يكن الميت عصبته ولا ذويههم ورثه ذوو الأرحام وهم عشرة
 ولد البنت وولد لأخت وابنة لأخ وابنة العم والحال والحال وأب
 الأمر والعم والأمة والعمة وولد لأخ من غير ذرية بهم وأولاهم

من كان مولى للميت ثم ولد لابن أو أحد من مولاته الأخوة وللأخت
 الأخوات ثم ولد لأبي أو أبا أو أحدهما أو مولا لأخ أو أخت أو أخت
 وإذا استوي ولدان في درجة فاولاهم من ذرية الميراث وأولاهم
 أولي غير العبد من أبا أو أخت أو ولي غير ولد لأخ والأخت والمعتق آخر
 بالفاصل غير سهم ذويه السهام إذا لم يكن عصبته سواء ومولى المولاة
 يرث وإذا ترك المعتق أب مولاة وابن مولاة فالأب لابن وقال أبو يوسف
 للأب السدس والباقي لابن فان ترك جد مولاة وأخ مولاة فالأب
 للمجد في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف مويستهما ولا يباع
 الولاء ولا يوجب **حاشا الفرائض**
 إذا كان في المسئلة نصف ونصف وباقى فاصلها خلائين وإن كان
 ثلث وباقى أو ثلثان فاصلها خلائين وإذا كان ربع وباقى أو ربع ونصف
 فاصلها خلائين وإذا كان ثلث ونصف فاصلها خلائين وإذا كان نصف
 وثلث أو سدس فاصلها خلائين ونقول إلى سبعة وأثمانه وتسعته

وعشرة وان كان مع الربع ثلث او سدس فاصلها من اثني عشر ونقول اني ثلث
عشر وخمسة عشر وبعده عشر واذا كان مع الثلث ثلثان او سدس فاصلها من اربعة
وعشرين ونقول اني سبعة عشر فاذا انقسمت المسئلة على الورثة فقد صحت وان
لم تنقسم سها مرفوق عليها فاضرب عدد دهر في اصل المسئلة وبعدها الزكيات علة
فما خرج منه تصح المسئلة كاحد او اخوين للمراة الربع سهم والاخوين ما في ثلث
اسهم لا تنقسم عليها فاضرب الاثنين في اصل المسئلة فيكون ثمانية ومنها
تصح وان وافق سها مرفوق عدد دهر فاضرب وفق عدد دهر في اصل المسئلة كاحد او
وستة اخوة للمراة الربع سهم والاخوة ثلث فاضرب ثلث عدد دهر في اصل المسئلة
ومنها تصح وان لم تنقسم سها مرفوقين او اكثر فاضرب احد الزوجين في الاخر ثم
ما اجتمع في الزوجين الثالث ثم ما اجتمع في اصل المسئلة فان تساوت الاعداد اجزاء
احدهما عن الآخر كاحد اثنين واخوين فاضرب اثنين في اصل المسئلة فان كان احد
العدد دين جزاء او اخوان على الاكثر فلا ربع نسوة واخوين اذا ضربت اربعة
اجزاء او اخوين وان وافق احد العدد دين لا اخضرى وفي احد ما في جميع الاخر

ثم ما اجتمع في اصل المسئلة كاربعة نسوة واخوة ثلثا عا حراف الستة نوافق
الاربعة بالبنصف فاضرب نصف احد ما في جميع الاخر في اصل المسئلة يكون
ثمانية واربعين ومنها تصح فاذا صحت المسئلة فاضرب سها مرفوق وارث في التركة
ثم انقسم ما اجتمع على ما صحت منه الفرضية يخرج في ذلك الوارث واذا لم تنقسم
التركة حتى مات احد الورثة فان كان باصبيبة من البيت او لا تنقسم على عدد ورثة
فقد صحت المسئلة ما صحت الاولي وان لم تنقسم صح فرضية البيت الثاني
بالطريق التي ذكرناها ثم ضربت احدى المسئلتين في الاخرى ان لم يكن بينهما البيت
الثاني ومضحت منه فرضية موافقة فان كان بينهما موافقة فاضرب في المسئلة
الثانية في الاولي ما اجتمع صحت المسئلة وكل مركزا لشيء في المسئلة الاخر
مضروب في وفي المسئلة الثانية ومركزا لشيء في المسئلة الثانية مضروب في
وفي تركة البيت الثاني واذا صحت مسئلة المناسخة وارتت معرفتها بصيب كل
واحد من حبات الدرهم قسمت ما صحت منه المسئلة على ثمانية واربعين فما خرج اخذ
له من سها مرفوق وارث حصة ثم الكتاب بغير الله الملك الوهاب



Süleyman Paşa
Kism. 1444 ZADE
Yeni Kısım HÜSEYİN PAŞA
Eski Kısım 221